

المهندس سيد مرعى

الطعام الرخيص هل انتهى عصره؟

اقرأ



المهندس سيد فرعى
مساعد رئيس الجمهورية

الطعام الرخيص.. هل انتهى عصره؟

(في مشاكل الغذاء.. والتنمية.. والتكامل)

اقرأ ٣٨٥

دار المعارف بمصر



قصيدة رقي أول كل شهر
رئيس التحرير: السيد أبو النجاة



دار المعارف بمصر

خذ المعارف من دار المعارف

(اقرأ ٣٨٥)

الناشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

مقدمة

العالم يتغير من حولنا كل يوم . .

العالم أيضاً يزداد صغراً كل يوم . .

فمنذ خمسين سنة ٤ كانت الدولة ذات الثلاثين مليوناً من السكان دولة عظمى . . والدولة ذات المليون فدان دولة منتجة . . والدولة ذات المائة مصنع دولة كبرى . . وذات الجامعة أو الجامعتين دولة مثقفة . . والدولة ذات الألف مليون جنيه دولة غنية .

واليوم تغير كل هذا . .

إن الدولة نفسها ذات المواصفات السابقة ، لو تصورناها موجودة في يومنا هذا ، فإن ترتيبها سوف يكون هو المائة ، أو المائة والخمسين . . بين دول العالم .

إن عصرنا يتجه شيئاً فشيئاً نحو القرية الكبرى التي يتخيلها الكتاب ، وهو أكثر اتجاهًا نحو التكتلات الكبرى التي تجعل من أعضاء كل تكتل أسرة متكاملة! تتعامل بقوة مع أسرة متكاملة أخرى . في القديم كانت الدنيا تسير على أن فرداً في مقابل فرد . ثم قبيلة في مقابل قبيلة ، ثم مدينة في مقابل مدينة ، ثم دولة في مقابل دولة . ونحن الآن نشهد فعلاً

أن الدنيا بدأت تسير كمجموعة من الدول في مقابل مجموعة أخرى من الدول تسكن في الشقة المجاورة .
 إننى سوف أسوق هنا مثلاً واحداً .

فى سنة ١٨٥٠ — أى قبل قرن وربع قرن فقط — كان عدد المدن التى يزيد سكانها على مليون نسمة فى العالم أربعة . . . وبعدها بقرن واحد قفز الرقم من أربعة إلى ١٤٥ مدينة يزيد سكانها على المليون . ولوتخيلنا أن من الممكن الإبقاء على هذا العدد على ما هو عليه ، فمعنى ذلك أن عدد هذه المدن يجب أن يتضاعف خلال فترة قصيرة جداً ، لا تتجاوز إحدى عشرة سنة . بمعنى أنه فى خلال إحدى عشرة سنة فقط من الآن ، يصبح من الضرورى على العالم أن يبنى طوكيو جديدة ، وباريس جديدة أو لندن جديدة ، وقاهرة جديدة ، وروما جديدة .

إن هذا التغير العالمى ليس تغيراً فى الحجم فقط . والأهم من ذلك أنه تغير فى النوع أيضاً : نوع الحياة ومستوى المعيشة ومقياس القوة :
 إن عالم الذرة الهندى الراحل دكتور « هومى بهابها » قال مرة : « إننا لكى نستطيع أن نأخذ فكرة عن استهلاك الطاقة فى عالمنا دعنا نستخدم حرف « س » كرمز لكمية الطاقة التى نستخرجها من احتراق ٣٣ ألف مليون طن من الفحم . فى القرن الثامن عشر كان معدل استخدام الإنسان للطاقة هو نصف « س » فى كل قرن . أما اليوم ، فى قرننا هذا ، فقد ارتفع المعدل من نصف « س » إلى عشرة « س » . إن هذا معناه أن نصف الطاقة التى استخدمها الإنسان طوال الألف سنة الماضية قد تم

استهلاكه خلال المائة سنة الأخيرة فقط .

إن استهلاك الطاقة أصبح الآن مقياساً لتقدم الأمم ، والطاقة معناها العلم . والعلم معناه التكنولوجيا . والتكنولوجيا معناها أخيراً : هذا العصر - عصرنا .

لهذه الأسباب لم يعد ممكناً اليوم أن نقسم سكان العالم حسب جنسهم أو وطنهم أو دينهم أو أفكارهم فقط .. ولكن وجب أن نقسم الناس أيضاً بحسب موقعهم من الحياة في هذا العصر . الحياة في قرنا العشرين . وربما الحياة أيضاً في القرن الحادى والعشرين .

والسؤال الآن هو : إلى أي عصر نتمى نحن العرب ؟

إن الانتماء للقرن العشرين معناه التنمية والثقافة والعلم والتكنولوجيا والصناعة والوحدة ، ومنذ خمسمائة سنة كانت الوحدة لا تتم إلا بين أصحاب الدين المشترك . ثم أصبحت بين أصحاب العدو المشترك . ثم بين أصحاب الأيديولوجية المشتركة أما اليوم فإن الوحدة التى نراها تم فوقنا وحولنا . أصبحت هى وحدة المصلحة .

إن المصلحة المشتركة فى التقدم واللاحاق بالعصر هى التى تجعل ألمانيا تدخل فى وحدة اقتصادية مع فرنسا ، بعد أن فصلتهما أنهار من الدماء . والمصلحة المشتركة فى التقدم هى التى تجعل أمريكا تبني المصانع فى الاتحاد السوفييتى بعد أن فصلتهما سنوات من الحرب الإيديولوجية . إن المبدأ الذى تعتمد عليه هذه التحولات الجديدة ليس معناه أن أعداء الأمم قد أصبحوا إخوة اليوم فى تحول واحد ، ولكن معناه أن الجميع يربطهم

اليوم منطق بسيط وسهل ومفهوم يقول : نحن اثنان نعيش في هذا العالم . أنت لك منزلك ، وأنا لي منزلي . . أنت لك مصالحك ، وأنا لي مصالحى . . أنت لك مائة هدف ، وأنا لي مائة هدف . تعال نختار هدفًا واحدًا من الأهداف المائة لكى نعمل معًا على تحقيقه . فليكن هذا الهدف مثلاً هو أن ننتج نوعًا واحدًا من الطائرات ، أو فليكن هو أن نبتكر مكينة أحدث في الطباعة . إن كلا منا يستطيع أن يحقق الهدف في عشر سنوات . . ولكن ، إذا عملنا معًا ، فسوف تصبح السنوات العشرة سنة واحدة . هذه هى — بتبسيط شديد — الصيغة العملية التى تبدأ بها الدول الكبرى عملها الاقتصادى المشترك . إنها صيغة لإتجاز نتائج . . وليست صيغة لإشغال خلاقات ، إن الخلاقات سوف تستمر . . ولكن بهذه الطريقة ، سنجد النتائج تحد كثيراً من هذه الخلاقات .

وهنا يثور أمامنا سؤال : أين نحن فى العالم العربى من كل هذا ؟ إن ما يربط بيننا أكثر جدًّا مما يربط بين ألمانيا وفرنسا ، أو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ومع ذلك ، فإن ما تم بيننا هو أقل جدًّا مما تم بين هؤلاء أو هؤلاء . لقد تخلفنا فى اللحاق بالعصر . . وتخلفنا تخلفًا أكثر فى العمل معًا نحو اللحاق بالعصر .

ولكن التاريخ يقدم لنا بعض اللحظات المضيئة فى حياة الأمم . . حينما تكشف كل أمة إمكانياتها وحقيقتها وقدراتها فجأة . . ومن ثم تضع قدمها على بداية الطريق الصحيح نحو التقدم والدخول مباشرة فى صفقة مع المستقبل .

وبالنسبة لنا فإن يوم السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ . . كان هو تلك اللحظة .

إن الجولة الرابعة بيننا وبين إسرائيل لم تكشف فقط عن قدرتنا العسكرية ، وإنما كشفت أيضاً عن قدرتنا الاقتصادية ، وهي القدرة التي تستطيع أن تكون في المدى الطويل مفتاحاً طبيعياً لأبواب القرن الحادى والعشرين . إن مورداً واحداً استخدمناه .. هو البترول — استطاع أن يجعل العالم كله يعيد النظر في حساباته الكثيرة السابقة . . واستطاع أن يجعل العالم يأخذنا بجدية كبيرة كانت قد ضاعت منذ وقت طويل مضى .
وهنا أريد أن أصل إلى مربط القرمس .

هنا أريد أن نقف كثيراً عند كلمة « البترول » . إننا عندما نتكلم عن البترول ، نتكلم في الواقع عن عنصر واحد من عناصر قوتنا الاقتصادية . إن كل التجمعات الدولية التي أصبحنا نراها اليوم — تباعداً أو تقارباً — أصبحت تهدف في معظمها إلى تحقيق هدف واحد : القوة الاقتصادية ، أو القوة . . بالمعنى الذي يريده علماء الاقتصاد .

ونحن في العالم العربي ، لدينا مشكلة اقتصادية . . وليست لدينا مشكلة اقتصادية في الوقت نفسه . إن لدينا مشكلة من حيث إن العالم كله يواجه ما يسميه المتخصصون بـ « المشكلة الاقتصادية » . ولكي لا نغرق في التفاصيل العلمية لهذه المشكلة ، فإننا نفترض أن « المشكلة الاقتصادية » في كل مجتمع هي شكل آخر من أشكال لعبة الكراسى الموسيقية . إن لدينا عشرة كراسى فقط . . وفي الوقت نفسه لدينا خمسون شخصاً يريدون

الجلوس عليها . إن بعض الدول تعطي الكراسى الخمسة . . . لخمسة أشخاص يستريحون فوقها . . على حين يظل الآخرون واقفين طول عمرهم . وبعض الدول تعطي لكل شخص خمس كراسى . . فتحقق له بالتالى خمس راحته ، وتؤجل للمستقبل أربعة الأخماس الباقية . وأخيراً . . بعض الدول تحاول أن تبتكر أسلوباً جديداً تجعل به الكراسى الخمسة ، خمسين . . وهو الحل الأكثر راحة . . ولكنه الأكثر صعوبة فى التطبيق بالنسبة لكل مجتمع .

بهذا المعنى ، فإننا فى العالم نواجه مشكلة اقتصادية . . نتساوى نحن فيها مع باقى مجتمعات العالم . ولكن المزيد من دراسة المشكلة سوف يقرب آراءنا رأساً على عقب . إن لدينا من الموارد الأولية والحامات وطاقات العمل ومجالات الاستثمار لرءوس الأموال والموارد الطبيعية ، ما يجعل الكراسى الخمسة أمامنا تصبح خمسين ، وربما مائة . . إننا منذ قرن واحد كنا نملك كل شيء . . فيما عدا الأموال والموارد الطبيعية . بعد قليل أصبحت لدينا الموارد وليست لدينا الأموال . الآن ، أصبحت لدينا كل العناصر ، بما فى ذلك الموارد والأموال . لماذا إذن لا نستخدم الثانية لمصلحة الأولى ؟ لماذا لا نعمل بالأموال فى تنمية الموارد ؟ هذا هو السؤال .

إن هذا السؤال كان مطروحاً أمامنا بصفة مستمرة ، ولكن الذى يضيف إليه اليوم إلحاحاً فوق إلحاح هو خطر جديد بدأ العالم يتعرض له فعلاً من هذا العام : خطر الجوع .

إن الموت جوعاً أصبح يهدد الملايين من سكان العالم اليوم . . والحياة

فقراً أصبحت مصير ملايين أكثر وأكثر . في هذه الحدود لا نصبح نحن في العالم العربي اليوم أمام مجرد مشكلة ، ولكنها فوق ذلك ، مشكلة متفجرة . إن السؤال المخيف الذى بدأ يتردد خلال السنتين الأخيرتين هو : هل انتهى عصر الطعام الرخيص ؟ . ولكن السؤال المتفجر الذى ستردد في السنتين القادمتين هو : هل انتهى الطعام . . أصلاً ؟

إننا في مصر - والعالم العربي - لم نواجه بعد مشكلة بهذه الحدة . . ولكن ، إذا لم نكن نحن بعد - جزءاً من المشكلة - فإننا نستطيع . . على الأقل . . أن نكون جزءاً من الحل .

إننا بهذا الشكل ، نكون قد وصلنا الآن وجهاً لوجه مع القضية الرئيسية في عالمنا العربي اليوم : الغذاء . . والتنمية . . والتكامل .

الفصل الأول

حزام الجوع

للقادم من الجنوب

الذين يقرأون خريطة العالم الآن سوف يلاحظون ظاهرة غريبة بدأت تتبلور في السنوات الأخيرة لأول مرة . فإذا افترضنا أن العالم يسكنه عشرة أفراد فقط . . فإننا سوف نلاحظ أن ستة أفراد من العشرة يعيشون في منطقة نستطيع أن نسميها « حزام الجوع » في عالمنا . . وثلاثة أفراد يعيشون داخل « حزام الثروة » . . وفرد واحد يعيش في منطقة بين . . بين . . فلا هو جائع جداً . . ولا هو شعبان تماماً .

إن معنى هذا ببساطة شديدة هو أنه من بين كل عشرة يعيشون في هذا العالم هناك ستة مهددون في السنوات القادمة بالتعرض لمجاعة ضخمة . . إذا استمرت الظروف الحالية قائمة على ما هي عليه . وما لم يحدث تنبه دولي سريع - بل عمل جماعي سريع - لتغيير هذه الظروف فوراً وبسرعة ، فإن العالم سوف يفاجأ خلال إحدى عشرة سنة من الآن بوجود عجز عالمي في الغذائية يزيد على مائة مليون طن . إننا الآن نسير فعلاً في اتجاه هذا العجز ، حيث بدأ العالم يعيش فعلاً ابتداءً من هذا العام بغير

رصيد كافٍ مخزون من المواد الغذائية . فلأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية يتناقص الرصيد العالمى من المواد الغذائية بحيث إنه الآن يكفى الاستهلاك العالمى مدة ٢٧ يوماً فقط . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الجزء الأكبر من هذا المخزون يوجد الآن أساساً لدى الدول الصناعية المتقدمة . . فإننا سوف نصل إلى نتيجة أخيرة لا مفر منها ، هى : أن بعض الدول وصل بها الحال الآن إلى أنها تأكل فى الغذاء ما لا تضمن توافره فى العشاء . ٨١

إن معظم هذه الدول ، أو هذه الحالات المتطرفة ، تعيش فيما يمكن أن نسميه جغرافياً « حزام الجوع » . . فإذا نظرنا إلى الكرة الأرضية بطريقة شاملة ومجردة ، فإننا سوف نجد أن سكان العالم قد وصلوا حالياً إلى أربعة آلاف مليون نسمة .

من هؤلاء يوجد حوالى ١٤٠٠ مليون يعيشون فى الدول المتقدمة ، وهى التى توجد أساساً فى الثلث الشمالى من الكرة الأرضية : الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتى واليابان وغيرها . إن هذه الدول وصلت إلى حالة من الغنى والرفاهية تسمح لسكانها بأن يبتكروا الطرق المختلفة للقيام بـ « ريجيم » غذائى : إن الغذاء متوافر ومتنوع وسهل وميسور ومغز إلى الدرجة التى تجعل الفرد من سكانها يفكر كثيراً فى كيفية العمل على إنقاص كميات الغذاء التى يتناولها .

وكلما تركنا هذه الدول واتجهنا جنوباً . . فإننا سوف نقرب شيئاً فشيئاً من تلك الدول الأخرى . . التى يفكر سكانها كثيراً — وبخاصة فى هذه الأيام — فى كيفية مواجهة العجز الحالى فى كميات الغذاء المتاحة لهم .

في هذه النقطة سوف نجد أنفسنا قد أصبحنا وسط ما يمكن أن نسميه « حزام الجوع » في عالمنا المعاصر .

في هذا الحزام تعيش معظم الدول النامية أو — بكلمات أخرى — يعيش ستة أفراد من كل عشرة في هذا العالم . إن سكان هذه الدول — الذين وصل عددهم هذا العام إلى ٢٤٠٠ مليون نسمة هم الذين تهددهم الآن أزمة الجوع ، وهم الذين يتجه حزام الجوع في السنوات القادمة إلى أن يحكم حصاره خولهم أكثر وأكثر .

إن معظم هؤلاء السكان يعاني الآن — فعلا — من ضعف التغذية ، وفي بعض الحالات وصل الأمر إلى حد المجاعة ، وهي الأزمة التي عانى منها في هذا العام شخصان اثنان من كل عشرة .

فخلال السنتين الأخيرتين ، بدأنا نشهد فعلا انتشار المجاعة في دول الساحل الأفريقي (تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وفولتا العليا) وإثيوبيا وزامبيا وبعض مناطق تنزانيا وكينيا . ومن هذا العام بدأ العالم يخشى حقيقة أن أي نقص في أي محصول غذائي رئيسي سوف يؤدي على الفور إلى مجاعة ضخمة في الهند وبوليفيا ونيجيريا وغيانا والصومال وغينيا وزائير . وبالإضافة إلى ذلك . . فإن دولاً أخرى بدأت تواجه فعلا بشائر النقص الغذائي المزمع . . ومنها بنجالاديش وإيران وأندونيسيا والفلبين وهايتي . وفي كل هذه الدول التي تعيش داخل نطاق « حزام الجوع » هذا . . وصل نصيب الفرد الواحد من المواد الغذائية فعلا إلى أدنى مستوى له خلال السنوات العشر الأخيرة .

فطوال السنوات العشر الأخيرة كان معدل الزيادة في الإنتاج الغذائي بالبلاد النامية هو ٣٪ سنوياً ، على حين كان الطلب فيها على الغذاء ينمو بمعدل يقترب من ٤٪ سنوياً . معنى ذلك — لو استمر هذا الفارق قائماً بين الإنتاج والاستهلاك — أن الفجوة بين الطلب على الطعام ، وبين المعروض منه ، سوف تستمر في التزايد ، إلى أن يصل العجز في سنة ١٩٨٥ — أى بعد ١١ سنة فقط من الآن — إلى أكثر من مائة مليون طن . إننا نستطيع من الآن أن نتصور مدى فداحة النتائج التي سوف تترتب على وجود هذا العجز ، لأن الأزمة في هذه المرة لن تتعلق بشيء كمالى يمكن تأجيله أو الاستغناء عنه ، وإنما الأزمة سوف تتعلق أساساً برغيف الخبز ، وهو الأمر الخطير الذى لا يستطيع العالم الآن أن يهز كتفيه انتظاراً إلى أن تصبح هذه الأزمة قائمة فعلاً .

إن الأزمة — على هذا النطاق العالمى الواسع — لم توجد بعد ، ولكن ملاحظها بدأت تتضح من الآن فعلاً . لقد كانت هناك أيام قريبة ، كانت مشكلة العالم فيها هى كيفية التخلص من فائض الطعام المتراكم لديه . إن هذه الأيام لم توجد منذ قرن مضى ، ولا منذ خمسين سنة مضت ، ولكنها أيام قريبة ، لا يصدق الإنسان أنها كانت منذ عشر سنوات فقط . فحتى السنوات المبكرة من الستينيات كانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تضع البرامج والخطط للتصرف فى فائض الغذاء المتاح عالمياً ، وكانت حكومة الولايات المتحدة تدفع لمزارعيها ملايين الدولارات مقابل عدم زراعة أراضيهم . إن أحداً لم يكن ليصدق وقتها أنه فى خلال عقد

واحد فقط سوف تنخفض احتياطات العالم من المواد الغذائية إلى أدنى نقطة لها منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث أصبح الاحتياطي الغذائي العالمي المتاح حالياً لا يكفي مجرد ٢٧ يوماً . وكما يقول المسئولون في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة : « إننا نكاد الآن نحتفظ فقط بـ ١٠ أيام من الغذاء ، ولكن هامش الأمان يتناقص ، إن حدوث نقص في أى محصول رئيسي بأى مكان في العالم ، يمكن أن يؤدي إلى أن تغلق كل دولة الباب على نفسها لكي تهرب يجلدها من المجاعة » .

وبالنسبة لدول كثيرة في « حزام الجوع » فإن خطر المجاعة هذا ليس خطراً يتعلق بالمستقبل ، ولا هو خطر متوقع غداً ، ولكنه خطر واقع الآن فعلاً ، وفي هذه اللحظة .

إن هذا الخطر موجود مثلاً في دول الساحل الغربي الأفريقي . فطوال السنوات الست السابقة ، ظل خمسة وعشرون مليوناً من الفلاحين وأفراد القبائل يتطلعون إلى السماء بانتظاراً لسقوط تلك الأمطار الموسمية التي تروى لهم أرضهم وتعطي محاصيلهم الحياة . ولما لم تسقط الأمطار في الموسم الأول انتظروها في الموسم الثاني . إن الأمطار لم تأت قط طوال ست سنوات متتالية . لقد ذبلت المحاصيل وجفت الآبار وجذبت الأرض وجاع الناس بحيث إنهم لم يجدوا أمامهم ما يأكلون سوى بذور محاصيلهم ومواليد أبقارهم وهكذا أصبحوا عاجزين عن زراعة محاصيل جديدة أو تنمية قطاع جديد من الأبقار ، فيما لو تساقطت الأمطار . وبهذا الشكل ، فإن تلك الأراضي الاستوائية المستوية ، التي خرج منها يوماً أقوى المحاربين

الأفريقيين . . أصبحت الآن جرداء خاوية . . تنعى من ماتوا عليها بسبب المجاعة . . وهم الذين قدرتهم مجلة « تايم » الأمريكية بما لا يقل عن مائة ألف .

ولو انتقلنا إلى منطقة أخرى — داخل نطاق حزام الجوع هذا — فإننا سوف نجد مئات من المعسكرات التي أقيمت لرعاية اللاجئين من هذا القحط المفاجئ ، بحيث إن تلك المعسكرات أصبحت تضم ما يزيد على الخمسمائة ألف مواطن ، يحصل كل منهم على ثلث كمية الغذاء التي يحتاج إليها الشخص العادي ، وبالطبع نستطيع أن نتصور أنه في مثل تلك الحالة من سوء التغذية ، فإن الأمراض انتشرت بالسرعة نفسها التي اختفى بها الغذاء . لقد انتشرت أمراض التيفود والدوسنتاريا والحصبة والالتهاب المعوي ، وأصبحت الكوليرا تهدد ١٥ ألفاً من السكان في عاصمة النيجر . بل حدث في « تشاد » أن إحدى القبائل التي ذهب إليها مسئول أرسلت معه الأمم المتحدة إسعافات سريعة من الأدوية ، توصلت إليه ألا يرسل الأدوية ، لأن الموت من الدفتريا أسرع وأقل ألماً من الموت البطيء بسبب الجوع .

ولو أخذنا بلداً آخر هو إثيوبيا — ونحن ما زلنا داخل نطاق حزام الجوع — فإننا سوف نكتشف وجود الخطر نفسه منذ مدة سابقة ، ولكن الذي تأخر هو اكتشافه فقط . إن القحط الذي أدى إليه سوء الأحوال الجوية قد تسبب في نتائج مفرقة . . ولكن الحكام البيروقراطيين في ولايات إثيوبيا ظلوا حريصين على إخفاء الأبعاد المخيفة للكارثة عن الحكومة .

المركزية في العاصمة - أديس أبابا - خشية أن تؤدي هذه الأنباء السيئة إلى إغضب الإمبراطور هيلاسلامى ، مما قد يؤدي إلى فصلهم من الخدمة . ولكن حدث في الربيع الماضى أن تزايد عدد الموتى جوعاً ، إلى الدرجة التى أصبح فيها هؤلاء البيروقراطيون عاجزين عن إخفائها أطول من ذلك . إن الدراسات التالية كشفت عن وجود جيوب واسعة من المجاعة - ليس فقط في الأجزاء الشرقية من إثيوبيا ، ولكن أيضاً في أقاليم الجنوب والجنوب الشرقى . إن تلك الدراسات المبدئية كشفت أيضاً عن موت ٢٧ ألف بقرة و ٢٥ ألفاً من الأغنام و ٥٠٠ جمل في إقليم واحد . أما الموتى جوعاً من الآدميين فقد قدرتهم الدراسات المبدئية بحوالى مائة ألف من سكان إثيوبيا .

والواقع أن هذه الصورة المثيرة للتشاؤم إنما تمثل شكلاً حاداً ومتطرفاً لأزمة الغذاء التى بدأ العالم يواجهها . ومع أنها - حتى الآن على الأقل - لا تمثل الصورة الكاملة ، فإنها تشير إلى الاتجاه الذى تتجمع عنده خطوط الأزمة ، التى بدأ العالم يتنبه إلى مدى الحاجة للاتفاق على حلول لها ، بشكل أساسى وحاسم .

إن البحث عن حل وعلاج سوف يتوقف أولاً على مدى نجاحنا في تشخيص الخطر نفسه من ناحية ، وحقيقة الأسباب التى خلقت من ناحية أخرى .

في هذه الحدود يصبح أن نناقش هنا الأسباب الرئيسية لأزمة الغذاء .

فأولا - هناك سوء الأحوال الجوية :

فخلال السنوات الأخيرة تغيرت حالة الجو في مناطق شاسعة بالعالم ، تغيراً أدى إلى عدم سقوط أمطار في مناطق كانت زراعتها تعتمد أساساً على الأمطار ، وهبت أعاصير على مناطق لم تكن أراضيها تصلح للزراعة أصلاً ، وجفت آبار في أراض كانت تعتمد في رى محاصيلها على الآبار . وتفسيراً لهذه الظاهرة فإن بعض خبراء الجو الدوليين يؤمنون بأن العالم يمر الآن بحالة تغير جوهرية في الجو ، وهو تغير يمكن أن يؤدي إلى حدوث مزيد من القحط في البلاد الواقعة في « حزام الجوع » وهي أساساً بلاد نامية .

فمنذ حوالي عشر سنوات ، بدأ العلماء يلاحظون أن الرياح في طبقات الجو العليا ، والتي كانت تهب أساساً في مناطق القطب الشمالي ، قد انتقلت جنوباً ، مما أدى إلى تغير في حالة الجو المعتاد في أنحاء العالم . ففي الهند مثلاً ، أصبح جزء من الأمطار الموسمية المعتادة يتساقط في المحيط ، ومن ثم يضيع هباء . وخلال السنوات الست الأخيرة ، لاحظ العلماء أيضاً أن الصحراء قد امتدت جنوباً لمسافة وصلت في بعض المناطق إلى مائة ميل . إن الأسباب الكاملة لهذه الظاهرة ما زالت محل حيرة ودراسة من العلماء ، ولكن التفسير القائم حتى الآن هو أن سبب هذا التغير الجوى يرجع إلى البقع الشمسية ، أو تزايد ثاني أكسيد الكربون والغبار في الجو ، أو مزيج من الاثنين .

وثانياً — هناك النسبة المرتفعة التي يتزايد بها سكان العالم :

ففي كل يوم يقفز عدد سكان العالم من مائتي ألف إلى أعلى أو بكلمات أخرى ، أصبح سكان العالم يتزايدون الآن بمعدل خمسة وسبعين مليوناً . وإذا كان عدد سكان العالم قد وصل الآن إلى أربعة بلايين نسمة ، فإن عددهم سوف يصل في نهاية هذا القرن — أي بعد ٢٦ سنة فقط — إلى سبعة بلايين نسمة . إن هذه الأفواه الجديدة سوف تفرض على العالم أن يضيف إلى إنتاجه الغذائي مائة مليون طن إضافية ، وذلك لمجرد الاحتفاظ بمستويات الاستهلاك الحالية من الغذاء . فبعد أن ينتج المجتمع العالمي هذه الكمية الإضافية من المواد الغذائية — وهي كمية ضخمة — سوف يستمر الانتشار الحالي لسوء التغذية ونقصها ، الذي يعاني منه الآن ستة أشخاص في كل عشرة ١ ولو أخذنا في اعتبارنا النتائج الفعلية التي تحققت فعلاً خلال السنوات الماضية ، فإن هذه الصورة — مع أنها غير متفائلة — سوف تصبح أقل تفاؤلاً .

إن الدول النامية التي تعيش حالياً داخل نطاق « حزام الجوع » قد استطاعت في السنوات الأربع عشرة الأخيرة أن تزيد إنتاجها الغذائي العام بنسبة ٢٢٪ ، ومع ذلك فإن نصيب الفرد الواحد فيها من الغذاء قد انخفض بنسبة ٥٪ — والسبب هو التزايد السكاني .

وفي مقابل ذلك فإن الدول الأخرى التي تعيش داخل « حزام الثروة » أو بالقرب منه ، قد استطاعت أن تحقق زيادة ملموسة في نصيب

الفرد الواحد فيها من الغذاء . الفرد الأمريكى مثلاً زاد نصيبه بنسبة ١٨٪ ،
وفى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا زاد نصيب الفرد بنسبة ١٠٪ ، وفى الصين
بنسبة ١٤٪ .

السبب الثالث لازمة الغذاء هو ارتفاع أسعار الأسمدة :

إن الأسمدة هى أهم مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وقد طرأت عليها
هى الأخرى تغييرات أساسية خفضت إلى حد كبير من إمكانيات توافرها ،
فى الوقت الذى زادت فيه تماماً الحاجة إليها .

لقد شهد العالم كله فى السنوات الأولى من الستينيات ما سعى به « الثورة
الخضراء » ، وهو الاصطلاح الذى أطلق على الطريقة الجديدة التى
ابتكرها العالم المكسيكى « بورلوج » لاستنباط أنواع غزيرة الإنتاج من
المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقمح والأرز مثلاً . إن صاحب هذه
الطريقة حصل على جائزة نوبل للسلام تقديراً لمساهمته هذه فى القفزة
الضخمة التى حققها فى الإنتاج الذى تستطيع الأرض أن تعطيه . لقد عمت
تلك « الثورة الخضراء » بلاداً كثيرة ، وفتحت باب الأمل واسعاً أمام
الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من أجل تحقيق إنتاجية أكبر للمساهمة
نفسها فى الأرض ، وأيضاً من أجل تحقيق اكتفاء ذاتى زراعى فى دول
مستهلكة كبرى مثل الهند .

وبقدر ما بدت « الثورة الخضراء » مباشرة ومثيرة للأمل فى الستينيات ،

بقدر ما تعرضت هي الأخرى لنكسة خطيرة أفقدتها جزءاً كبيراً من جاذبيتها في السبعينيات .

ذلك أن من معالم تلك « الثورة الخضراء » استخدام الأسمدة بكميات ضخمة وبمعدلات مرتفعة ، وقد حدث في خلال السنتين الأخيرتين أن شهد العالم ارتفاعاً في أسعار الأسمدة الكيماوية بلغ في بعض الحالات عشرة أمثال الأسعار التي كانت سائدة قبل سنتين اثنتين فقط .

ويزيد الطين بلة ، أن أسعار السماد لم ترتفع فقط ، وإنما أصبح السماد نفسه غير متوافر هو الآخر . ويكفي هنا أن أضرب مثالا بما حدث للهند عند ما أرسلت قبل شهور قليلة وفداً رسمياً إلى الولايات المتحدة للتعاقد على شراء ١٦٠ ألف طن من السماد الأمريكي . إن هذه الكمية تعتبر ضئيلة للغاية بالنسبة لاحتياجات دولة كبرى كالهند ، ولكي نكتشف مدى ضآلتها يكفي أن نعلم أن دولة مثل مصر تستخدم سنوياً ما يتجاوز المليون وربع المليون طن من الأسمدة . مع ذلك فإن الوفد الهندي اضطر إلى العودة إلى بلاده لأنه لم يستطع التعاقد على تلك الكمية المحدودة ، حيث لم يعد يوجد بالولايات المتحدة فائض من الأسمدة يمكن بيعه وتصديره إلى الهند حتى في تلك الحدود الضيقة للغاية . وفي تقدير للدكتور « بورلوج » مدير مركز البحوث العالمية بالمكسيك أن نقص السماد سوف يؤدي هذا العام إلى انخفاض ضخم في الإنتاج الزراعي للهند ، يقدره هو بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ من إنتاجها خلال العام الماضي .

وفيما يتعلق بهذا النقص العالمي في السماد فإن التفسير هنا مزدوج .

فمن ناحية أدى التزايد السكاني العالمي — بالإضافة إلى اضطراب الأحوال الجوية — إلى تزايد الطلب على الإنتاج الغذائي المعروض في السوق الدولية . هذه الزيادة في الطلب أدت إلى ارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية . الأرز والقمح مثلاً سجلا أرقاماً قياسياً في الارتفاع بلغت أربعة أمثال سعره خلال سنة واحدة .

إن هذا الارتفاع أدى إلى نتيجة جانبية ، هي أن السنة الماضية كانت هي السنة التي حقق فيها المنتجون الزراعيون العالميون أكبر إيرادات .

ولكن الارتفاع أدى أيضاً إلى نتيجة أخرى رئيسية ، هي أن الدول التي كانت تحدد المساحات المزروعة بالقمح ، وتعوض مزارعيها عن عدم زراعة أراضيهم (كالولايات المتحدة مثلاً) أصبحت تستغل كل إمكانياتها في الزراعة ، مما خلق طلباً إضافياً على سوق السهام العالمية .

وبالإضافة إلى ذلك فقد عقد الاتحاد السوفيتي اتفاقاً مع الولايات المتحدة لاستيراد ٢٨ مليون طن من القمح الأمريكي والمواد الغذائية خلال سنتين ، واتفقت الصين مع كندا هي الأخرى على أسس مشابهة . إننا لا ننظر إلى هذه الاتفاقيات — وغيرها — في مجال الصواب والخطأ ، ولكننا ننظر إليها فقط من حيث تأثيرها على السوق العالمية للمواد الغذائية . لقد أدت الاتفاقيات الثنائية بين الدول — ومعظمها دول ضخمة الطلبات — إلى أن فقد سوق السلع الغذائية جزءاً كبيراً من مرونته ، لأن المتاح منها أصبح أقل كثيراً مما كان من قبل ، وهذا بدوره عامل إضافي يرفع الأسعار . وعندما نتذكر ما قاله حالا مدير مركز البحوث العالمية بالمكسيك

من أن الإنتاج الزراعي الهندي معرض للانخفاض بنسبة ٣٠ أو ٤٠٪ . .
فإن معنى هذا أن الهند سوف تدخل سوق الطلب العالمي لكي تشتري هذه
النسبة نفسها .

هكذا نصل في النهاية إلى حقيقة كبرى رئيسية : هي أن المعروض من
السلع الزراعية الغذائية الرئيسية أصبح أقل وأقل . . والطلب عليها يتجه
إلى أن يصبح أكبر وأكبر . . والأسعار المحتملة له تتجه إلى أن تصبح
أعلى وأعلى .

ربما كان هذا هو ما عبرت عنه مسز « باندرانيكا » رئيسة وزراء
« سرى لانكا » حينما قالت فيما يشبه صرخة الاحتجاج والمرارة : « لقد
أصبح نصف مواردنا من النقد الأجنبي مخصصاً لمواجهة الارتفاع في أسعار
الطاقة . . والنصف الآخر لمواجهة الارتفاع في أسعار السماد . . بلا شيء »
يبقى في النهاية للتنمية .

وربما كان هذا هو أيضاً ما دفع برؤساء دول عدم الانحياز إلى
الدعوة لعقد مؤتمر عالمي للغذاء ، تناقش فيه أبعاد المشكلة على نطاق
عالمي . .

وأخيراً ، كان هذا هو الذي جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر
في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٣ تنظيم مؤتمر خاص للغذاء يعقد في روما خلال
شهر نوفمبر سنة ١٩٧٤ من أجل « تنمية الطرق والوسائل التي يستطيع بها
المجتمع الدولي ككل . . أن يتخذ عملاً محدداً من أجل حل مشكلة الغذاء
العالمية داخل نطاق أوسع من التنمية والتعاون الدوليين » .

لقد بدأ العالم يتنبه إلى حجم المشكلة ، وهو حجم خطير ، وبدأ بالتالى يبحث لها عن حل ، وهو حل صعب . أن جزءاً من الحل هو ما حدث حتى الآن : الإلتفاف السريع فى شكل معونات غذائية تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية وبخاصة تلك التى يطوقها حزام الجوع .

فى العام الماضى بدأ تنفيذ برنامج عالمى من المعونة ، أدى فعلاً إلى إنقاذ أكثر من مليون فرد يعيشون فى دول «حزام الجوع» هذا ، ومساعدتهم على تفادى المصير المؤلم من الموت جوعاً . وبعد أن اكتسحت السيول قرى بأكملها فى إثيوبيا ، واكتسح الموت مئات الألوف فى بلاد أخرى ، أمكن لعدد من وكالات الأمم المتحدة أن تقدم حوالى ١٨ ٥ ألف طن من الحبوب إلى إثيوبيا ودول الساحل الغربى الأفريقى ، وهو رقم من المقرر أن يرتفع هذا العام إلى ٧٧٠ ألف طن . لقد بدأ شحن تلك المعونات العاجلة فى العام الماضى ، عندما أفاق العالم ، لأول مرة على الأبعاد الخطيرة لأزمة الغذاء . ووقتها لم يكن هناك وقت كاف لشحن الإمدادات الغذائية مما جعل منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة تنظم جسراً جويّاً لنقلها على وجه السرعة إلى المناطق المهددة بالمجاعة ، وهو جسر بلغت تكاليفه نصف ثمن الطعام نفسه تقريباً .

ولكن تلك الحلول ، إذا كانت قد فعلت شيئاً فى الماضى ، فإنها لن تفعل أى شىء ملموس فى المستقبل ، بسبب اتجاه المشكلة نفسها إلى التضخم . فعندما نعلم أن سكان دولة كبرى مثل الهند — الذين يبلغون مائة مليون — يعيش نصفهم الآن فعلاً على حد الكفاف ، فإن من حقنا

أن نصاب بالذعر عند ما تواجه احتمالاً بأن تواجه الهند نقصاً واحداً في أى محصول غذائى رئيسى — لأن ضحايا الموت جوعاً سوف يكونون في هذه المرة بعشرات الملايين .

وعند ما نعلم أيضاً أن حزام الجوع الذى يعيش فى داخله الآن ستة أفراد فى كل عشرة فى هذا العالم يتجه إلى الانتشار يوماً بعد يوم .

وعند ما نعلم أن وزراء دول الساحل الأفريقى اكتشفوا فى اجتماعهم المشترك أنهم لا يملكون سبعمائة مليون دولار ، هم فى أمس الحاجة إليها لإنشاء ١٢٦ مشروعاً عاجلاً لوقف المجاعة .

وعند ما نعلم أن مشكلة رغيف الخبز هذه قد أدت إلى قلب الحكومة فى النيجر وتايلاند ، وهددت عرش هياسلامى فى إثيوبيا ، وتندر من الآن بوقوع اضطرابات سياسية فى المستقبل على مستوى الحروب الأهلية

عند ما نعلم هذا كله ، وغيره كثير من حقائق المشكلة ، يصبح البحث عن حل ناجح هو المنطلق الذى يجب أن يتكفل العالم كله من أجله .

إن الحل لن يكون جسراً جويّاً جديداً لمناطق الخطر فى « حزام الجوع » . فإذا كان النقص قد وصل مرة إلى نصف مليون طن أغذية ، فإنه سرعان ما يقفز إلى مائة مليون طن .

والحل لن يكون هو اعتماد الدول النامية على استمرار الدول المتقدمة فى كرمها ، وهو كرم يتجه ثمنه إلى الارتفاع ، وتنتجه قيمته إلى التناقص . . .

والحل لن يكون مزيداً من الاتفاقيات الثنائية بين دولة وأخرى ،
وإلا أصبحت كل دولة تقول : « أنا . . . وبعدي الطوفان » .

ولكن الحل ، والحل الأساسى الوحيد ، هو مجهود دولى يتكفل فيه
العالم كله للهجوم على جوهر المشكلة ، وهو : كيف تنجح الدول النامية
فى تحقيق تنمية زراعية شاملة ؟ كيف تقلت من هذا الحصار الذى يضيق
حوطها يوماً بعد يوم داخل حزام الجوع ؟

إن المشكلة تحتاج إلى تخطيط وموارد . إن الموارد هى موضوعنا
فى الفصل التالى . أما التخطيط فهو الأمر الذى قررت الأمم المتحدة
من أجله أن تنظم المؤتمر العالمى للغذاء خلال سنة على الأكثر .

ومن الوقت الذى اتخذت فيه الأمم المتحدة هذا القرار ، إلى الوقت
الذى سينفذ فيه فعلاً ، فإن سكان العالم سيكونون قد زادوا ثلاثين مليوناً ،
ستون فى المائة منهم سوف يولدون من البداية داخل حزام الجوع القادم
من الجنوب !

الفصل الثانى

حزام الثروة

القادم من الشمال

الحقائق كلها بدأت تفرض علينا سؤالاً هاماً وملحاً للغاية ، هو : هل انتهى عصر الطعام الرخيص ؟

إننى بهذا السؤال ، أستبعد سؤالاً آخر أكثر تشاؤماً هو : هل انتهى عصر الطعام المتوفر ؟ سوف نستبعد السؤال الثانى لكى نحصر تفاءلنا فى السؤال الأول .

إن الإجابة عن ذلك السؤال هى فى الوقت نفسه : نعم . . . و . . . لا . نعم انتهى عصر الطعام الرخيص ، إذا كنا منسمح للحقائق الجديدة التى ظهرت فى الستين الأخيرتين بأن تستمر فى النمو وفى الاتجاهات نفسها .

والإجابة يمكن أن تكون أيضاً بالنفى ، إذا كنا نقصد أن تلك الحقائق الجديدة هى من الضخامة والإزعاج ، بحيث إن العالم كله قد تنبه إلى ضرورة العمل سريعاً على تغييرها .

إن أزمة الغذاء التى بدأ عالمنا يواجهها فى الستين الأخيرتين — وبخاصة

في الدول النامية التي تقع فيما أطلقنا عليه اسم « حزام الجوع » - قد وقعت
 برغم زيادة مساحة الأراضي المزروعة وزيادة كميات السهادر المستخدمة .
 إن الولايات المتحدة كانت تدفع لفلاحيها الأموال حتى سنتين اثنتين
 فقط من أجل أن يحتفظوا بستين مليون فدان من الأرض غير
 مزروعة . وبرغم أن كل هذه قد دخلت سوق الإنتاج الزراعي ، وبرغم
 أن هذا التطور حقق زيادة في الإنتاج السنوي الأمريكي من الحبوب
 بنسبة ١٥٪ ، فإن كل التقديرات تشير إلى أن النقص في الإنتاج العالمي
 من القمح سوف يقل في هذا العام (١٩٧٤) بنسبة عشرة في المائة على
 الأقل .

ربما لهذا السبب - وأسباب أخرى كثيرة - بادرت الولايات المتحدة إلى
 تقديم اقتراحها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم مؤتمر لمناقشة
 مشكلة الغذاء العالمي . إن الولايات المتحدة هي التي تمد العالم بحوالي
 أربعين في المائة من وارداته السنوية من الحبوب ، وبالتالي فهي المستفيد
 الرئيسي من وجود نقص عالمي في الغذاء ، ومن وجود ارتفاع مستمر في
 أسعاره . ومع ذلك فإن الدول المتقدمة - أمريكا وغيرها - هي
 من الذكاء بحيث تعلم أن استمرار هذه المشكلة لو كان مفيداً
 في المدى القصير ، فإنه سوف يؤدي إلى أواخر العواقب في المدى
 الطويل .

إن الدول المتقدمة ربما تستطيع المساهمة حالياً في التخفيف من حدة
 المشكلة ، عن طريق برامجها المختلفة - ذات الدوافع الإنسانية - لمساعدة

الدول النامية غذائياً ، ولكن الدول النامية يجب ألا تعتمد على تلك الدرافع الإنسانية إلى ما لا نهاية ، لأن تلك المساعدات والمعونات هي في النهاية مهدئات وليست أدوية لمشكلة الغذاء .

إن الجانب الأول في تلك المشكلة هو ارتفاع أسعار السماد ، كما أشرنا من قبل . ولكي نعرف الحجم الحقيقي لتأثير هذا العامل وحده ، فإن خبراء الزراعة في العالم كله متفقون الآن على أن مجرد معرفة مساحة الأراضي المزروعة في بلد ما لم يعد يعنى شيئاً ملموساً ما لم نعرف أولاً كم من الأسمدة تحصل عاياه تلك الأراضي . لقد كانت وفرة السماد هي التي حققت الثورة الخضراء في المكسيك ، وأنتجت الأصناف غريزة المحصول من القمح في الهند وأمريكا اللاتينية ، وحققت معجزة الأرز في جنوب شرق آسيا .

وعندما ارتفعت أسعار السماد كان ارتفاعها اجنونيًا بحيث إن شراءها أصبح يمثل في الستين الأخيرتين عبثاً ضاعطاً على ميزانية كل دولة من النقد الأجنبي . إن طن السماد الذي كان يباع في السوق الدولية بأربعين دولاراً في سنة ١٩٧١ ، أصبح سعره ٢٦٠ في سنة ١٩٧٤ — إذا كان موجوداً .

إن التناقض المثير هنا هو أن الفلاح الذي سيتمكن من تحمل هذه الزيادة الضخمة في سعر السماد ، هو نفسه الفلاح الذي يحتاج إلى هذا السماد أقل من غيره . إن الفلاحين الأمريكيين مثلاً سوف يتحملون في هذا العام (١٩٧٤) ما يزيد على أربعة آلاف مليون دولار كفروق أسعار إضافية على الأسمدة ، أي بزيادة تبلغ ٤٠ ٪ عما دفعوه ثمنًا للأسمدة في

سنة ١٩٧٣ . والمشكلة هنا هي أن هؤلاء هم بالضبط الذين سيحصلون من السماد على فائدة أقل من غيرهم ، لأن هذه الأسمدة نفسها سوف تكون أكثر فائدة وأكبر ربحاً لو استخدمها فلاح آخر في الهند ، أو في السودان ، أو في الصومال ، أو في أى دولة أخرى من الدول النامية .

وتفسير هذا التناقض بسيط للغاية : ذلك أننا لو استخدمنا مثلاً طنّاً واحداً من السماد في أرض عذراء ، فإنه يمكن أن يعطينا ناتجاً من القمح إلى عشرة أطنان ولكن ، بعد هذا الطن الواحد ، فإننا كلما زاد ما نستخدمه من السماد . . قل ما نحصل عليه من القمح الإضافي . إن قانون الفائدة المتناقصة الذى تحكم به الطبيعة علينا معناه أن أزمة الغذاء العالمى هي في طريقها إلى التزايد وليس العكس بناء على هذه الحقيقة : إن أسعار الأسمدة ترتفع يوماً بعد يوم . إن الدول القادرة على دفع الزيادة في الأسعار هي الدول الغنية ، وهي الدول التى تحصل فيها الأرض فعلاً على كل نصيبها من السماد ، في حين أن الدول العاجزة عن مواجهة الزيادة في الأسعار — وهي الدول النامية أساساً — هي نفسها الدول التى ما زالت الأرض فيها جائعة لأية كمية من الأسمدة من أجل أن تعطينا محصولاً أكبر من الغذاء . إن المشكلة هنا لن تستقر عند نقطة : من الذى يستطيع أن يستفيد أكثر ، ولكنها سوف تستقر — بدلاً من ذلك — عند نقطة : من الذى يدفع أكثر . . وإذا استمرت متابعتنا لتأثيرات هذا العنصر الرئيسى في الأزمة ،

فسوف يزداد إحساسنا بفداحة الأضرار التي يتعرض لها العالم ككل ، وليست الدول النامية وحدها .

فالحقيقة الأولى تقول إن ثلث سكان العالم هو الذي يستهلك ثلثي غذاء العالم ! ولو أخذنا الحبوب مثلا ، كعنصر غذائي رئيسي ، فسوف نكتشف أن الفرد الأمريكي العادي يأكل كميات مباشرة من الحبوب أقل مما يأكله الفرد الهندي أو المكسيكي العادي . ومع ذلك — حسب التعبير الذي استخدمته مجلة « الإيكونوميست » البريطانية إن : « . . الفرد الأمريكي العادي يحتاج إلى استخدام طن من الحبوب لكي يغذى الحيوانات التي تمده باللحوم — وأحيانا — الأزمات القلبية » !

والحقيقة الثانية هي أن الذين يموتون جوعاً هم أساساً من سكان الدول النامية في « حزام الجوع » ، وأن الذين لديهم الأرض الزراعية الإضافية هم أنفسهم سكان تلك الدول . إنهم يعانون من نقص في الغذاء ، في حين أنهم يتمتعون بوفرة في الأرض . إن الأرقام تؤكد لنا هنا أنه من بين كل مائة فدان صالحة للزراعة في الدول النامية ، يزرع منها فعلاً ٤٥ فداناً فقط . وبمعنى آخر : هناك ٥٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الدول النامية لم تتم زراعتها بعد ، بالإضافة إلى أن الأراضي التي تجري زراعتها فعلاً تعاني من إنتاجية منخفضة ، بسبب النقص في كميات السماد التي تقدم لها .

إذن . . ما العمل ؟

كما ذكرنا سابقاً بشكل إجمالي ، أن العمل الحاسم لن يكون هو الاعتماد على مزيد من المعونات تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية بناء على دوافع إنسانية ، وإنما العمل هو البحث عن حلول جذرية للمشكلة من أساسها .

إن أساس المشكلة هو : نقص السهاد ، وارتفاع أسعاره ، ووفرة الأرض ، والحاجة إلى استصلاحها في النهاية . يمكن أن نضع كل هذا تحت عنوان واحد هو : عدم توافر الأموال اللازمة للتنمية الزراعية لدى الدول النامية .

ولكن بمثل ما شاعت لنا الطبيعة أن نتعرض لحزام من الجوع يهددنا من الجنوب ، دبرت لنا أيضاً أن نتعرض — في الوقت نفسه تقريباً — لحزام من الثروة قادم إلينا من الشمال . لقد كانت أزمة السهاد (مع ظروف أخرى طبيعية) هي التي فجرت مشكلة الغذاء على مستوى عالمي . ولقد قيلت تفسيرات كثيرة لظاهرة الارتفاع الجنوني في أسعار السهاد ، كان أقلها صحة هو ذلك التفسير الذي يقول إن ارتفاع أسعار البترول هو الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السهاد ، باعتبار أن الأسمدة الأساسية هي التي تأتي من الغازات الطبيعية . ولكن هذا التفسير غير صحيح مبدئياً . إن الارتفاع في أسعار السهاد — والمواد الغذائية عموماً — بدأ قبل رفع أسعار البترول بوقت طويل ، بل قبل أن تنفجر أبعاد أزمة الطاقة على نطاق دولي .

إننى أستعير هنا تصريحاً لشاه إيران قال فيه (١) :

« لو أن العالم الغربى حرم من بترول هذه المنطقة — منطقة الشرق الأوسط — فإنكم سوف تموتون . إن على أن أعود قليلاً إلى الخلف . فى سنة ١٩٤٧ كان السعر المبدئى لبرميل البترول فى الخليج الفارسى دولارين و ١٧ سنتاً . حيثئذ خفض هذا السعر إلى دولار واحد و ٧٩ سنتاً . واستمر كذلك حتى سنة ١٩٦٩ . وهكذا كانت هناك ٢٢ سنة من الوقود الرخيص . . جعلت أوروبا على ما هى عليه الآن . . ثم ، فجأة ، قفز سعر القمح بنسبة ٣٠٠٪ . الخضراوات حدث لها الشيء نفسه . السكر ارتفع سعره فى السنوات الست السابقة ١٦٠٠٪ — أى ١٦ مرة — هل تتصور ذلك ؟ . . إننا جمعنا خبراءنا لدراسة الأسعار التى يجب أن نحدد لها للبترول . . وهكذا بدأنا نرفع الأسعار . »

إن الحقيقة التى كان شاه إيران راغباً فى أن ينقلها إلى القارئ الأمريكى بسيطة للغاية : أنتم رفعتم أولاً أسعار المواد الغذائية التى تصدرونها إلينا . . إننا لم نملك إزاء ذلك سوى أن نرفع نحن أيضاً سعر المادة الرئيسية التى نصدرها إليكم — وهى البترول . لقد أعطيناكم بترولنا بأسعار رخيصة لمدة ٢٢ سنة . . فأصبحتم تحصلون منه على سبعين ألف مادة مشتقة . . وأصبحتم تستخدمونه فى تطوير تقدمكم الذى وصلتم إليه . إن الدور قد جاء علينا نحن أيضاً — كدول نامية — لكى نستخدم حصيلة هذا البترول

(١) مجلة تايم الأمريكية — أول أبريل ١٩٧٤ .

في تطوير تقدمنا .

إن هذا هو بالضبط ما أقصده بـ « حزام الثروة » . .

إننا نريد توفير الغذاء . . والغذاء يحتاج إلى تنمية . . والتنمية تحتاج إلى أموال . . والأموال بدأت تتدفق علينا ، بعد التطورات الأخيرة في أسعار البترول . . وبخاصة بعد حرب أكتوبر العظيمة التي خاضتها الأمة العربية .

إنني أريد أن أسجل هنا حقيقة مبدئية : هي أن الزيادة في أسعار البترول لم تكن مفيدة فقط للدول المصدرة للبترول (وكلها دول نامية) . . ولكنها كانت مفيدة بدرجة متساوية لشركات البترول ، التي هي بالطبع شركات غربية ، ومعظمها أمريكية . فخلال الأشهر الثلاثة الأولى فقط من هذا العام (١٩٧٤) زادت أرباح شركات البترول العالمية الكبرى بنسبة ضخمة . . . على أرباحها خلال الفترة نفسها من العام الماضي : شركة « شل مثلاً » زادت أرباحها بنسبة ٥٢٪ ، شركة « موبيل » ٦٦٪ ، شركة « جلف » ٧٦٪ ، شركة ستاندارد أوف أنديانا « ٨١٪ ، شركة « ستاندارد أوف كاليفورنيا » ٩٢٪ ، شركة « تيكساكو » ١٢٣٪ ، وشركة « كونتنتال » ١٣٠٪ شركة « أوكسدنتال » حققت زيادة مذهلة هي ٧١٨٪ ، شركة « إيكسون » . . وهي أكبر شركة بترول عالمية . . حققت زيادة تبلغ ١١٨٪ .

ولكن ، حتى أزمة ارتفاع أسعار البترول . . تختلف في تأثيراتها من دولة إلى أخرى ، الولايات المتحدة مثلاً . . تمثل وارداتها البترولية

مجرد ١٣,٥٪ من إجمالي احتياجاتها . وارداتها من شمال أفريقيا والشرق الأوسط مجرد ٢٪ . أما بالنسبة لأوروبا الغربية فإن الرقمين يقفزان إلى ٥٩٪ و ٤٧,٤٪ . واليابان تستورد ٧٢,٦٪ من احتياجاتها البترولية . كما تمثل وارداتها من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٥٧,٤٪ .

وبالإضافة إلى ذلك فإن دولاً قليلة هي التي لديها ما يمتص الزيادات القليلة في الأسعار . مرة أخرى نبدأ بالولايات المتحدة . . في شهر أبريل من هذا العام وسط الدورة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن وزير الزراعة الأمريكي في واشنطن أن واردات أمريكا البترولية في سنة ١٩٧٤/٧٣ قد تمت تغطية نفقاتها عن طريق الزيادة التي تحققت في إيرادات أمريكا من تصدير المواد الغذائية ، وهذه بلغت في سنة واحدة تسعة آلاف مائون دولار ؛ من هذا المبلغ توجد سبعة آلاف مليون دولار تحققت من مجرد ارتفاع سعر القمح الأمريكي بنسبة ٣٠٠٪ والباقي تحقق في مبيعات الأغذية الأخرى .

وعلى مستوى الدول النامية . . فإننا نجد أن بعضها سوف يكون أقدر من الآخر على امتصاص ذلك الارتفاع الضخم في أسعار الغذاء . . إن المغرب ، بما تملكه من فوسفات . . وماليزيا — بما تملكه من مطاط . . وزامبيا وزائير بما تملكه كل منهما من قصدير قد ضاعفت من أسعار صادراتها . من هذا نصل ونستطيع أن نفهم الاصطلاح الجديد الذي بدأ يشيع استخدامه مؤخراً وهو «العالم الرابع» فإلى جانب مجموعة دول العالم الغربي . . ومجموعة دول العالم الشرقي . . ومجموعة الدول النامية . . أصبحت توجد مجموعة

رابعة من الدول هي التي سوف تكون أكثر قرباً من « حزام الجوع » . .
 وأبعد مسافة عن « حزام الثروة » . . وفي هذه المجموعة توجد شبه القارة
 الهندية بأكملها وأفريقيا الاستوائية وجزء كبير من أمريكا اللاتينية . مع
 المجموعة الرابعة أصبح « كل شيء خطأ » . . على حد تعبير مجلة
 « الإيكونوميست » الإنجليزية ، هذه المجموعة من الدول سوف تتحمل
 ١٥ مليون دولار نتيجة لزيادة سعر البترول وخمسة بلايين ونصف بليون
 دولار نتيجة لارتفاع أسعار المواد والغذاء عموماً . . بالإضافة إلى ما سوف
 تتحمله نتيجة ارتفاع السلع الصناعية الأخرى .

ومن المثير للتناقض هنا أن هناك حلولاً كثيرة طرحت لحل مشكلة
 الغذاء في المدى القصير . . إن تكوين احتياطي غذائي عالمي — وهو
 الأمر الذي اقترحته الجمعية العامة للأمم المتحدة كإجراء عاجل — يمكن
 الوصول إليه هذه السنة عن طريق وسيلة واحدة هي تخفيض الاستهلاك
 الأمريكي من الغذاء بطريقة أو بأخرى . (من المفيد هنا أن نتذكر
 أن السلطات الطبية في الولايات المتحدة اقترحت تخفيض استهلاك
 الفرد الأمريكي من اللحوم بنسبة الثلث على الأقل لتخفيف نسبة الإصابات
 بالأمراض القلبية) . وبالمقاييس نفسه فإن تخفيض الاستهلاك الأمريكي
 من السماد سوف يكون هو الحل الوحيد المتاح في المدى القصير . . من
 أجل توفير نصف مليون طن من الأسمدة تحتاج إليها الهند بقسوة في هذا
 العام .

هذا من حيث الشركات المستوردة للبترول والموزعة له .

أما بالنسبة للدول المنتجة نفسها فإن اهتمامنا بها هنا يعتمد على نقطتين رئيسيتين :

فأولاً : هي كلها دول نامية . . ومن ثم فإنها تقع في داخل حزام الجوع الذي ناقشناه في الفصل السابق أو بالقرب منه .

وثانياً : هي التي بدأت تملك الموارد . . وهي موارد أصبحت على درجة من الضخامة . . بحيث تتحمل المساهمة بشكل ملموس في إنقاذ العالم النامي كله من أزمة الغذاء التي تهدده .

إننا سوف نعود فيما بعد إلى مناقشة دور البترول العربي بالذات في منطقتنا . . ولذلك فإننا سوف نكتفي هنا بتسجيل الحقائق الإجمالية للموقف ، من حيث قدرتها فيما بعد على حل مشكلة الغذاء .

إن قراءة الجدول التفصيلي التالي (جدول رقم ١) سوف تضع أمامنا تفاصيل الصورة البترولية ، ولكن الحقيقة الإجمالية الرئيسية في هذا الجدول تقول :

« إنه في خلال هذا العام (١٩٧٤) سوف تبلغ الزيادة في حصة الدول المصدرة للبترول نتيجة لارتفاع أسعار البترول ٦٧ بليوناً و ٣٦٩ مليون دولار . هذا المبلغ يمثل فقط مقدار الزيادة في حصة البترول . . أما الحصة الإجمالية كلها فسوف تصل إلى ٩١ بليوناً و ٧٤١ مليون دولار . . وذلك في مقابل حصة إجمالية في سنة ١٩٧٣ لم تتجاوز ٢٤ بليوناً و ٣٧٢ مليون دولار .

والسؤال الكبير الذى يفرض نفسه علينا هو : أين تذهب هذه المبالغ الضخمة التى أتت بها إلينا فجأة ارتفاعات الأسعار ؟

بالطبع لكل دولة شأنها الخاص . . تستخدم حصيلتها على الوجه الذى تراه وبالكيفية التى تراها . . ولكننا لا نناقش المسألة هنا من حيث حق كل دولة فى مواردها ولكن من حيث مواجهة مشكلة عالمية ملحة تواجه العالم كله ، وتواجه أساساً العالم النامى الذى تنتمى إليه كل هذه الدول المصدرة للبترول . من هذا المنطق أقول إن « حزام الثروة » هذا القادم من الشمال . . هو الوحيد القادر على فك حصار « حزام الجوع » الخطار القادم من الجنوب .

جدول رقم (١)
تطور عائدات الدول المصدرة للبترول
المبالغ هنا بملايين الدولارات

الدولة	عائدات البترول في سنة		نسبة الزيادة في العائدات		العائدات الزائدة
	١٩٧٣	١٩٧٤	من ١٩٧٣ إلى ٧٤	من ١٩٧٢ إلى ٧٣	
* الدول العربية المصدرة :					
الجزائر	١٠٩٥	٣٧٠٠	٦١	٢٣٨	٢٦٠٥
العراق	١٤٦٥	٥٩٠٠	٨٣	٣٠٣	٤٤٣٥
الكويت	٢١٣٠	٧٩٤٥	٢٣	٢٧٣	٥٨١٥
ليبيا	٢٢١٠	٧٩٩٠	١٠٦	٢٦٢	٥٧٨٠
عمان	١٩٢	٧٤٠	٠٠٠	٢٨٥	٥٤٨
قطر	٣٦٠	١٤٢٥	٤٦	٢٩٦	١٠٦٥
السعودية	٤٩١٥	١٩٤٠٠	٦٤	٢٩٥	١٤٤٨٥
سوريا	٩٨	٣٧٧	٠٠٠	٢٨٥	٢٧٩
أبوظبى	١٠٣٥	٤٨٠٠	٩٢	٣٦٤	٣٧٦٥
دبي	١٦٩	٦٥٨	٠٠٠	٣٨٩	٤٨٩
مصر	١٥٤	٥٩١	٠٠٠	٣٨٤	٤٣٧
البحرين	٤٤	١٦٨	٠٠٠	٢٨٢	١٢٤
* الدول الكبرى المصدرة غير العربية :					
أندونيسيا	٨٣٠	٢١٥٠	٧٣	١٥٩	١٣٢٠
إيران	٣٨٨٥	١٤٩٣٠	٦٠	٢٨٤	١١٠٤٥
نيجيريا	١٩٥٠	٦٩٨٠	٦٣	٢٥٧	٥٠١٠
فنزويلا	٢٨٠٠	١٠٠١٠	٤٦	٢٥٨	٧٢١٠
دول أخرى مصدرة	١٠٤٠	٣٩٩٧	٠٠	٢٨٤	٢٩٥٧
المجموع	٢٤٣٧٢	٩١٧٤١	٠٠	٢٧٦	٦٧٣٦٩

لقد أصبح هناك الآن شبه إجماع على أن الضرورة تقتضى إقامة صندوق — أو أكثر — تشترك في تمويله الدول المنتجة للبترول . . من أجل مساعدة الدول النامية — وهى نفسها جزء منها — على مواجهة المشاكل التى خلقتها تلك الارتفاعات الحادة والمتزامنة فى أسعار السباد والغذاء والبترول . إن حكومات تلك الدول بادرت هى نفسها إلى إقامة — أو اقتراح إقامة — صناديق وطنية أو إقليمية خاصة بها . هناك مثلاً صندوق التنمية الكويتى وصندوق التنمية العربى . . وهناك أيضاً الاقتراح بإقامة البنك الإسلامى .

وعلى مستوى آخر ، اقترحت إيران إنشاء صندوق جديد برأسمال يبلغ ٣٦٠٠ مليون دولار ، ويتم تنظيمه عن طريق البنك الدولى . أما عن التمويل ، فقد اقترحت إيران أن تساهم كل دولة من الدول الاثنى عشرة المنتجة للبترول فى رأسمال الصندوق بمبلغ ١٥٠ مليون دولار ، بالإضافة إلى مبلغ مساو تساهم به كل من الدول الغربية التى تشترك حالياً فى تقديم المعونات للدول النامية . وبالإضافة إلى ذلك . . توجد اقتراحات أخرى تدرسها مجموعة العمل الخاصة التى شكلها مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد مؤخراً فى لاهور . . ومجموعة عمل أخرى شكلتها مجموعة الدول المصدرة للبترول ، والأعضاء فى منظمة « الأوبك » .

إن كلا من هذه المشروعات — ومنها ما بدأ عمله فعلاً — سوف تكون له أهدافه المتنوعة . . وسوف يكون له مستواه الاقتصادى أو الاجتماعى من العمل . ولكننا نتناول هنا مشكلة محددة بعينها . . هى من الضخامة والشمول والتعقيد والأهمية والخطر ، بحيث لا يكفى حلها أن تدرج ضمن مائة مشروع أو

مائتين ، تعمل تلك الصناديق في نطاقها . إن مشكلة الغذاء هي التي يعاني منها الآن فعلا ستة أفراد من كل عشرة في هذا العالم . . . وهي التي يهدد عدم حلها . . . ليس فقط بسقوط حكومات ونشوء اضطرابات . . . ولكن يهدد أساساً بموت عشرات الملايين جوعاً ، لو لم تقدم لهم من الآن خطوة كبرى أساسية يتخذها العالم كله على مستوى دولي ، تكفل لهم أن يجدوا لأنفسهم الغذاء الذي يعيشون به اليوم . . . والغذاء الذي يعيش به غداً ٧٥ مليون فرد جديد من أبنائهم يولدون كل سنة .

لماذا لا نقيم إذن صندوقاً خاصاً للتنمية الزراعية في الدول النامية ؟ صندوقاً ليس هدفه تقديم معونات تؤجل علاج المرض ولا تشفيه . . . ولكن تكون مهمته هي من البداية القضاء على المرض كله من الأساس ؟ صندوقاً يستخدم جزءاً بسيطاً من « حزام الثروة » من أجل فك الجزء الأكبر من حصار « حزام الجوع » نهائياً ؟

إذا كانت الخطورة هي المجاعة . . . فإنها خطورة كبيرة وملحة وقائمة فعلاً . . . وإذا كانت المشكلة هي الموارد . . . فإنها قادمة وموجودة ومتاحة فعلاً . لماذا إذن لا نستخدم الثانية في القضاء على الأولى ؟

إنني أتصور أن في استطاعتنا أن نطلب من كل هذه الصناديق التي أقيمت فعلاً على أساس وطني أو إقليمي أو دولي - أن تعنى عناية خاصة بتنمية القطاع الزراعي في بلادها . . . أو أن تخصص جزءاً معيناً من مواردها لهذا الغرض . . . ولكن سوف يكون هذا جزءاً من الحل . . . وليس هو الحل كله . . .

ذلك أن الموارد المالية لا يمكن أن تحقق وحدها تنمية اقتصادية واجتماعية على نطاق ضخم كالذى نتحدث عنه الآن . إن المال يظل مجرد مال إلى أن يمتزج بالتكنولوجيا والخبرة والإطار التنظيمى والاجتماعى الصحيح . . لكى يحقق فى النهاية النتائج التى نريدها فى أقصر وقت ممكن .

وفى الوقت نفسه . . فإن المشاكل التى تواجه التنمية الزراعية فى معظم الدول النامية ، هى من الضخامة والتعقيد بحيث لا يمكن أن يتم حلها على الوجه المطلوب بغير جهاز متخصص يكون بؤرة دولية لتجميع المال والخبرة والتكنولوجيا .

لقد فكرت الدول النامية كثيراً خلال السنة الأخيرة فى أفضل صيغة ممكنة لهذا الجهاز الجديد المطلوب . إن بعض الدول اقترحت مثلاً فى اجتماع المجلس الاقتصادى لآسيا والشرق الأقصى ، الذى عقد فى بانجوك عاصمة تايلاند ، أن يقام صندوق خاص لحل مشاكل السهاده التى تواجهها الدول النامية فى المدى القصير والطويل . واقترحت دول أخرى فى الدورة الثانية للجنة العلم والتكنولوجيا أن يقام صندوق بروتينى خاص . . وأن يحال هذا الاقتراح إلى مؤتمر الغذاء العالمى المقرر انعقاده فى روما خلال شهر نوفمبر من هذا العام .

ونحن من جانبنا نتصور أن مثل هذه الأفكار مفيدة ولكنها تفتقد النظرة الشاملة للمشكلة ، إن المشكلة هى التنمية الزراعية بصورتها الحالية وبعد عشرين أو ثلاثين سنة قادمة . لذلك فإن وجود جهاز متخصص يحدد

الفصل الثالث

السودان

المشكلة والحل .. فى أرض واحدة

حتى الآن نستطيع أن نخرج بحقيقة كبرى رئيسية هى : أن العالم تهدده أزمة كبرى فى الغذاء . إننى لا أستبعد أن تؤدي الضرورة فى المستقبل القريب إلى استخدام الغذاء كسلاح سياسى .. تحقق به الدول التى تملك فائضاً فى الغذاء ضغوطاً حادة على الدول التى تعاني نقصاً حاداً منه . وفى الوقت نفسه فإن أمامنا نتيجتين ناقشناهما حتى الآن فى الفصل الأول والثانى .

- إن نظرة واحدة إلى حزام الجوع القادم من الجنوب تعطينا انطباعاً بأننا أمام مشكلة معقدة ومتفجرة وصعبة الحل فى المدى القريب .
- والنظرة التالية لحزام الثروة تعطينا انطباعاً مضاداً : إن المشكلة تحد لقدرتنا أكثر مما هى عقبة فى طريقنا . . . وهى مشكلة — أو تحد — يمكن حلها فى المدى القريب .

هذا عن المشكلة عند ما ننظر إليها فى إطارها العالمى ، وعلى مستوى العالم كله .

أما لو دققنا النظر ، وفحصنا حجم المشكلة ، وحجم الحل الممكن لها على مستوى العالم العربى وحده فإننا سوف نقرب أكثر وأكثر من المشكلة والحل معًا .

إن العالم العربى يدفع كل أسبوع أكثر من خمسة عشر مليوناً من الدولارات لاستيراد احتياجاته من الحبوب . إن هذا المبلغ محسوب طبقاً لمستويات الأسعار التى كانت سائدة فى العام الماضى ، ولذلك فإنه سوف يسجل زيادة كبيرة هذا العام والأعوام التالية ، نتيجة لارتفاع الأسعار [عالمياً . . .] ولزيادة السكان محلياً . إن الثمانمائة مليون دولار التى يدفعها العالم العربى حالياً كل سنة فى استيراد الحبوب يمكن أن تصبح ألفاً أو ألفين من ملايين الدولارات . . لو استمرت مشكلة الغذاء تتحرك فى الاتجاهات السائدة حالياً . وكل التقديرات تشير إلى أن عدد سكان العالم العربى سوف يتضاعف ، حتى يصل فى نهاية هذا القرن إلى مائتين وخمسين مليوناً . . ومعنى ذلك أننا لو أخذنا فى حسابنا مجرد ارتفاع فى أسعار الغذاء بالنسبة نفسها ، فإن العالم العربى سوف يدفع فى نهاية هذا القرن ٣٦٠٠ مليون دولار سنوياً لاستيراد الحبوب . . أو ما يساوى سبعة ملايين دولار . . كل صباح . . بدلا من مليونين تقريباً يدفعها حالياً .

وفى الوقت نفسه فإن كل عناصر حل المشكلة هى أيضاً موجودة فى عالمنا العربى . . أكثر من أى مكان آخر . إن لدينا التربة الصالحة والمناخ المناسب ، والمياه المطلوبة والقوى البشرية اللازمة والإمكانات الفنية الناقصة . . وكذلك أصبح لدينا مؤخراً المال الذى لم يكن متوفراً من قبل .

ولكى تقرب من المشكلة والحل أكثر فأكثر . . فإننى أريد هنا أن تأخذ السودان كنموذج تفصيلى ندرسه . . بمثل ما يأخذ العالم المتخصص شريحة من النبات لكى يفحصها . . ويخرج منها بفكرة أكثر تفصيلا عن المشكلة والحل معاً . إن أهمية السودان هنا ترجع إلى أنه أكثر الدول العربية قرباً من مشكلة الغذاء . . وفى الوقت نفسه — وهذا هو التناقض — هو أيضاً أكثر الدول العربية قدرة على تحقيق الحل . . ليس فقط بالنسبة للمجتمع السودانى . . ولكن بالنسبة للمجتمع العربى ككل .

والحقيقة الكبرى الأولى التى تواجهنا هنا هى :

أن السودان تبلغ مساحته مليون ميل مربع أى ما يوازى حوالى ٥٠٦ ملايين من الأفدنة ، لا يستغل منها فى الزراعة حالياً أكثر من ١٦ مليون فدان . . أى أنه من بين كل مائة فدان من مساحة السودان لا يزرع حالياً أكثر من فدانين ونصف فدان فقط !

إن ٨٠٪ من هذه المساحة تزرع بمياه الأمطار ، والباقى تم زراعته بمياه النيل وروافده ، أما باقى أراضى الدولة فهى موزعة كالتالى :

غابات تصل مساحتها إلى ٢١٧ مليون فدان . . مراعى طبيعية مساحتها ٥٧ مليون فدان . . أراض قابلة للزراعة ، ولكنها لم تستغل حتى الآن تصل مساحتها إلى حوالى مائة مليون فدان . . والباقى هو أراض غير قابلة للاستغلال الزراعى .

— والحقيقة الكبرى الثانية هى أن الناتج القومى بتكلفة عوامل الإنتاج بلغ سنة ٧٠ — ١٩٧١ حوالى ٥٣١,٧ مليون جنيه . . والناتج القومى من

الزراعة حوالى ١٣٠,٦ مليون جنيه . . أى أن متوسط قيمة إنتاج الفدان تبلغ أقل من عشرة جنيهات فى السنة (وهى قيمة بالغة الانخفاض) . . كما كانت قيمة الناتج المحلى من الثروة الحيوانية والغابات هى ٨٦,٧ مليون جنيه (وكلها موارد طبيعية مستثمرة فى هذا الإنتاج) .

إن حكومة السودان الشقيق تبذل حالياً جهوداً مستمرة ، وتضع خططاً عديدة . . للقفز بتلك الأرقام إلى الأمام . . ولكننى أريد هنا أن نناقش الصورة حسب العناصر القائمة حالياً . . والحقائق المتاحة فى الوقت الحاضر .

من هذه الحقائق مثلاً . . أنه برغم وجود ٥٩٧ مليون فدان فى السودان . . فإن السودان استوردت فى العام الماضى وحده مائتى ألف طن من القمح تجاوزت قيمتها عشرين مليون جنيه استرلينى . . واستوردت من الأرز ما قيمته مليون جنيه استرلينى . . ومن السكر ما قيمته ١٤ مليون جنيه استرلينى ، وكلها سلع يزداد الطلب عليها عالمياً . . ويقل المتاح منها . . وترتفع الأسعار المقررة لها .

إن السودان تعاني من هذه المشكلة الغذائية برغم أن سكانها لا يزيدون على ستة عشر مليوناً . . فى الوقت الذى يزيد فيه مساحتها على نيجيريا وأندونيسيا (وعدد سكانها ١٧٠ مليوناً) . . كما تزيد مساحتها أيضاً على مجموع مساحة اليابان وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبولندا جميعاً . . سكان هذه الدول معاً يزيد على مائتين وأربعين مليوناً من السكان .

والصورة الإجمالية لمعاناة السودان من المشكلة الغذائية تتمثل حالياً

في انخفاض مستوى الغذاء للفرد فيها عن مستوى الكفاية بنسبة كبيرة نقرب من نصف المستوى المطلوب.. حيث يبلغ حالياً ١٤٤٠ سعراً حرارياً في المتوسط . وحتى بعد تنفيذ الخطط الحالية للتنمية فإن نصيب الفرد من الناتج القوي الإجمالي سوف يضل في العام القادم إلى حوالي ٤٦,٦ جنيهاً في السنة أو ما يعادل أقل من أربعة جنيهاً في الشهر..

والصورة الإجمالية تقول لنا أيضاً إنه حتى في الحدود الضيقة التي يستغل بها السودان حالياً إمكانياته الزراعية .. فإن مستوى إنتاجية الأرض التي تزرع الآن فعلاً هو مستوى منخفض للغاية .. ويمكن أن أشير هنا إلى أن متوسط محصول القدان في السودان من الذرة الرفيعة يعادل خمس متوسط إنتاج القدان في مصر .. وفي السهم يعادل للربع .. وفي الفول السوداني يعادل الثلث .. علماً بأن هذه المحاصيل تزرع في حوالي ١٢ مليون فدان .. أي أنها تمثل ٧٥٪ من كل الأراضي التي تزرع بالسودان حالياً.

إن هناك بالطبع أسباباً فنية ومادية كثيرة لذلك .. ولنا الآن في مجال سردها أو مناقشتها تفصيلاً .. لأنها تصب في النهاية عند الافتقار إلى الأموال .. وإلى القوى العاملة .. إن ما يهمنا هنا هو أن نسجل عدم التوازن القائم حالياً في السودان بين الموارد الأرضية والطبيعية المتاحة للاستثمار .. وبين الطاقة البشرية والفنية والمادية التي يمكنها أن تحقق هذا الاستثمار .. وبالتالي تبديد الجزء الأكبر من هذه الموارد ..

إن هذه المشكلة إذا كانت تمثل في الماضي مجرد مشكلة .. فإنها الآن في ضوء الظروف المالية الجديدة ، أصبحت تمثل أزمة .. بل أزمة

خطيرة . إن الهزات الغذائية الخطيرة التي بدأ العالم يتعرض لها منذ العام الماضي . . . سوف تزيد حدتها في السنوات القليلة القادمة . . . وفي القريب عند ما نطل على خريطة مصر والسودان معاً . . . سوف نجد في ناحية أراضي زراعية شاسعة ، القليل منها يزرع حالياً والكثير منها لم يستثمر بالرغم من سهوة استغلاله . . . وفي ناحية أخرى سوف نجد طاقات بشرية وفنية وخبرات ذات مستوى رفيع ومتزايد ، وفي كلا الناحيتين — جنوباً وشمالاً — سوف نخرج بأن أمامنا وتحت أيدينا ثروات هائلة — طبيعية في ناحية وبشرية في ناحية أخرى — ولكنها غير مستثمرة بأسلوب اقتصادي . . . مما يترتب عليه في النهاية أننا نحصل على مستوى إنتاجي منخفض للغاية . . . سواء بالنسبة لوحدة الأرض أو وحدة العمل . . . ويمكن هنا أن نتذكر من جديد أن في السودان الآن — في هذه الدقيقة — مائة مليون فدان صالحة وجاهزة للزراعة والإنتاج . . . وجاهزة بالتالي لتوفير الطعام والغذاء الكافي لمائة مليون من البشر . . . ومع ذلك فإنها معطاة عن الاستثمار من يوم أن خلقها الله سبحانه وتعالى .

إن هذا يحدث في الوقت الذي توضح فيه بيانات منظمة الأغذية والزراعة أن معدل النمو في إنتاج الحبوب واللحوم والزيوت والألبان في العام سنة ١٩٧٢ كان أقل من معدل الزيادة السكانية بنسبة ملحوظة . كما تشير المنظمة إلى الخطر الشديد الذي يواجهه العالم بسبب أزمة الحبوب — وبخاصة القمح . إنها تنذر أيضاً بقدوم أزمة خطيرة خلال السنتين القادمتين على الأكثر . . . بعد أن أوضحت الدول الست الكبرى المصدرة

للقمح والحبوب في اجتماعها الأخير في روما (٢٠ سبتمبر ١٩٧٣) أز
الموقف دقيق للغاية .. بأن العجز قد وصل الآن إلى ستين مايوناً من الأطنان .
ومما يزيد الطين بلة أن الكميات المتاحة للتصدير من الأرز خلال
العام الحالي قد أصبحت أقل كثيراً من الكميات المطلوب استيرادها ..
الأمر الذي جعل الإمدادات العالمية من الحبوب الأخرى تتعرض لمزيد من
الضغط . وقد وصل نصيب الفرد من كميات الأرز إلى أدنى مستوى له
خلال عشرين سنة على الأقل .. بالإضافة إلى أن المخزون نفسه من الأرز
قد انخفض كثيراً .. كما ارتفعت أسعاره ارتفاعاً كبيراً ..

ومما يجدر ذكره هنا أن الولايات المتحدة قد أعلنت في شهر يوليو
سنة ١٩٧٣ عن بدء تنفيذ برنامج يهدف إلى تقييد صادرات مواد العلف
وأهم مكوناتها الذرة .. وذلك بقصد توفير أكبر قدر ممكن منها لإنتاج
اللحوم . إن هذا سوف يضيف بغير شك أعباء ثقيلة على الدول المستوردة
لمواد العلف .. مما يترتب عليه حتماً ارتفاع أسعار اللحوم . وقد بدا
ذلك واضحاً وشاملاً لكثير من دول العالم ، حتى في السودان نفسها ..
فقد ارتفعت أسعار اللحوم بشكل بالغ الحدة .. وتضاعف ثمنها خلال
السنتين الأخيرتين فقط .. إن هذا معناه بالطبع أن أزمة توفير الغذاء ..
بالإضافة إلى آثارها العالمية .. لها أيضاً آثار إضافية ومباشرة على كل من
السودان ومصر والعالم العربي كله .. ليس فقط بسبب الحاجة إلى الاحتفاظ
بمستويات الغذاء الحالية .. ولكن لأن المستويات الحالية هي — من الأصل —
أقل من المستوى المطلوب .

وبالطبع هناك أساليب كثيرة لحل هذه المشكلة على مستوى ثنائى مصرى سودانى . فمن الممكن مثلا تخصيص مساحة من الأراضى الزراعية فى منطقة واحدة أو عدة مناطق يتفق عليها بين حكومتى مصر والسودان ، بهدف استغلالها فى مصلحة مشتركة تعود على البلدين . . وفى نطاق دورة زراعية طويلة المدى . وفى هذه الحالة يقدم السودان الأرض . . وتقدم مصر الخبرة الفنية وتكاليف وسائل الاستثمار وأعبائه مقابل قيمة إيجارية ومعلومة تسدد نقداً أو عينياً .

ويمكن أيضاً توطين عدد من المزارعين المصريين وحيازتهم لجزء من الأرض المتروكة ، والتي لم يستثمرها الفلاحون السودانيون وفقاً لنظام من المشاركة ، إن المثل الواضح لذلك هو مساحات الأرض الضخمة التى ترك بوراً فى مشروعات الجزيرة والمباقل وخشم القرية . . حيث لا يزرع منها حالياً سوى ٦٠٪ من مساحتها ، وفى هذه الحالة يتاح لهؤلاء استثمار هذه الأراضى بأقصى درجة من الكفاية ونشر الخبرة والمعرفة داخل تلك المناطق ، مع وضع كافة الضمانات التى تكفل لهم حقوقاً والتزامات معينة وواضحة . . تتيح لهم فى النهاية أفضل استثمار للموارد الزراعية المتاحة .

ويمكن ثالثاً أن يتم تنفيذ بعض هذه المشروعات عن طريق القطاع العام هنا أو هناك . . أو عن طريق المشاركة . . وهو النظام الأكثر فاعلية وواقعية .

إن أسلوب المشروعات المشتركة هو الأقرب فى تقديرى إلى تحقيق المصلحة الأكيدة لكلا الطرفين . . فى ظل هذا الأسلوب يمكن مثلا

أن يتم تكوين وحدات اقتصادية كبيرة الحجم . . ذات قدرات مالية ومادية واسعة . . وطاقات علمية وتكنولوجية رفيعة توفر في النهاية ظروفًا أفضل لتطبيق مبدأ التخصص في إنتاج أنواع معينة . . وإتقان إنتاج هذه الأنواع بحيث تكون هناك قدرة كبيرة على تسويقها وتصديرها .

إن أسلوب العصر الذي نعيش فيه يتسم بالشركات الضخمة ورءوس الأموال الكبيرة التي تتزايد قدرتها على امتصاص الضغوط الاقتصادية والسياسية المتنوعة . إن دولة بمفردها قد لا تستطيع توفير هذا القدر الكبير من الأموال أو تستطيعه على مدى أطول من السنين . . ولكن دولتين معًا . . وعشر دول معًا . . تستطيع بالتأكيد توفير المال المطلوب بقدر أكبر وفي وقت أقل .

وإذا كان توافر المال اللازم هو المشكلة الأولى القائمة حاليًا . . فإن العامل الأساسي التالي له في الأهمية هو توافر الأيدي العاملة وتوطينها في المناطق التي تصلح للعمل الإنمائي المشترك . . وبالنسبة للسودان . فإن بشائر المشروعات التي أقيمت على هذه المستوى قد أصبحت موجودة فعلاً . . وتعرف باسم « المزارع الآلية » وتشرف عليها هيئة عامة هي هيئة الزراعة الآلية التي توحد أضخم مزارعها في المناطق المطرية الشاسعة التي تغطي عشرات الملايين من الأفدنة في السودان .

ولتبسيط الصورة هنا . . أقول إن استثمار الأراضي المطرية هو أفضل وأسرع أنواع الاستثمار المتوفرة في الوقت الحاضر . إن هذا الاستثمار يتميز بانخفاض التكاليف المطلوبة في البداية . . والتكاليف اللازمة أيضًا

للتشغيل . إن إحدى الدراسات التي أعدتها « منظمة الزراعة العربية » التابعة للجامعة العربية تقرر أن متوسط تكاليف استصلاح الفدان في مشروع « الروصيرص » مثلاً .. ومساحته مليون فدان تقريباً .. تبلغ خمسة وثلاثين جنيهاً فقط . هذا في الوقت الذي يبلغ معدل الربح في هذا المشروع عشرين في المائة من تكاليف التشييد والتنفيذ . وهي نسبة مرتفعة بكل تأكيد .

والسؤال الآن هو : لماذا — إذن — لا يجرى التوسع بأقصى سرعة في هذه المزارع ؟

إن التكاليف المطلوبة قليلة ، والأرباح المتوقعة ضخمة ، والإنتاج المضمون كبير .. فحتى بالمعدلات السائدة حالياً ، نجد أن متوسط إنتاج الأراضي في مناطق الزراعة الآلية في السودان تزيد على متوسط الإنتاج القوي .. وقد كان إنتاج السمسم مثلاً في مديرية كسلا هو ١٨٥ كيلوجراماً في سنة ٧١ — ١٩٧٢ .. داخل مساحة تبلغ ٢٧٨ ألف فدان .. على حين كان متوسط إنتاجه في مديرية النيل الأزرق هو ١٣٥ كيلوجراماً .

ما هي الصعوبة إذن . . ؟

إن الصعوبة الرئيسية ، والأولى ، هي نقص رؤوس الأموال على المستوى الذي يجعل الاستثمار كبيراً والإنتاج ضخماً . إن ما حدث مثلاً عند ما لجأت الحكومة السودانية إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو أنها — في الحدود الضيقة لإمكانات البنك — حصلت على قرض لاستثمار حوالي ستمائة ألف فدان جديدة تقع كلها في المناطق التي تروىها مياه الأمطار . لقد قام البنك بإعطاء الحكومة قرضاً قيمته خمسة عشر مليون دولار

من أجل تنفيذ هذا المشروع ، لاستخدامه في شراء الآلات الزراعية التي يلزم توفيرها للفلاحين والتي تقدم كقرض يسدد خلال خمس سنوات وبفائدة تصل إلى تسعة في المائة . . . كما تقدم لهم قروضاً لنظافة الأراضي من الأشجار والأعشاب على أن تسدد خلال عشر سنوات وبفائدة قدرها ثمانية في المائة .

إن الخلاصة إذن هي أن خمسة عشر مليوناً من الدولارات قد كانت نقطة انطلاق لإدخال ستمائة ألف فدان إلى نطاق الإنتاج . فماذا لو كنا نفكر على مستوى مائة مليون فدان ؟

إن دراسة الجامعة العربية تشير — كما سبق القول — إلى أن هناك مليون فدان مبدئية في مشروع الروصيرص بلغ متوسط تكاليف استصلاح الفدان فيها خمسة وثلاثين جنيهاً فقط . . أي أن تكاليف استصلاح المليون فدان هي مجرد خمسة وثلاثين مليوناً من الجنيهاً .

ما الذي يمنع إذن من أن يمتد نطاق تفكيرنا إلى مائة مليون فدان ؟

إن ما يجعل هذا السؤال أكثر إلحاحاً في حالة السودان بالذات . . . ليس فقط تزايد الحاجة إلى معدلات أكبر من الإنتاج الغذائي . . . ولكن أيضاً لأنه حتى المعدلات المنخفضة السائدة حالياً تتجه أكثر فأكثر إلى الانخفاض بسبب نقص السهادر ورؤوس الأموال . . . إنني لو ضربت هنا مثلاً واحداً لذلك فسوف أشير على الفور إلى أن مساحة الأراضي التي كانت تزرع ذرة في السودان بلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون فدان في سنة ١٩٦٢/٦١ . . . وبعد ذلك بثمانى سنوات ارتفعت هذه المساحة إلى

أربعة ملايين و ٢٠٠ ألف فدان . . ومع ذلك كان الإنتاج الإجمالي الذى يتحقق فى الحالىن واحداً . إننى أستطيع أن أقول الشئ نفسه عن محاصيل أخرى كالسمسم والدخن والبقول السودانى . . وهى المشكلة الكبرى التى يواجهها القطاع الزراعى - حتى قبل أن تضغط مشكلة النقص الغذائى مؤخراً على أعصاب المجتمع السودانى . . والعالم كله .

إن القطاع الزراعى فى السودان ينقسم فى الواقع إلى قطاعين مختلفين . . فهناك قطاع حديث تستخدم فيه الأساليب والطرق الحديثة فى الإنتاج . . سواء فى مشكلة استخدام موسع للآلات والمعدات الزراعية أو فى تحسين طرق الإنتاج نفسها . من هذا يتضح أن استخدام المعدات الرأسمالية يمثل جانباً هاماً من الاستثمارات الأولية فى هذا القطاع الذى يوجه إنتاجه النهائى إلى السوق ويتأثر به .

إن هذا القطاع يشمل أساساً المشروعات الكبيرة التى أنشأتها الدولة بغرض زيادة مساحة الأراضى الزراعية أو النهوض بإنتاجيتها ، وهى أراض تقع تحت إدارة مركزية حكومية ، أو تحت إشراف حكوى . . وتأخذ شكل مشروعات تنتج أساساً للتسويق ، وتتمتع بعلاقات إنتاجية حديثة تراعى مصلحة المزارع والدولة معاً . وبناء على ذلك فإن الاقتصاد القومى السودانى يعتمد على هذا القطاع كمصدر لمصادراته المحصولية الرئيسية والحصول على النقد الأجنبى .

أما القطاع الآخر فهو قطاع الكفاف والإعاشة . . وتعتمد الزراعة فى هذا القطاع على الأساليب البدائية والزراعية المتقلة . وهذا القطاع

ينتج أساساً المواد الغذائية والمعيشية .. بغرض سد حاجة الاستهلاك للزراع أو التجمعات المحلية . إن إنتاجية هذا القطاع منخفضة للغاية ، وأقل من مستوى الإنتاجية في أراضي المشروعات .. وإن كانت تلك الأخيرة تعاني بدورها من مستوى متواضع من الإنتاج .. لو تم قياسها إلى المستويات الإنتاجية الممكنة تحقيقها .

ولعل من أبرز خصائص نمط حياة الأراضي في السودان أن معظم الأراضي مملوكة للدولة .. وأن أكثر من ٢٧٪ من مجموع الأراضي .. وحوالي ٨٠٪ من الأراضي المروية المزروعة حالياً تديرها مؤسسات حكومية تقوم بتوزيع الأراضي على المزارعين على أساس المشاركة أو مقابل ضريبة على المياه . إن جانباً كبيراً من الأراضي الزراعية المطرية يزرع بأساليب متخلفة ، ولم تستخدم الآلات في تنظيف الأراضي وزراعتها إلا في مساحات قليلة نسبياً .. سواء في ظل المشروعات الخاصة أو الحكومية أو الموجهة .. ومن ثم فقد اقتصر التطوير الزراعي في تلك المناطق على عدد محدود من الشركات أو المشروعات الخاصة أو الموجهة .. أما فيما عدا ذلك فقد أخذ التطوير الزراعي شكلاً بدائياً .

إن الدول العربية دفعت في العام الماضي — كما سبق القول — نحو ثمانمائة مليون دولار ثمنًا لوارداتها من الحبوب .. إن هذه القيمة سوف ترتفع بالتأكيد مع الارتفاع العالمي المستمر في الأسعار ، وهذا في حد ذاته يمثل عبئاً جسيماً عليها .. وبالتالي فليس أمامها من بديل سوى أن تبحث عن حل سريع لزيادة إنتاجها من الحبوب .

ونظراً لأن الدول العربية بصفة عامة لا تقع داخل ما يسميه الزراعيون « حزام القمح » . . فإن البديل الأول الذى يخطر على البال هو الذرة . . على أساس أنه من النباتات التى تستفيد من ضوء الشمس وتناسب التوسع الزراعى فى المناطق الجديدة فى السودان . ربما من أجل هذا نستطيع أن نصرب هنا نموذجاً بالمشروع المحدود الذى فكر فيه الخبراء لاستغلال مليون فدان فى السودان فى زراعة الذرة . . وهو المشروع الذى ما زال متوقفاً عن التنفيذ بسبب نقص رأس المال .

إن إدخال مليون فدان فقط فى نطاق الزراعة الآلية فى السودان . . وعلى أساس دورة زراعية أساسها الذرة والمحاصيل الزيتية يمكن أن يعطينا من الذرة فقط إنتاجاً سنوياً يصل إلى نصف مليون طن . . قيمتها تسعة ملايين دولار . . حسب الأسعار السائدة هذا العام ، دون حساب احتمالات ارتفاعها فى المستقبل ، وذلك بالإضافة إلى المحاصيل الأخرى التى يمكن الحصول عليها من السمسم والحبوب الزيتية والأعلاف . . مما يصل بقيمة الإنتاج فى النهاية إلى جوالى خمسة عشر مليون دولار .

إننى أسوق هذا المشروع كمجرد نموذج للطاقات الكامنة فى بلد واحد ضمن وطننا العربى الكبير . طاقات تسمح لنا بأن نسجل قفزة ضخمة فى مواردنا الزراعية المهددة حالياً بأزمة الغذاء العالمية .

ولكننا لو تركنا هذا المثال ، كأرض ودولة ، وخرجنا إلى الوطن العربى كله . . فإن الصورة سوف تتضح أمامنا أكثر فأكثر .

الفصل الرابع وموارد أضحخم على مستوى العالم العربي

من الناحية المبدئية نستطيع أن نلاحظ اختلالاً عربياً في التعاون الزراعي . إننا لا نستطيع أن نتصور ماذا يمكن أن يؤدي إليه الحد الأدنى من التكامل الزراعي بين أجزاء العالم العربي . فبهذا الحد الأدنى يمكن استصلاح الأراضي الزراعية الواسعة في السودان والعراق وسوريا .. ويمكن أن ينتج العالم العربي من القمح والقطن والزهور والخضروات والفواكه والماشية والطيور ما يكفي كل أهله ويصدر ما يفيض عنهم إلى الأسواق الأجنبية . ومع انتعاش الزراعة ووفرة اللحوم تبتعث بالطبع صناعات المعلبات والألبان والعطور .

ولو تعاونت البلاد العربية في التسويق الزراعي لأمكنها أن تفرج أزمة تسويق التفاح في لبنان وسوريا ، وأزمة تسويق العنب في الجزائر ، وأزمة تسويق البلح في العراق .. ولأمكنها أن تحصل على الماشية من سوريا وليبيا والسودان ، وعلى القمح من تونس والجزائر والمغرب ، وعلى الفواكه والدواجن من لبنان .

إن التعاون مبدأ حسابي ، فليبيا ومصر والأردن والسعودية تستورد القمح من أوروبا وأمريكا ، على حين يفيض في المغرب العربي فيصدره إلى أوروبا .

إن المتوسط السنوى لإنتاج الوطن العربى من القمح يبلغ سبعة ملايين طن . . وهذا يعادل ٣,٥٪ من الإنتاج العالمى . . فى حين لا يزيد سكان الوطن العربى على ٣٪ من مجموع سكان العالم . ومصر تستطيع أن تمد الوطن العربى بحاجته من الأرز ، وهى لا تزيد على مليون طن فى السنة . ومصر تستورد التبغ من أوروبا وأمريكا . . على حين أنه موجود فى الجزائر وسوريا والعراق . ويمكن التوسع فى إنتاجه وتجويده هناك .

والوطن العربى ينتج أكثر من خمسة ملايين طن من الكروم والحمضيات وما لا يقل عن ٨٥٪ من إنتاج العالم للتمور . ومصر فى مقدمة دول العالم المنتجة للقطن طويل التيلة ، والصناعات المصرية لا تستوعب منه أكثر من ٣٠٪ ثم يذهب الباقي إلى أوروبا . وتفكر مصر فى استيراد الأقطان قصيرة التيلة من الهند لإنتاج المنسوجات الشعبية ، مع أن هذه الأقطان موجودة فى سوريا . وتستورد معظم الصناعات العربية أصوافها من الخارج . . مع أن الوطن العربى غنى بثروته الحيوانية . . (١)

وإلى جانب هذا الحل المبدئى الذى يلاحظه خبراء الإدارة . . هناك خلل آخر يلاحظه خبراء الإنتاجية . إنهم يسجلون مثلاً أن إنتاجية الفرد فى الزراعة بالعالم العربى تعتبر منخفضة للغاية . . حيث تبلغ القيمة المضافة للعامل الزراعى حوالى ثلثمائة دولار فقط على حين تصل فى الولايات المتحدة إلى حوالى ٢٢٠٠ دولار فى السنة ، أى أكثر من سبعة أمثال لها عندنا . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن مستوى الغذاء فى معظم الدول العربية

(١) من تقرير بعنوان « الإدارة فى مصر كما يجب أن تكون » للمركز العربى للبحوث والإدارة . القاهرة - أبريل سنة ١٩٧٤ .

ينخفض عن مستوى الكفاية بدرجات متفاوتة . . وأنه يهبط في السودان إلى ما يقرب من نصف المستوى المطلوب . . حيث يبلغ حوالى ١٤٤٠ سعراً حراريّاً في المتوسط . . وإذا لاحظنا زيادة معدل النمو السكاني بحوالى ٢,٨/ سنوياً . . بحيث يقدر أن يصل سكان العالم العربى في نهاية هذا القرن إلى مائتين وخمسين مليوناً . . مع اتجاه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى إلى الانخفاض — من هذا كله يخرج خبراء الإنتاجية بأن هناك من الآن التزامات اقتصادية واجتماعية وإنسانية يجب أن نخطط لها ونحسب لها كل حساب واهتمام وتقدير^(١) .

ومن ناحية ثالثة يسجل خبراء الزراعة أن القطاع الزراعى ما زال حتى الآن — وسوف يستمر لمدة طويلة قادمة — هو القطاع الإنتاجى الرئيسى فى الاقتصاد القومى . . وأن تنمية هذا القطاع بالقدرة والسرعة الكافية هو الأمر الملح حالياً من أجل تفادى أزمة الغذاء بعد تزايد العجز فى المعروض عالمياً من هذه السلع . . وعدم توازن الطلب عليها وارتفاع أسعارها . . مما سيؤدى بالتأكيد إلى حدوث ضغوط تضخمية يترتب على استمرارها التأثير على الاقتصاد القومى . . لأن الجزء الأكبر من موارد كل دولة سوف يذهب فى شراء السلع الغذائية . فى ظل هذا الوضع نستطيع أن نتصور كل دولة تعيش «من يدها إلى فمها» نتيجة لاستخدام جزء كبير من العملات الأجنبية فى استيراد سلع غذائية . . بدلا من استيراد سلع استثمارية مما يضيف ضغطاً جديداً على التنمية الاقتصادية . . فوق الضغوط القائمة فعلا من الآن .

(١) من تقرير عن التعاون الاقتصادى العربى — للأستاذ سعد هجرس رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى — بمصر .

ومن ناحية رابعة فإن خبراء التنمية يسجلون بدورهم أن الدول العربية تحظى بإمكانيات وموارد زراعية ضخمة كامنة . . حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي ٤٦ مليون هكتار ، تعادل حوالي ١١٥ مليون فدان . من هذه المساحة يوجد حوالي ١٤ مليون فدان من الأراضي المروية ، معظمها داخل مصر والعراق والسودان . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ثمة مساحات واسعة من الغابات تتجاوز مليون فدان ، يقع حوالي ٩٠٪ منها في السودان . كما أن مساحات واسعة من أراضي الرعي تغطي أكثر من ٣٧٠ مليون فدان ، تقع في المناطق المطرية والجافة . ومن هذه الأراضي ما يزيد على ٣٢٠ مليون فدان داخل المملكة السعودية والجزائر والسودان .

ومع هذه الإمكانيات والطاقات ، فإن الوطن العربي ، يشتمل على بيئات زراعية متباينة من حيث المناخ والتربة والمصادر المائية ، مما ينجم عنه تنوع ملحوظ في أنواع المحاصيل النباتية والحيوانية وتعددتها . كما يساعد على وجود قاعدة واسعة من الإنتاج الزراعي أفقياً ورأسياً وفي الوقت نفسه يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية ومن المواد الخام ، ويتيح فرصة واسعة وملائمة لوجود تكامل اقتصادي قويم بين هذه الدول ، مادامت مقوماته وأسبابه ودوافعه متوافرة .

ومع وجود هذه الإمكانيات وتلك الموارد ، فإن الدول العربية لا تنتج حتى الآن ما يكفي سكانها من المحاصيل الغذائية . . بل إنها تستورد سنوياً مواد غذائية بثمانيئة مليون دولار . ويمكن القول إن هذه الدول تستطيع خلال السنوات المقبلة إنتاج كميات كبيرة من هذه المحاصيل تكفيها وزيادة ، إذا زادت المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب ، وارتفع

مستوى الاستغلال الزراعى .

وهنا نلاحظ وجود تفاوت فى حجم الإنتاج من المواد الغذائية بين الدول العربية . فبينما يقصر عن إشباع حاجات السكان فى بعض البلاد مثل : مصر والأردن والسعودية ومناطق الخليج العربى وليبيا ، إذا به يفيض فى السنوات العادية عن الحاجات المحلية فى بلاد مثل : سوريا والعراق والمغرب .. ويجدر بنا أن نشير إلى أن ذلك القصور أو ذلك الفيض ، لا يؤخذ على إطلاقه ، أو بوجه عام بل يمكن القول إنه يشتمل على المكونات الرئيسية للمواد الغذائية . ولو أن وسائل النقل والتخزين والإعداد والتجهيز ، وصلت إلى حد متقدم وتوافرت فى كل نواحيها مع إقامة تنظيم معين ، يودى إلى تكامل زراعى بين الدول العربية ، لأصبح من السهل توزيع فائض الإنتاج من الحبوب على البلاد التى تشعر بالحاجة إليها مقابل المواد والسلع الأخرى التى تنتجها الأخيرة ، ويرتبط بذلك ومعه أن ترسم الدول العربية بوصفها كلا واحداً ومماسكاً سياسة زراعية متجانسة تهدف إلى تنسيق الإنتاج الزراعى على أساس نوع من التخصص .

ومن الظواهر التى تلفت النظر فى الوطن العربى ، وجود تفاوت فى الإنتاج الزراعى ، بالنسبة إلى إنتاجية المشتغل بالزراعة ، ويرتبط ذلك التفاوت إلى درجة كبيرة بمعدل الكثافة السكانية . فإذا قسنا إنتاجية الفرد فى سوريا بتلك الموجودة فى الأراضى المروية بمصر أو العراق فإننا نجد أنها أعلى فى الأولى منها فى الأخيرتين ، ويرجع ذلك إلى اتساع الوحدة الأرضية التى يتاح استثمارها فى الزراعة فى سوريا ، أكثر مما هو متاح للفلاح فى العراق ومصر . وتقوم الثروة الحيوانية بدور هام فى اقتصاديات الدول العربية ،

بحيث تميل بعض المصادر إلى اعتبارها مصدراً لمعيشة حوالى ٢٥٪ من مجموع السكان ، وتوضح البيانات أن هناك عدداً ضخماً من الحيوانات الزراعية داخل هذه الدول تعيش على المراعى الطبيعية أو على الأعلاف التى تزرع سنوياً وهى موزعة على النحو الآتى :

(العدد بالآلف وحدة)

الدولة	ماشية	أغنام	ماعز	جمال
السودان	٥٧٨٧	٦٩٤٦	٦٩١٦	١٤١٠
سوريا	٤٥٠	٥٠٠٠	١٥٠٠	٦٠
لبنان	—	٧٥	٥٠٠	١٤
السعودية	٥٦	٢٥٧٢	٢٠٠٠	٢٦٥
ليبيا	غير معلوم	٩٣١	١٧٣٦	٩٣,٥
تونس	٥٠٠	٣٠٣٦	٢٠٠٠	٢٥٠
الجزائر	٦٢٣	٥٣٦٠	٢٠١٦	١٠٣
المغرب	٢٠٥١	١٠٤٣٢	٥٤٠٤	٢١٣
العراق	١٣٠	٥٥٩٨	١٧٤٣	غير معلوم
مصر	٢٧٨٥	١٢٥٩	٧٢٣	١٥٧

ومما تجدر الإشارة إليه ، أنه من الواجب أخذ هذه الأرقام بكثير من الحذر ، لأنها مجرد تقديرات غير مبنية على إحصاءات علمية دقيقة ، وحيث توجد المواشى فى مناطق كثيرة فى صورة قطعان متناثرة بين القبائل الرحل . وثمة ملاحظة هامة على توزيع ٦٣ مليون من الرؤوس على حين أن عدد المواشى (الأبقار والجاموس) لا يكاد يزيد على ١٥ مليون رأس . ومن (٣)

المعروف أن الحيوانات الصغيرة تنتشر في المناطق التي توجد بها الأعشاب القصيرة أو الهزيلة التي تنمو في مساحات حطها من المطر ضئيل ، لا يكاد يتجاوز ٢٠٠ ملليمتر ، وهذا يعد تعبيراً صادقاً عن تأثير الثروة الحيوانية من حيث التوزيع ومن حيث العدد بصفات المناخ ، وبصفة خاصة بمعدل سقوط الأمطار .

إن هذه البيانات توضح حتمية توجيه اهتمام كبير للثروة الحيوانية من أجل إحداث التنمية الاقتصادية باتساع ، وعلى المستوى المرتقب في معظم الدول العربية ، ومن أجل توفير الغذاء الضروري لصحة السكان . إذ من الواضح أن المواطن العربي يعاني نقصاً ملحوظاً من البروتينات . فضلاً عن هذا ، فإن بعض البلاد العربية لا يستطيع الاعتماد على موارده المحلية من الماشية والأغنام ، لتوفير المصادر الكافية من اللحوم لسد حاجة السكان . وهناك بلاد أخرى كانت تشتهر في الماضي بتصدير هذه الأنواع ومنتجاتها فأصبحت اليوم تستورد اللحوم والألبان كما هو الحال في ليبيا والمملكة السعودية وغيرهما من البلاد المنتجة للبتروول في منطقة الخليج العربي . وربما كان من أسباب ذلك ازدياد الثروة وارتفاع مستوى المعيشة ، واشتداد هجرة البادية من الصحراء .

علاوة على ذلك ، فإن ثمة سبباً هاماً ، يدعو إلى ضرورة العمل على رفع مستوى الإنتاج الحيواني وتصنيعه ، مما يعكس أثراً طيباً على التنمية الشاملة في هذه الدول ، ويتيح لها إمكانيات وفيرة لتصدير اللحوم والألبان ومنتجاتها إلى البلاد الأجنبية ، فضلاً عن التوسع في إنتاج المصنوعات الجلدية . وبما يلاحظ أيضاً على الحيوانات الزراعية أنها هزيلة بشكل ظاهر . ولهذا

تنخفض إنتاجية الأبقار في الوطن العربي بالمقارنة مع مثيلاتها في بلاد أخرى مثل هولندا والدانمرك .

ويمكن القول إجمالاً ، إن المعضلة الكبرى التي تواجه التنمية الزراعية في الوطن العربي ليست هي ضيق الأراضي الزراعية ، بل هي — كما لاحظنا في دراستنا الخاصة للسودان بالفصل السابق — قلة المساحة التي تستثمر في الزراعة ، وبصفة خاصة ضآلة المساحات التي تسقى عن طريق الري المستديم . وباستثناء مصر والعراق والسودان فإن معظم الأراضي في الدول العربية تعتمد على الري عن طريق الأمطار . ولهذا محاذيره المتمثلة في عدم الثبات والانتظام في أكثر السنين ، فقد تنحبس الأمطار سنوات طويلة ، وينشأ القحط في البلاد ، ويصاب المزارعون بأضرار فادحة . ومن هنا كانت حياتهم قلقاً ، وغير مستقرة . ومثل هذا الوضع لا بد أن يكون له أثر عميق في سمات المجتمع ، وفي طبائعه النفسية ، على الرغم مما أتيح له من ثروات أخرى ضخمة . ومن الميسور جداً مواجهة هذه المشكلات والارتفاع بمستوى المزارعين وتحقيق استقرار حياتهم .

الموارد الغذائية في الدول العربية :

يمكن القول إجمالاً إن جمهورية مصر من الدول التي تنتج مواد غذائية بكميات كبيرة ، وفي الوقت نفسه تستورد مواد غذائية بكميات كبيرة أيضاً . وهي من هذه الناحية غير قادرة على توفير احتياجاتها من هذه المواد ، وستستمر على هذا الحال لسنوات مقبلة . ومن المعروف أن إنتاج هذه المواد يزاحم إنتاج المحاصيل النقدية والتصنيعية ، وبصفة عامة ، فإن زيادة أي منهما ، يكون على حساب الآخر إلى حد كبير .

كما يمكن القول إن معظم الدول العربية ، تواجه الموقف نفسه ، من ناحية عدم وجود حالة من الاكتفاء الذاتي بالنسبة لاحتياجاتها الغذائية . ولعل الأرقام الإحصائية ، عن وارداتها الغذائية تعبر عن هذا الموقف بوضوح سنة ١٩٧١ ، على النحو الآتي :

الدولة	العملة	قيمة الواردات الغذائية بمليون وحدة
لبنان	ليرة لبنانية	٤٨٥
ليبيا	دينار لبي	٤٨
سوريا	ليرة سورية	٣٨٧
السعودية	ريال سعودي	١١٠٠
السودان	جنيه	٢٤
الأردن	دينار	٢٠٢
المغرب	درهم	٧٠١٠
الكويت	دينار	١٥
قطر	ريال قطري	٧٨
البحرين	دينار بحراني	١٣
الجزائر	دينار جزائري	٦٢
دبي	ريال قطري	٢٥٠

مصدر هذه البيانات - هو التقارير التي وضعتها الغرف التجارية والزراعية والصناعية في هذه الدول جميعها .. وقد نشر في كتاب خاص صدر في أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

والنتائج المتوقعة لهذا الموقف ، من كل نواحيه ، يمكن ذكرها بإيجاز كما يأتي :

١ - تخصيص جانب كبير من موارد الدولة التي تتولد عن دخلها القوي لمقابلة حاجة السكان من المواد الغذائية التي يرتفع معدل استهلاكها ومستوى أسعارها ، وإن كان ارتفاع معدل السعر أصبح يفوق كل تصور ، حسبما سيرد ذكره تفصيلاً .

٢ - هذا الوضع يؤثر تأثيراً مباشراً على الاستثمارات التي تتاح للتنمية سواء في قطاعاتها الإنتاجية أو قطاعاتها المتعلقة بالخدمات . والمحصلة لذلك حدوث انكماش في حجم المشروعات الزراعية وفي حجم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية . وكذلك الحال بالنسبة لما يلزم للمجتمع من مرافق عامة تيسر للسكان سبل الحياة وأسبابها .

٣ - لن يقتصر هذا الموقف الشاذ وتلك الضغوط على المنطقة العربية وحدها بل ستمتد آثاره لتشمل البلاد النامية ، وهي وثيقة الصلة مع الدول العربية من حيث العلاقات السياسية والاقتصادية ، مما سوف يعكس آثاراً مضادة لدول العالم الثالث ، نتيجة الترابط الوثيق في مصالحهم وتبادلاتهم التجارية ، الذي سوف يؤثر على واردات هذه الدول من منتجات الدول العربية . إذ المعلوم أن هذه الدول هي أكبر مستهلك للمنتجات الصناعية للدول العربية ، وبهذا يقل خير الأسواق أمام منتجاتنا .

٤ - تتعرض دول المنطقة العربية والدول النامية إلى ضغوط بالغة الحد

والخطورة نظراً لما يرتبط بتوفير الغذاء للناس من أهمية قصوى وتأثير معنوي حاد ، ومن المتوقع أن يزداد الضغط على الدول العربية بدرجة أشد قسوة ، مما تتعرض له أية دولة من الدول الأخرى لاعتبارات تتعلق بالنواحي السياسية من ناحية ، وبأزمة البترول من ناحية أخرى .

ومما يجدر ذكره ، أن الدول العربية المنتجة للبترول غير مستعدة في أى وقت من الأوقات ، أن تتخلى عن ثرواتها البترولية والمعدنية ، أو أن تهدد استثمارها ، أو تبيعها بسعر يقل عن حقيقته . ومن هنا فإن سعر البترول ، لن ينخفض أو يتراجع إلى المستوى الذى كان عليه في السنوات الماضية ، إلا بقدر معلوم أو نتيجة الارتباط بظروف الإنتاج ووارد الطاقة التى تظهر في المستقبل . . . ولهذا ، فإنه يمكن القول إن أسعار المواد الغذائية س يرتبط إلى حد كبير بارتفاع سعر المواد البترولية . ومن المعروف أن ثمة ارتباطاً بين إنتاج المواد الغذائية التى تستخدم الميكنة الزراعية والأسمدة والمبيدات في إنتاجها وكلها تعتمد على المواد البترولية ، وبين سعر هذه المواد الأخيرة ، فضلاً عن كونها من المواد التى تشحن للمسافات الطويلة من مصادر إنتاجها إلى الدول العربية على ناقلات تستخدم البترول — ولعلنا نذكر في هذا الشأن ، أن أستراليا ربطت بين توريد القمح لجمهورية مصر ، وتوفير الوقود اللازم للسفن التى يشحن عليها .

الفصل الخامس

الخطأ من طرفين . . والأزمة من طرف واحد

إذا كنا على مستوى بلد عربي واحد قد رأينا مثل تلك الإمكانيات الهائلة . . فالسؤال الطبيعي إذن هو : لماذا لا تستغل هذه الإمكانيات ؟ لماذا لا تستغل في المستقبل ؟ ولماذا — أصلاً — لم تستغل في الماضي ؟ إن الإجابة عن السؤال لا بد أن تكون على مستوى البلاد النامية كلها من ناحية ، وعلى مستوى العالم العربي كله من ناحية أخرى . . إذا كنا نريد أن نخرج بتحليل موضوعي لجذور المشكلة .

فعلى مستوى البلاد النامية يبدو أن قراءة صفحات التاريخ القريب والمعاصر لتلك البلاد قد جعلتها تركز أولاً — وبكل قوة — على التنمية الصناعية . إن التصنيع كان يمثل الهدف الأول لتلك البلاد بمجرد أن دخلت عصر الاستقلال والسيطرة الوطنية على مواردها . إن البلاد النامية لم تجد في ذلك حماساً فقط ، ولكنها وجدت أيضاً حماساً خارجياً في الدول المتقدمة ذاتها .

إن هذا الحماس المزدوج كان يمثل خطأ مزدوجاً ارتكبه الطرفان

معاً في الوقت نفسه .

فمن وجهة نظر الدول المتقدمة كان تشجيع البلاد النامية على التنمية الصناعية يمثل مكاسب اقتصادية وسياسية سريعة . . لا يكفلها لها البديل الآخر . . وهو التنمية الزراعية .

إن المكسب الاقتصادي واضح من النظرة الأولى . . حيث إن البلاد المتقدمة ستكون هي المورد الطبيعي للمصانع والمعدات والخبرات اللازمة لبدء حركة التصنيع ، إن نتائج التصنيع سريعة ومضمونة ومربحة . . وهي في الوقت نفسه لا تحتاج إلى فترة طويلة زمنياً .

ومن الناحية الأخرى كانت مساعدة البلاد النامية في التنمية الصناعية تمثل مكسباً سياسياً سهلاً إدراكه هو الآخر من النظرة الأولى . إن مساعدة دولة نامية على تنفيذ مشروع ضخيم لاستصلاح الأراضي معناه أولاً أن هذا المشروع سوف يكون بعيداً عن العمران ، وبالتالي بعيداً عن البريق الدعائي المطلوب ، وفوق ذلك فإنه سوف يستغرق عدداً أطول من السنين ، وفي النهاية فإن نتائجه ليست مضمونة تماماً بمثل ما هو الحال في بناء مصنع مثلاً ،

إن التخطيط لبناء مصنع معناه أننا أمام مشروع محدد الملامح ومحدد المدة ومحدد النتائج . . بحيث إننا نستطيع أن نرى ملامح هذا المصنع بعد سنة أو سنتين ونستطيع أن نرى ملامحه ونشاهد إنتاجه ، وندعو الضيوف الأجانب لزيارته ، في خلال هذه المدة القصيرة من الزمن .

من هنا نستطيع إذن أن تفسر حماس الدول المتقدمة للمساهمة في

تنمية بلاد العالم الثالث صناعيًا . . وعدم حماسها بالدرجة نفسها للمساهمة في التنمية الزراعية بتلك البلدان .

أما من وجهة نظر البلاد النامية نفسها ، فإنها هي الأخرى وقعت اختيارياً في المطب نفسه لسببين . أما السبب الأول فهو سبب سياسي : إن البلاد النامية تصورت أن التنمية الصناعية هي الطريق الوحيد المفتوح أمامها — والمؤكد النتائج — من أجل أن تلحق بركب الدول المتقدمة . إنها تصورت أن التنمية الصناعية هي الطريق الوحيد لإعطاء شعوبها شعوراً من الإنجاز وتحقيق النتائج ، بصرف النظر عن خطورة اللجوء إلى « فتافيت » المصانع تقيمها محلياً . إن المهم هنا لم يكن هو الحساب الاقتصادي للمشروع الصناعي . . بقدر ما كان المهم هو تحقيق نتيجة سياسية من التقدم وعدم التخلف عن العصر ، ما دام العصر هو عصر تصنيع . . إذن ، فليكن الدليل عن الإنجاز السياسي هو السير قداماً في طريق التصنيع . إن الدول النامية قد نسيت هنا أن المهم ليس هو إنشاء صناعة جديدة ولكن المهم هو تشغيلها بكفاية هذه الصناعة واقتصادياتها على مستوى العالم . ونتيجة لذلك فإن السلعة الصناعية المنتجة كانت تصبح — في كثير من الأحوال — أكثر تكلفة وأقل تقدماً عن مثيلتها المستوردة . ولكن ما دام الهدف سياسياً من البداية . . فإن تلك النتيجة كانت تؤخذ باستهانة شديدة في أغلب الأحوال وكأن التصنيع هو هدف في حد ذاته .

أما الخطأ الثاني الذي ارتكبه الدول النامية فهو خطأ أكثر موضوعية .

ذلك أن البلاد النامية لم تضع في حسابها الارتفاع المتزايد في أسعار الغذاء والسلع الزراعية عموماً . . بحيث إن هذا الارتفاع بدأ يمتص جزءاً أكبر وأكبر من دخل تلك الدول . . وفي بعض الحالات كان يلتهم باليد اليمنى ما يعطيه التصنيع باليد اليسرى . إن مصر ربما تكون مثلاً صالحاً لذلك ، وكذلك الهند ، وكذلك يوغوسلافيا قبل أن تنبه إلى ضرورة تصحيح هذا الخطأ وتداركه .

من أجل هذه الأسباب كلها لاحظنا خلال السنوات العشرين الأخيرة اتجاهًا عالميًا إلى التصنيع في الدول النامية ، رغبة من تلك الدول في التصنيع كهدف من ناحية واستجابة إلى الاتجاه العالمي الذي شجعتة الدول المتقدمة نفسها من ناحية أخرى .

لقد كان هذا الاتجاه كاسحاً إلى الدرجة التي جعلت مؤسسة دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير يعطى كل قروضه تقريباً من أجل التنمية الصناعية — وليست الزراعية — في البلاد النامية . . وعندما تولى « روبرت ماكنمارا » مسئولية البنك فإنه عبر عن انزعاجه من هذا الاتجاه . . وخاصة بعد أن لاحظ أن البنك يستثمر النسبة الكبرى من أمواله في تصنيع بلاد نامية . . هي بطبيعتها زراعية الملامح . إن « ماكنمارا » حاول أن يعيد التوازن المفقود إلى هذه الصورة المختلة . . ولكن بعد سنوات من إصراره على ذلك ، فإن كل ما نجح فيه هو أن يصل بالنسبة الزراعية في استثمارات البنك إلى مجرد ١٢٪ ، معنى ذلك أنه من بين كل مائة دولار يستثمرها البنك حالياً في الدول النامية ، فإن ٨٨ دولاراً يتم استخدامها في

تحقيق تنمية صناعية ، في مقابل اثني عشر دولاراً فقط يتم تخصيصها بمشروعات التنمية الزراعية .

إن معظم البلاد النامية قد بدأت تتنبه فعلاً في السنوات الأخيرة إلى هذا المأزق الاقتصادي الذي انساقت إليه باختيارها . . ولكن نشوء أزمة الغذاء مؤخراً أدى إلى الإسراع بتفجير هذا المأزق على مستوى درامى لم يسبق له مثيل .

وإذا انتقلنا في كلامنا الآن من المستوى العالمى إلى المستوى العربى فإننا سوف نقرب أكثر فأكثر من الجزء الذى يهمنى فى هذه المشكلة .
إن من ينظر إلى خريطة العالم العربى فى الوقت الحاضر يلاحظ فوراً أن الهزة الغذائية العالمية قد انعكست آثارها بوضوح شديد على مختلف أجزاء وطننا العربى ، بدرجات متفاوتة ، وبخاصة بعد أزمة البترول .
إن كل التوقعات تشير إلى اتجاه هذه الأزمة نحو مزيد من الحدة . . خلال السنوات القليلة القادمة .

وكما رأينا فى حالة السودان بالتفصيل ، فإنّه من الغريب أننا نرى — على مستوى الخريطة العربية كلها — إمكانيات زراعية ضخمة . . بعضها يستغل حالياً . . وبعضها الآخر يمكن استغلاله وزراعته بسهولة . . وحتى لو حصرنا دراستنا فى الجزء الأكبر المستغل فعلاً . . فإننا سوف نلاحظ أنه لا يتم استثماره بأسلوب اقتصادى . . وبالتالي فإن مستوى إنتاج الأرض العربية يقل كثيراً عن مستواه المماثل فى الخريطة العالمية .

إن المساحة التي تستثمر في الزراعة على المستوى العربي تبلغ حوالى ١٢٠ مليون فدان ، لكن أقل من ثلث هذه المساحة يستثمر بطريقة سايمة . . وبمنظرة أخرى إلى خريطة الدول العربية نجد هناك أكثر من ١٥٠ مليون فدان مجهزة ومستعدة للزراعة والعطاء والإنتاج ، وإطعام ما يزيد على العدد الحالى من السكان .

وتوضح بيانات منظمة الأغذية والزراعة أن معدل النمو في إنتاج الحبوب واللحوم والزيوت والألبان في العالم سنة ١٩٧٢ ، كان أقل من معدل الزيادة السكانية بنسبة ملحوظة . . كما تشير المنظمة إلى الخطر الشديد الذى يواجهه العالم بسبب أزمة الحبوب وبخاصة القمح . . وتؤكد تقارير المنظمة أن هذه الأزمة قادمة لا ريب فيها ، وعلى الأكثر خلال العامين القادمين . وهنا تنبه المنظمة إلى ضرورة تحقيق تقدم سريع في الأسلوب الزراعى ، والتوسع في الزراعة أفقياً ورأسياً . وعلى الدول النامية أن تحتاط لنفسها وتعتمد على مواردها بقدر الإمكان ، لأن الدول الست الكبرى المصدرة للقمح والحبوب في اجتماعها بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٧٣ ، في روما ، قد أوضحت أن الموقف دقيق للغاية ، وأن العجز قد بلغ ٦٠ مليون طن ، وكل المطلوب من الدول الغنية أن تتوقف عن تغذية الحيوانات الزراعية بالقمح ، حتى لا ترتفع الزيادة في أسعار القمح بأكثر من ٣٥٠٪ .

وتوضح بيانات منظمة الأغذية والزراعة ، أنه من المنتظر أن تشهد سنة ١٩٧٤ نقصاً في الكميات المتاحة للتصدير وزيادة في الطلب على

الاستيراد في آن واحد ، وليس من المحتمل أن يصبح من الممكن تغطية احتياجات العالم من القمح في عام ١٩٧٤ من إنتاج ١٩٧٣ ، لذلك قد تكون الدول المصدرة للقمح مطالبة بسحب المزيد من مخزونها . وإنه إذا تحققت التوقعات الخاصة بكميات القمح المطلوب استيرادها وبالباغة نحو ٦٥ مليون طن خلال ١٩٧٤ وهو تقدير واقعي ، كما تقول المنظمة ، استناداً إلى المعلومات المتوفرة لديها ، فسيكون من اللازم سحب كميات كبيرة من المخزون للوفاء بهذا الطلب ، وربما يلزم أيضاً خفض الكميات المستهلكة ولا سيما في علف الحيوان ، ومن الواضح أن الكميات المتاحة للتصدير شحيحة بصفة عامة .

وبالنسبة للأرز ، فإن الكميات المتاحة منه للتصدير خلال عام ١٩٧٤/٧٣ ، أقل كثيراً من الكميات المطلوب استيرادها ، الأمر الذي جعل الإمدادات العالمية من الحبوب الأخرى ، تتعرض لمزيد من الضغط ، وقد وصل نصيب الفرد من كميات الأرز المتوفرة ، على نطاق العالم ، إلى أدنى مستوى له خلال عشر سنوات على الأقل ، وفضلاً عن ذلك فإن مخزون الأرز انخفض كثيراً ، كما ارتفعت أسعاره ارتفاعاً كبيراً .

وبما يحذر ذكره أن الولايات المتحدة أعلنت في شهر يوليو سنة ١٩٧٣ برنامجاً يهدف إلى تقييد صادرات مواد العلف ، وأهم مكوناتها الذرة وذلك بقصد توفير أكبر قدر ممكن منها لإنتاج اللحوم . ولا شك أن ذلك سيأتي أعباء ثقيلة على الدول المستوردة لمواد العلف ، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار اللحوم ، وقد بدا ذلك واضحاً وشاملاً كثيراً من دول العالم ،

وخاصة أن كندا وهى من الدول المصدرة للذرة ، بدأت تفرض قيوداً شديدة على الكثير من صادراتها من البذور الزيتية والأعلاف الحيوانية .

من هنا ، يبدو واضحاً للمرة العاشرة ، أن محنة توفير الغذاء أصبحت عالمية ، وبالذات بالنسبة للدول العربية ، باعتبارها من أكبر الدول المستوردة للقمح والموارد الغذائية .

والواقع أن تأثيرات أزمة الغذاء العالمية سوف تختلف في حدة تأثيرها على الدول العربية من دولة إلى أخرى . لهذا فإن من الطبيعى أن نتوقع أوضاعاً متفاوتة للتنمية في نطاق الدول العربية وإن كان يبرز بينها وصفان متميزان هما :

أولاً - الدول المنتجة والمصدرة للبتروك :

إن هذه الدول تضم بصفة أساسية : المملكة السعودية ، ليبيا ، الكويت ، العراق ، أبو ظبي ، قطر ، البحرين ، الجزائر . فهذه الدول تنتج وتصدر كميات من البترول ، تمكنها من مواجهة الارتفاع في أسعار المواد الغذائية وارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعى . لكنها تتعرض إلى صعوبات ومشكلات تواجهها في تحقيق معدل مناسب للتنمية ، بل في تحقيق الرخاء للمواطنين كافة ، على الرغم مما أتيح لها من ثروات ضخمة أفاء الله عليهم منها . ولعل أهم هذه الصعوبات وتلك المشكلات ما يأتى :

١ - افتقارها إلى قاعدة أساسية من المشروعات الزراعية والصناعية ، حيث اتجهت بعض رؤوس الأموال التي أتاحت لها في السنوات الماضية إلى الإيداع بالمصارف الأجنبية ، وإلى الاستثمار لمصلحة الدول المتقدمة ، فضلاً عن حصولها على الموارد البترولية وعائداتها في وقت متأخر ، وخلال السنوات القريبة الماضية ولم يسعفها الوقت إلى إنشاء برامج أساسية للتنمية .

٢ - نقص الخبرات الفنية والقاعدة التعليمية والعلمية الواسعة التي تمكنها من تخطيط وتنفيذ برامج للتنمية الزراعية والصناعية على أسس علمية حديثة ، وهي إن كانت قد بدأت أخيراً في إنشاء هذه القاعدة وتوفير هذه الخبرات فإنها ما زالت في حاجة شديدة إلى الخبرات الأجنبية كلياً أو جزئياً ، وقد لا تتوافر لديها بالحجم والمستوى المناسب ، في ضوء الضغوط التي تفرضها الدول ذات العلاقة باستيراد المواد البترولية العربية .

٣ - ما زال كثير من الدول المنتجة للبترول تشكو انخفاضاً شديداً في كثافتها السكانية ، حيث تلاحظ مناطق شاسعة لم يتطرق إليها البشر ، على الرغم مما قد تنتجه من موارد استثمارية للبلاد ، سواء من الناحية الزراعية أو التصنيعية أو من ناحية الموارد المعدنية . الأمر الذي نجم عنه تسلل كثير من المواطنين غير العرب إلى الدول العربية ، وبالذات دول الخليج وجنوب السودان . ولهذا نجد أن الموارد البشرية المتاحة لكثير من هذه الدولة من الضآلة بحيث لا تتمكن بها من إحداث

التنمية المرتقبة وتعمير أراضيها وتنفيذ برامجها ومشروعاتها .
 لهذا كله فإننا نتوقع بالنسبة للدول التي تنتج وتصدر كميات كبيرة
 من البترول ، وبالرغم من النقص في مواردها الغذائية ، وحاجتها إلى
 مستلزمات الإنتاج في كل قطاعات التنمية ومراقبتها ، أنه سيتاح لها فائض
 كبير من إيرادات البترول ، هي في ميسر الحاجة إلى استثماره ، من أجل
 التنمية ، ومن أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي من ناحية ، وتحقيق
 الرفاهية والرخاء للمواطنين كافة من ناحية أخرى . مع الأخذ في الاعتبار
 أن الموارد البترولية المتاحة حالياً لهذه الدول ، تمثل موارد ذات أجل طويل
 المدى أو قصير المدى ، وهي على أية حال محدودة بعمر معين ، وقد أخذ
 يتلاشى فعلاً في بعض المناطق مثل البحرين . كما تذكر البيانات أن عمر
 هذه الموارد لا يتجاوز عشرين عاماً مقبلة في بعض الدول مثل الكويت .

ثانياً - الدول غير المصدرة للبترول :

وتشمل هذه الدول بصفة أساسية : جمهورية مصر - السودان -
 تونس - المغرب - لبنان - الأردن - سوريا - اليمن الشمالية -
 اليمن الديمقراطية . وبعض هذه الدول تنتج كميات من البترول تكفي
 احتياجاتها كلياً أو جزئياً ، والبعض الآخر يستورد كل احتياجاته
 من البترول . ومن الناحية الزراعية ، فإن معظمها يستورد مواد
 غذائية ومستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي ، وفي الوقت نفسه
 لا يتوافر لديها موارد صناعية أو معدنية أخرى تمكنها من تغطية

وارداتها وتوفير فائض ملائم لإحداث التنمية بها على المستوى الذى تنشده .
وهذه الدول بصفة عامة ما زالت فى بداية طريق التنمية ، وتسير عليه
بخطوات وثيدة ، ومتفاوتة الاتساع ، كما أنها فى حاجة إلى النمو السريع ،
لتحقيق مستوى معيشى مرتفع لمواطنيها .

ومن حسن حظ هذه الدول أن لديها موارد وطاقات تمكنها من
إحداث التنمية بها . فقد يوجد بها موارد طبيعية (أرضية ومائية) تستطيع
بها تنفيذ توسع زراعى كبير ، وقد يوجد لديها طاقات بشرية وفنية
تعتمد عليها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو كليهما معاً ، وإن
كان ذلك كله متفاوت الحدود والأبعاد . على أنه يمكن القول إن معظم
هذه الدول فى موقف ملائم للتنمية والتقدم ، وإنها تستطيع أن تحقق خيراً
كثيراً على أرضها ، أو على أرض الدول المجاورة لها ، فى نطاق تنظيم من
التكامل والترابط الاقتصادى القويم ، على مستوى الوطن العربى .
ومع توافر هذه الموارد وتلك الطاقات - بحجم متفاوت - فى الدول العربية
غير المصدرة للبترول ، فإنها بدون شك قد تواجه ظروفًا أشد صعوبة
من دول المجموعة الأولى ، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار
مستلزمات الإنتاج : الأسمدة ، المبيدات ، الآلات الزراعية ، وغيرها .
وربما تعرضت لضغوط اقتصادية وسياسية أشد من تلك التى تتعرض
لها الدول المنتجة والمصدرة للبترول . ومن هنا تواجه صعوبات واختناقات
فى طريق التنمية ، وبهذا يصعب عليها تحقيق أهداف التنمية ورفع مستوى
معيشة المواطنين ، حسبما تريد وتبتغى .

ولعل أهم الصعوبات التي ستواجهها هذه الدول ما يأتي :

١ - نقص أو انخفاض رؤوس الأموال المتاحة ، أو التي يمكن إتاحتها لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية سواء كانت في ميادين الصناعة والزراعة أو المرافق . علماً بأن كثيراً من هذه الدول ، يتميز بانخفاض مستوى الدخل القومي والفردى على حد سواء ، وهي في حاجة إلى التوسع في هذه البرامج ليس من ناحية إحداث التنمية فحسب ، بل من أجل رفع هذه المستويات إلى أقصى حد ممكن .

٢ - إن بعض هذه الدول تعرضت لإنهاك شديد في مواردها الرأسمالية والبشرية وفي مخزونها السلعي ، نتيجة الحروب أو الاستعداد لها ، طوال ربع قرن من الزمان . وبعضها الآخر لم يسعده الحظ بفترة من الاستقرار السياسي والاقتصادي حيث تعرض لضطرابات سياسية أو أزمات اقتصادية نتيجة كوارث طبيعية أو غيرها مثلما تعرضت له المغرب وتونس في بعض الأوقات ، مما أوقع بعض دول هذه المجموعة ، في محيط المديونية للعالم الخارجي ، بعد ما كان متاحاً لها الشيء الكثير من الأرصدة الرأسمالية .

٣ - يواجه بعض هذه الدول مشكلات سكانية على المستوى الوطني ، أو على مستوى إقليمي في بعض المناطق ، بسبب سوء توزيع السكان ، حيث يزدحمون في منطقة دون الأخرى . وعلى الرغم من أن الطاقات البشرية المتاحة لدى بعضها يمثل ثروة رأسمالية ضخمة بسبب ما لديها من خبرات علمية وفنية عالمية ، فإنها من ناحية أخرى

في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات الرأسمالية من أجل تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا يمكن القول إن الدول العربية تواجه حالياً موقفاً ليس سهلاً ، وإنها ستواجه معاً : بحكم أوضاعها الإقليمية وبحكم ترابطها من كل النواحي الإنسانية والتاريخية والثقافية ، الموقف نفسه على امتداد السنوات المقبلة . إننا نلاحظ الآن أن الفائض لدى الدول المصدرة للحبوب قد بدأ يصبح فعلاً فائضاً استراتيجياً يستخدم للضغط الاقتصادي والسياسي بصور مختلفة ، وخاصة أن المنطقة العربية شرهة في استيراد المواد الغذائية على المستوى الفردي ، لأن إنتاج الفرد لا يكفي احتياجاته وأسرته من هذه المواد ، مما يجعل الدولة تقتطع من أرصدة التنمية لشراء القمح وهكذا ارتفع سعر المواد الغذائية الأساسية ارتفاعاً حاداً ومؤثراً تأثيراً شديداً على موارد التنمية الاقتصادية .

ويبدو ذلك بشكل ملحوظ بالنسبة لبلادنا (مصر) التي تستورد ما يعادل مثلي إنتاجها من القمح سنوياً ، وأصبحت قيمة وارداتها منه في سنة تجاوزت ٥٠٠ مليون دولار ، حتى إن الزيادة في ارتفاع سعر ما يستورد من هذا المحصول تجاوزت الزيادة التي حصلت عليها الدولة من صادرات محصولها الرئيسي وهو القطن ، الأمر الذي سيزعج عليه عبء مالي كبير على الميزان التجاري للبلاد .

ويمكن أن نوضح الاتجاه الحاد في ارتفاع أسعار المواد الغذائية على النحو الآتي :

الوحدة بالطن

سنة ١٩٧٣	سنة ١٩٧٢/٧١	المواد
١٠٣	٣١	القمح
٧٢	٢٨	الذرة
١٦٠	٥٠	الأرز المقشور
١٠٠	٥٩	السكر
٥٥	٢٧	القطن

ومن هذا كله تصبح التنمية الزراعية على جانب كبير من الأهمية، ليس من أجل إحداث التنمية الشاملة فحسب باعتبارها أهم قطاعات التنمية في كثير من الدول العربية، بل من أجل توفير الغذاء للناس ومواجهة مثل هذه الأزمات الغذائية والضغط العالمية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار بصفة دائمة، وبخاصة بعد موقف الدول العربية من انسياب مواردها البترولية للأسواق العالمية وموقفها من ناحية ضبط أسعارها والحصول على قيمة حقيقية له. وفضلا عن ذلك فإن الزراعة ما زالت أهم قطاعات العمل والتشغيل في كثير من الدول. ومن الأهمية بمكان أن تقوم الدول العربية بتخطيط برامج التنمية بها، على أساس تكامل وترابط القطاعات الاقتصادية والمتعلقة بالخدمات معاً، في إطار من التنسيق الشامل بينها، وأن تمتد خطط التنمية بها لآجال مناسبة وموائمة لمظروفها وإمكانياتها وطاقاتها البشرية والفنية، وأن يرتبط ذلك كله بظروف وإمكانيات وطاقات الوطن العربي كوحدة إقليمية لها مصالحها وأمالها المشتركة.

من كل هذا نستطيع أن نستخلص مدى صعوبة التوازن في سير التنمية بالدول العربية سواء أكانت دولا مصدرة للبترول أم غير مصدرة له حسبما سبق إيضاحه وبحسب ما تواجه كل دولة منها من اختناقات أو مشكلات متفاوتة المدى والأبعاد ، تبعاً لظروفها وتبعاً لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية . ويمكننا أن نتوقع أنه حينما يزداد حجم الاستيراد من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج (للصناعة والزراعة) مع هبوط حجم الصادرات ، فإن التأثير على خطط التنمية يكون شديداً ، والعكس صحيح إلى حد كبير .

وإذا كانت فترة الستينيات من هذا القرن ، تمثل عقد التنمية الأولى ، الذي قدر أن تحقق الدول خلال سنواته معدلاً للتنمية في حدود ٦٪ ، فإن العقد الحالي يتميز بموجة شديدة من ارتفاع أسعار السلع الزراعية والصناعية ، وبصفة خاصة السلع الغذائية مع قصور في إنتاجها ، وحاجة الدول العربية إليها بصورة حادة ومتزايدة ، فضلاً عن كونها مواد استراتيجية وأساسية في إحداث التنمية في هذه الدول ، علماً بأن هناك بعض الدول العربية - وغيرها كثير من الدول النامية - لم يتخط مستواها مرحلة الكفاف ، ولم تبلغ بعد مرحلة الكفاية . ويعني ذلك أن إنتاجها ودخلها يستهلك معظمه في الطعام أو الكساء ، وحتى هذا قد لا تجد كفايتها منه . وهو ما يعبر عنه بمرحلة الإنتاج من اليد إلى الفم . . الأمر الذي نتوقع بسببه تعطل خطط التنمية ، وعدم بلوغها المعدلات المستهدفة والواجب تحقيقها .

لكل هذا ، ومن أجل هذا ، تبدو أهمية التنمية الزراعية بل ضرورتها في

التنمية الشاملة للدول العربية ، ليس من أجل توفير ما يلزم الناس من طعام وكساء فحسب بل لمواجهة الضغوط الاقتصادية المتزايدة عليها في هذه المرحلة وفي المرحلة المقبلة . لذلك فإن هذه التنمية تعتبر السند الأصيل للتنمية الصناعية في كثير من الدول ، وهي التي تعطيها القدرة والطاقة سواء من ناحية توفير ما يلزمها من خامات أو قوى عاملة ، أو توفير الأسواق التي تستهلك هذه الصناعات ، وكذا توفير ما يلزمها من تمويل ينتج من فائض صادرات الزراعة وما يفرض على الحائزين من ضرائب ورسوم .

الفصل السادس

عودة إلى حزام الثروة . .

إذا كنا قد وصلنا في الفصل السابق إلى أن التنمية الزراعية — على مستوى ضخيم وسريع — قد أصبحت مسألة حياة أو موت بالنسبة للعالم العربي . . فإن نجاح تلك التنمية يعتمد بالضرورة على ثلاثة عناصر رئيسية :
إمكانات زراعية . . رؤوس أموال . . وأخيراً — تكنولوجيا . .
أما بالنسبة للعنصر الأول ، فإننا قد رأينا مدى ضخامة الموارد الزراعية المتاحة من الآن فعلاً على مستوى بلد عربي واحد . . هو السودان .
أما العنصر الثاني ، وهو الحاجة إلى رؤوس أموال ، فهو العنصر الذي نريد أن نناقشه تفصيلاً في هذا المكان ، هذا معناه أننا نعود إلى مناقشة حزام الثروة الذي بدأ العالم العربي يتمتع به . . والذي بدأ يوفره فعلاً عنصر البترول .

والسؤال الآن هو :

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على البترول كمصدر دائم للأموال المطلوبة من أجل التفكير في تخطيط طويل الأمد للتنمية الزراعية ؟

البترول وتأثيره في التنمية العربية والعالمية :

لقد أصبح البترول هو المشكلة الرئيسية التي تؤرق أذهان المستهلكين من ناحية ضمان حصولهم عليه بأسعار رخيصة . . واستقرار انسيابه اليوم بالمعدلات التي تتفق ومتطلبات التنمية . ومن المعلوم أن أوروبا الغربية واليابان بإمكانياتهما الواسعة وتقدمهما الصناعى والتكنولوجى ، تعتمدان اعتماداً شبه كامل على البترول العربى . . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ، ستصل إلى حد بالغ الاتساع من الحاجة إلى البترول العربى ، بعد خمسة عشر عاماً ، ما لم يحدث تطور آخر فى مصادر الطاقة بها .

ومن ناحية أخرى . . أصبح البترول مشكلة تؤرق أذهان المنتجين من حيث ضمان تسويقه بأسعار مرتفعة ومناسبة . . وبالمعدلات التي تتفق وسلامة الاستفادة منه . . مع توازن كاف ، ودون أدنى تسلط أو ضغط من جانب الشركات التي تستثمر أموالها فى إنتاجه أو توزيعه . . أو من جانب الدول التي تتبعها هذه الشركات . . ولعل أهم مشكلات البترول هي استثمار عوائده الكبيرة داخل دول المنطقة العربية . . التي ما زالت أرضاً شاسعة لم تتطور بعد ، ولها موقعها الجغرافى فى قلب العالم . . ومواردها الأرضية والمائية والطبيعية الضخمة . . ومواردها البشرية والخبرات الفنية المتاحة لها ، كل هذا بلغ حداً عظيماً من كبر الحجم ، مما يجعل إمكانيات استثمارها من القوة بمكان .

لقد أوضحت الأزمة البترولية الحالية ، بشكل بارز وملحوظ ، قوة الدول المنتجة للطاقة . . وعظم مركزها . . كما أوضحت لها إمكانياتها وضرورتها ومدى تأثيرها داخلياً وخارجياً . . وفي الجانب الآخر أبرزت حجم الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تصيب الدول المتقدمة إلى حد يجعلها تواجه كارثة حقيقية ، وتقف وجهاً لوجه أمام سيل من التوقعات المشائمة . . كما أن تصاعد الأسعار يمكن أن يهدد عمليات النمو الاقتصادي ، ويغلق أسباب الحياة في كثير من المرافق . . ومن الواضح أن دول أوروبا وأمريكا وغيرها من الدول الصناعية عاشت سنوات طويلة تعتمد على توافر البترول بأسعار منخفضة . . وبخاصة بترول الدول العربية وشمال أفريقيا . . بحيث أصبح البترول عاملاً أساسياً وراء التوسع الصناعي الأوربي والأمريكي والياباني الضخم خلال هذه السنوات .

وخلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ شهد استهلاك البترول نمواً لم يسبق له مثيل في أوروبا . . وصل إلى حوالي ١٠٪ سنوياً . . الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الاستهلاك من ٢٠٠ مليون طن سنوياً إلى أكثر من ٦٢٠ مليون طن ، وتشير كل التوقعات إلى أن اعتماد أوروبا على البترول من العالم الخارجي وبالذات من الدول العربية سيزداد . . إذ أن الطلب على مصادر الطاقة مستمر في الزيادة بمعدل يفوق ٥٪ سنوياً ويتتظر أن يتزايد هذا المعدل خلال السنوات العشر القادمة . . ما لم يطرأ انكماش عالمي على الطلب منه . . وهو ما لا يمكن توقعه . . علماً بأن مصادر

الطاقة النووية ما زالت في أولى مراحلها بمعظم دول أوروبا ، وحتى في الدول التي تنعقد فيها حالياً برامج موسعة لتنمية الطاقة النووية ، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا . . فإن التقدم في هذه البرامج قد تعطل نتيجة لبعض المشاكل الفنية والإدارية والبيئية . . ولعل أهم المشاكل التي تواجه تنمية الطاقة النووية في دول أوروبا هي الزيادة الباهظة في تكاليف إنتاجها . . غير أنه في أحسن الأحوال ، وبفرض أن إنتاج الطاقة النووية سوف يبدأ منذ هذه اللحظة فإن الوقت الذي يستغرقه تنفيذ مشروع للطاقة النووية يستغرق حوالى سبع سنوات ، أى أن أى استثمار فيها لن يؤتى ثماره قبل حلول الثمانينيات .

ومن الواضح تماماً في الوقت الحاضر أن الدول المنتجة للبترول ، وفي مقدمتها الدول العربية ، أصبح لها من القوة وسعة الإدراك لمصالحها ما مكنها - ويمكنها - من فرض قوتها واستثمار إمكانياتها بما يتفق وخير بلادها . . وإن كانت لم تبلغ الحد الذي ترجوه وتتمناه لنفسها . وتقدم لنا اتفاقية المشاركة ، مثلاً على ذلك ، وعلى أن تضامنها - في نطاق منظمة الأوبك - يمكن أن يعود عليها بالفائدة ، وتحقيق مصالحها المشتركة والفردية . . فإزاء تصميم دول الخليج العربي على تطبيق مبدأ المشاركة في امتيازات الشركات الموجودة بأرضها . . اضطرت هذه الشركات في آخر عام ١٩٧٢ إلى الرضوخ . . وسلمت لهذه الدول بمشراكة أولية . . نسبتها ٢٥٪ من أصول هذه الشركات . . في كل من الكويت والسعودية وأبوظبي وقطر . . تتدرج حتى تصل إلى ٥١٪ سنة ١٩٨٢ . . ولقد

كانت الرغبة في ضمان انتظام إمدادات البترول من هذه الدول . . سبباً ضاغظاً على الشركات الاحتكارية وحكوماتها . . لقبول مطالب دول الخليج .

لعل أهم ما يسفر عنه تطبيق مبدأ المشاركة أنه يجعل الدول المنتجة للبترول شريكة للشركات في الامتيازات التي حصلت عليها من هذه الدول صاحبة هذه الموارد ، وما يترتب على ذلك من السيطرة الفعالة على طاقات الاستثمار والإنتاج والإدارة وتوجيهها بما يتفق ومصالح هذه الدول ، وهذا ما يجب أن يكون - وخاصة عندما تصبح لها حصة تبلغ ٥١٪ من هذه الامتيازات سنة ١٩٨٢ . . بالإضافة إلى ارتفاع دخول هذه البلاد نتيجة تطبيق نظام المشاركة .

إن زيادة حجم المشتريات من البترول الخام ، مع توقع استمرار أسعاره في الارتفاع ، سيخلق مركزاً مالياً بالغ القوة للبلاد المصدرة للبترول . . نتيجة ما تحصل عليه من عائدات ضخمة . . وقد قدرت دخولها في سنة ١٩٧٣ بحوالى ١٤ مليار دولار ، ترتفع إلى حوالى ٥٣ ملياراً و ٦٩٤ مليون دولاراً هذا العام . . في حين أن دخلها منه كان ٥ مليارات دولار سنة ١٩٧٠ . . ويقدر مجموع دخول الدول العربية من البترول خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ بما يجاوز ٤٢٩, ٥٥٢ مليون دولار - مع افتراض عدم حدوث ارتفاع جديد في أسعار البترول عن مستويات هذا العام (١٩٧٤) . . ويتوقع أن يكون الفائض منها - بعد الاتفاق الحكومى - نسبة ضخمة جداً . . وهو مبلغ

من الضخامة بحيث إننا نعتقد أن اقتصادياتها لن تستوعب استثماراً حقيقياً لهذه الأموال ، إذا استمر الهيكل الاقتصادي على ما هو عليه . . ومن هنا يجب أن تنبه الدول العربية إلى استثمار هذه الأموال من الآن . . وتوجيهها إلى النواحي التي تطابق فاعلية هذا الاستثمار ، وهذه إحدى النقاط الأساسية التي تناولها دراستنا لهذا الموضوع .

وهنا تثار قضية بالغة الأهمية والخطورة عن أثر هذه المبالغ الضخمة على استقرار نظام النقد الدولي وإيداعها في البنوك الأجنبية من ناحية . . وطريقة استثمارها داخل دول البترول نفسها . . أو داخل الوطن العربي . . الذي هو في مسيس الحاجة إلى أموال ضخمة للتنمية من ناحية أخرى . . ومن المتفق عليه أن عائدات البترول الضخمة ستزود الدول العربية بمصدر هام للقوة . . يمكنها من الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم والنمو . . وهذا ما يراه ويؤكد كثر من الاقتصاديين . . وهذا ما قاله أخيراً « جيس إكيتز » مدير إدارة الطاقة بوزارة الخارجية الأمريكية ، إذ يذكر « أن الدول العربية تعرف طريقها لاستثمار هذه الأموال الضخمة داخل دول البترول نفسها ثم داخل البلاد العربية الأخرى » .

ويكفي أن نذكر أن متوسط الإتفاق السنوي لمشروعات التنمية لاثنتي عشرة دولة عربية في بداية سنوات هذا العقد تبلغ ٨٤٥١ مليون دولار . . وتوجد دول تعتمد مشروعات التنمية بها اعتماداً أساسياً في تمويلها على الموارد البترولية . . ومثال ذلك . . العراق التي خصصت

٨٩٪ من هذه الموارد لاستثمارها في هذه المشروعات .
 مما لا شك فيه أنه قد آن الأوان لكي تستكمل الدول
 المنتجة للبتروال السيطرة على ثروتها البترولية . . بعد أن كان البتروال هو
 الذى يسيطر عليها . . وتأتى هذه المرحلة بعدما تحقق من نتائج إيجابية . .
 ترتبت عن تضامن الدول العربية ، فى تكوين سياسة موحدة واجهت بها
 العالم بعد حرب ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ . . هزت أرجاء الدنيا وكان لها أثر
 بالغ وعميق ، ليس من الناحية السياسية فحسب . . بل من الناحية المالية
 أيضاً . . وقد كان لنجاح السياسة البترولية الليبية . . بالضغط على الشركات
 البترولية لتنفيذ المطالب التى حددتها ليبيا بنفسها ولنفسها نقطة تحول
 فى السياسة البترولية العالمية .

وما تجدر الإشارة إليه . . أن الغالبية العظمى من الموارد البترولية
 المتاحة حالياً للدول العربية . . تصدر للخارج . . حيث إن نسبة ما يستهلك
 منها محلياً وفى داخل هذه الدول ما زالت محدودة جداً . . وإن كانت غالبية
 ما يستهلك منه توجه إلى وسائل النقل أكثر مما تتجه إلى المصانع أو وحدات
 الإنتاج . . وتمثل صادرات الدول العربية من البتروال حوالى ٤٥٪ من
 مجموع ما تصدره دول العالم إلى خارجها . . وتوضح إحصائية نشرت فى
 الأهرام الاقتصادى فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ أن مجموع هذه الصادرات
 بلغ عام ١٩٧٢ حوالى ٦٩٨ مليون طن . . من مجموع صادرات العالم
 التى بلغت ١٢٧٨ مليون طن . . وكان توزيع هذه الصادرات بين الدول
 العربية على النحو الآتى :

السعودية	٢٦١,٣	مليون طن
العراق	٦٩	"
أبوظبي	٥٠,٤	"
الجزائر	٤٧,٨	"
الكويت	١٤٠,٤	"
ليبيا	١٠٦,٣	"
قطر	٢٣,١	"
المجموع	٦٩٨,٣	"

وتوضح بيانات المصدر نفسه . . أن الدول العربية تملك احتياطيًا ضخماً من بترول العالم ، وأن لديها ثروات في باطن الأرض لم تستثمر بعد . . ولم تحصل على عائداتها ، وقدر احتياطي هذه الدول من البترول في عام ١٩٧٢ على النحو الآتي :

السعودية	١٨٨٠٦	مليون طن
الكويت	٨٩٣٨	"
الجزائر	٦١٣٥	"
ليبيا	٣٩٩٢	"
العراق	٣٨٩١	"
أبوظبي	٢٧٢٨	"

وهذه الاحتياطات التي تمثل أكثر من نصف احتياطي البترول في العالم إنما تشير إلى دلالات هامة هي أن هذه الدول تمسك بزمam التنمية الاقتصادية وأنها تستطيع أن تنشئ تـقـلـمـًا وحضارة واسعة وتصبح من أرقى الدول في العالم . . شريطة أن تحسن استثمارها واستثمار هذه الموارد وتلك الثروة وأن تخطط للتنمية وتطبقها ، على أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية ، ولا شك في أنها ستجد الظروف مواتية لذلك كله عندما تحدد علاقاتها مع الدول المستهلكة للموارد البترولية والتي تحتاج إليها حاجة ملحة وضرورية وأن يتم ذلك في نطاق تنظيم سليم من كل نواحيه الاقتصادية والإنسانية ، وبخاصة إذا علمنا أن المخزون من البترول على سطح الأرض في أية دولة من دول أوروبا الغربية وفي اليابان لا يجاوز احتياجات ثلاثة أشهر وأن المخزون تحت سطح الأرض هو الثروة . . وهو القوة . . وهو الطاقة المؤثرة في احتياجات هذه الدول وفي منتجاتها .

رعوس الأموال العربية :

ما زالت رعوس الأموال العربية الضخمة — خاصة أموال الدول المنتجة للبترول تبحث عن الاستثمار في المؤسسات المالية الأجنبية وفي مقدماتها البنوك السويسرية فالبريطانية فالفرنسية فالأمريكية ، ومن الواضح أنه لا توجد أرقام صريحة عن الأموال العربية المستثمرة في المؤسسات الأجنبية أو المودعة في البنوك نظراً للسرية التي يفرضها أصحابها عليها ، وإن كان من الممكن إعطاء تقدير عن قيمتها . ففي إحصاء لصندوق النقد الدولي

نشر في شهر فبراير سنة ١٩٧٢ يذكر أن احتياطات الدول العربية المنتجة للبتروول وبالذات السعودية والكويت والعراق وليبيا .. من العملات والذهب تبلغ حوالى ٥ مليارات من الدولارات .. بخلاف الأرصدة الاحتياطية لدول إمارات الخليج وهى : البحرين وقطر ودبى وأبو ظبى .. التى مازالت أرصدها تدخل فى نطاق احتياطات الكتلة الإسترلينية .

هذا وتقدر الأوساط المصرفية ودائع الأفراد فى البنوك المحلية داخل الكويت والسعودية ودبى والبحرين وقطر وليبيا بحوالى ٢,٥ مليار دولار .. هذا بالإضافة إلى إيداعات ودائع الأفراد فى البنوك السويسرية والأوروبية التى يقدرها بعضهم بأكثر من مليارين من الدولارات .. مما يصل بحجم رموس الأموال إلى أكثر من عشرة مليارات ، وهى آخذة فى التزايد والنمو .. مع نمو الثروة البترولية وعائداتها .

ولقد أوضح الأهرام الاقتصادى فى بيان بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ عن دراسة له تناولت قرارات مؤتمر وزراء الاقتصاد العرب المنبثق عن مؤتمر القمة فى الجزائر تلك القرارات التى تضمنت التدرج فى نقل الأرصدة العربية الموجودة فى البنوك الأجنبية إلى المؤسسات العربية لاستثمارها فى الدول العربية والأفريقية .. وعلى الأخص فى دول المواجهة لتغطية جزء من استثمارات خطط التنمية التى تنفذها هذه الدول .. أن توزيع هذه الأرصدة على النحو الآتى :

العراق	١٣٧١	مليون دولار
ليبيا	١٨٤٠	" "
الجزائر	٣٨٨	" "
المغرب	٣٤٨	" "
اليمن الشعبية	٥٩,٢	" "
السعودية	٣٣١٢	" "
الكويت	٤٦٠	" "
لبنان	٧٠٥	" "
تونس	٢٧١	" "
السودان	٣٩	" "

وبهذا . . فإن مجموع هذه الأرصدة في البنوك الأجنبية ٩٥٤٥ مليون دولار . . ولا يتضمن ذلك أرصدة دول المواجهة . . كما لا يتضمن أرصدة الأفراد والهيئات العربية الخاصة والتي تقدر بعشرة مليارات أخرى . . وكلها تستثمر لصالح مؤسسات أوروبية وأمريكية .

ستزيد هذه الأموال مع زيادة حجم الصادرات من البترول . . ومع ارتفاع أسعارها . . ويقدر الأستاذ نبيل الصباغ أن عائدات الدول المنتجة للبترول متصل إلى ٢٠ مليار دولار سنة ١٩٧٥ - وإن كان كثير من الباحثين يتوقعون زيادة هذا الرقم إلى أكبر من هذا بكثير نتيجة (٤)

الزيادة الضخمة التي طرأت على أسعار البترول في شهر ديسمبر من هذا العام .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن خبراء البترول يرون أنه أياً كانت نتائج مشكلة الشرق الأوسط فإن سعر البترول لن يعود إلى ما كان عليه . . بل سيتجه إلى الارتفاع المتزايد الأمر الذي يجب أن تحسب الدول المنتجة للبترول حساباتها على هذا الأساس ، وقد صرح « شاه إيران » أخيراً . . أنه قد انقضى عصر البترول الرخيص الثمن . . وهذا واقع وأمر محتمل جداً . . وبخاصة أن هذه الموارد محدود أجلها .

ومن ناحية أخرى . . فإن الدول المستوردة والمستهلكة للبترول تحسب حساباتها في الوقت الحاضر وفي المستقبل على أساس هذا الوضع . . وقد بدا واضحاً ارتفاع أسعار كثير من السلع الصناعية والزراعية حيث يعتمد الإنتاج الزراعي على الميكنة إلى حد كبير ، وعلى طول مراحل هذا الإنتاج فضلاً عن ارتفاع تكلفة النقل التي تعتمد على استخدام الطاقة البترولية . . ولن يقتصر ارتفاع الأسعار على هذه السلع وحدها . . بل إن الدراسات التي أجريت في أوروبا . . أوضحت أن أسعار أهم مستلزمات البناء والتشييد سترتفع ارتفاعاً بالغاً . . مثل الأسمنت الذي يقدر ارتفاعه بحوالى ٣٠٪ والزجاج بنسبة ٤٥٪ وغيرها . . ولعل الارتفاع القياسي يواجهه المواد الكيماوية التي يقدر ارتفاع أسعارها إلى أكثر من الضعف .

قد يترتب على ذلك أزمات اقتصادية . . تتعرض لها المصانع والشركات التي لن تستطيع مواجهة المنافسة الضخمة من الوحدات الإنتاجية

الكبيرة . . أو تلك التي تسير طبقاً للمتغيرات التكنولوجية الحديثة وتطورها السريع . . وقد يكون من نتائج ارتفاع أسعار البترول . . ضغوط اقتصادية شديدة على الدول النامية ومن بينها توقف المعونات المالية والفنية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى هذه الدول . . مما قد يتطلب إعادة النظر في هيكل التنمية داخل الدول النامية . . وبصفة خاصة داخل الدول المنتجة للبترول وفي مقدمتها الدول العربية .

هذا وتشير التقديرات إلى أن الدول العربية سوف تملك في عام ١٩٨٠ أكثر من ثلث حجم الأرصدة النقدية في العالم . . الوضع الذي يجعل منها عاملاً مؤثراً في نظام النقد العالمي . . ويجعل لهذه الدول وزناً اقتصادياً كبيراً . . ويمكن أن تمثل ضغطاً اقتصادياً ضخماً . . على الاقتصاد الأوروبي بل الاقتصاد الأمريكي . . وبخاصة إذا تم تنسيق ذلك كله في إطار أرصدة عربية متكاملة سواء على مستوى أرصدة الحكومات أو أرصدة الأفراد . . وليس بغريب أن هذه الأرصدة تستطيع أن تؤثر في قيمة الدولار الأمريكي كما استطاعت أن تفعل في الماضي القريب . . وجعلته ينحني نحو الانخفاض في قيمته .

ومما لا شك فيه . . أن وزن الدول العربية اقتصادياً . . استطاع أن يفرض إرادته السياسية على العالم كله . . مما سيكون له تأثيره بالنسبة لهذه الدول في المستقبل القريب والبعيد . . بعد ما عرفت طريقها ونظمت صفوفها . . ووحدت رأيها . . وجمعت إرادتها بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ . . ولا شك أيضاً أن المقاطعة البترولية وخفض حجم صادراته

وارتفاع أسعاره جعل الدول العربية تفرض نفسها على العالم كله بعد ما أعلنت ما للتضامن العربي من قوة وتأثير في السياسة العالمية .

ومن هنا تستطيع الدول العربية أن تمارس نشاطها الاقتصادي والتجاري وسط مناخ يحيط به كل أسباب التقدير والاهتمام من الدول الأوروبية والأمريكية مع إدراك واسع لحقيقة هذه الدول وإمكاناتها وطاقاتها . . وبهذا أيضاً تستطيع أن توجه إمكاناتها وثرواتها نحو التنمية . . وتجد في الوقت نفسه إلحاحاً ورغبة من الدول الأجنبية أن تشترك معها . . وتقدم لها التسهيلات العلمية والفنية . . بعدما ذقت مرارة الأزمة البترولية . . ولعل أهم من ذلك كله أنه بدا في الأفق العربي علاقات وطيدة وقوية . . يسودها الترابط والتكامل والإيجابية التي لم تكن على هذا المستوى من قبل .

ولهذا . . يجب أن تولى الدول المنتجة للبترول اهتماماً كبيراً نحو استثمار أموالها وتنميتها . . وأن تتوجه في هذا الاستثمار لمصلحتها من ناحية وخدمة الدول العربية الأخرى التي تسعى للحصول على رؤوس أموال لتمويل مشروعاتها الإنمائية من ناحية أخرى . . وربما كان ذلك أوفق لهذه الدول مجتمعة بدلاً من ترك الدول العربية تحصل على الأموال من دول أجنبية تفرض عليها وعلى المنطقة شروطاً وأوضاعاً قد لا يرتضيها العرب . . أو لا يرتاحون إليها . . وبدلاً من ترك هذه الأموال مودعة أو مستثمرة في البنوك والمؤسسات الأوروبية والأمريكية لتخدم مصالح الدول التي توجد بها هذه البنوك وتلك المؤسسات . . وتزيد من قدرتها

المالية وتتهيأ لها أوسع الفرص للتقدم والازدهار .

ونعتقد أن اتجاه الدول العربية إلى استخدام أرصدها المالية استخداماً اقتصادياً وواقعياً . . وسط هذا التيار الضخم من المضاربات والضغط . التي توجهها الدول المودعة بها هذه الأرصدة . . يتطلب الكثير من الحرص والدقة في التخطيط وسعة المعرفة . . ولا شك أن هذا كله متاح ومقدر تماماً من الدول العربية . . فإذا لجأت هذه الدول إلى نقل إيداعاتها من المصارف الأمريكية إلى المصارف السويسرية مثلاً . . أو إلى جهة أخرى . . أو لجأت إلى تحويلها في صورة ذهب . . فإن هذا أمر غير مجد . . وقد يتعرض لضغوط أو مخاطر . . ربما يكون من بينها فكرة التجميد الذي تفرضه بعض الدول أو كلها مرحلياً .

ولهذا . . قد يكون الطريق الصحيح هو استثمار الأرصدة العربية داخل الوطن العربي . . لتحقيق التنمية بأوسع معانيها . . وتحويله إلى منطقة حضارية . . وهذا أمر معقول وميسور وضروري . . وهو أفضل السبل لحمايتها من التقلبات النقدية الخارجية وبخاصة أن المجال رحب وفسيح أمام رموس الأموال العربية . . على أن يرتبط ذلك بشروط أساسية . . لعل من أهمها : ضمان كامل لهذه الأموال ، مع حسن استثمارها وارتفاع معدل أرباحها ، وعلى أن يلحظ دائماً معاملتها على أساس أنها رموس أموال وطنية بالنسبة للمزايا الممنوحة لها . . وفي نطاق من التقدير والرعاية لهذه الاستثمارات لمصلحة أصحابها . . وأن يرتبط ذلك باتفاقيات واضحة لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية المضيفة للاستثمار

وبين مواطني الدول العربية أصحاب هذه الاستثمارات .

لقد آن الأوان لكي يستفيد أصحاب رؤوس الأموال وتستفيد الأمة العربية معهم وبهم من هذه الأموال من أجل مصلحة مشتركة ومتراصة ، وأن تكون الإفادة والاستفادة بها على المدى الذي يحقق الرخاء . . ويعيد للمنطقة حضارتها ومكانتها ، وليس بمكان أن تستثمر على نطاق ضيق في بضع مشروعات محدودة مثل مشروع البتروكيماويات في الكويت . . ومشروع الحوض الجاف في الخليج العربي ومشروع أنابيب البترول في مصر . . إنما نقصد بالاستثمار المعنى الشامل له . . وفي كل نواحي التنمية ووفق أسس علمية وتكنولوجية حديثة . . تتفق ومقتضيات العصر . . وفي نطاق خطط متكاملة ودقيقة .

الفصل السابع

مصر : حالة خاصة ثانية

إذا كنا سنأخذ حالة مصر الآن باعتبارها حالة ثانية فإننا سوف نلمس من البداية أن الزراعة في مصر قد لعبت دائماً دوراً حاسماً في النمو المصرى . . وقد أصبح هذا الدور أكثر حسماً وأهمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة . لقد تحملت الزراعة المصرية عبء توفير الطعام الرخيص للملايين الأيدي العاملة خلال السنوات المبكرة من التنمية . . كما أنها ساهمت أيضاً بنصيب كبير في تمويل الاستثمارات اللازمة لإقامة المشروعات الجديدة . . مما جعلها في النهاية ركناً أساسياً في تدعيم قواعد البنيان الاقتصادي . إن أحد المؤشرات الأولى والمهمة في هذا الصدد هو تلك النسبة الكبيرة من الإنتاج والدخل التي تتولد عن قطاع الزراعة ، والقطاعات الأخرى التي تعتمد عليه أو ترتبط به . وهو مؤشر آخر : هو نسبة العمال الزراعيين في إجمالي القوة العاملة المصرية . فمن بين كل عشرة في قوة العمل المصرية . . يوجد خمسة منهم في قطاع الزراعة . وبمعنى آخر . فإن عدد السكان الزراعيين تبلغ نسبتهم في مصر خمسين في المائة من جملة عدد السكان العاملين .

من تلك الحقائق الإجمالية تبرز لنا نتيجة لا مفر منها ، هي أن العمل

على تطوير الزراعة في مصر وتنميتها على أسس علمية حديثة هدف هام للغاية يجب أن يحتل مكان الصدارة في جدول الأعمال المصري . . . يهدف أن نحقق في النهاية تنمية شاملة تتميز بالتقدير والاستمرار والكفاءة والتطور والعصرية .

إن أهمية الزراعة ترتبط — في رأيي — بضرورة انتهاج الأساليب العلمية التي تكفل تحقيق أكبر قدر من الإنتاج والدخل على المستوى الفردي . . . وبأقصى درجة من الكفاءة الإنتاجية . ومع تعدد الأسباب التي تجعل التنمية الزراعية أمراً ضرورياً فإنني أريد أن أركز هنا على أربعة أسباب محددة . . . أرى أنها تكشف عن هذه الضرورة . . . وهي أسباب تتعلق أساساً بالأهداف التي يطلبها ويتوقعها أي مجتمع من القطاعات الزراعية .

إن المجتمع يطلب أولاً من الزراعة . . . أن توفر لسكانه الغذاء اللازم — الرخيص إذا أمكن — بالكمية والمستوى المناسبين .
والمجتمع يطلب من زراعته ثانياً أن توفر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لصناعته .

والمجتمع يطلب من زراعته أيضاً — كهدف ثالث — أن تسهم ، بشكل ملموس وبتزايد ، في تنمية صادراته إلى العالم الخارجي . . . وفي مواجهة تكاليف وارداته . . . في هذا العالم الخارجي . . . يهدف أن يتم في النهاية تحقيق أقصى درجة ممكنة من التوازن في الميزان التجاري للدولة .

وأخيراً ، فإن المجتمع يطلب من قطاعه الزراعي أن يفتح الأسواق أمام

منتجاته الصناعية . . وفق ترابط سليم مع زيادة القوة الشرائية لدى المشتغلين في قطاع الزراعة نفسه . . وذلك من أجل مقابلة التنمية الصناعية وزيادة طاقاتها .

ولتوضيح هذه النقطة الأخيرة . . ربما يكون من المفيد أن نتذكر أن نمو الصناعة يصاحبه اتساع في المراكز الحضرية . . وربما يؤدي إنشاء مصنع جديد واحد إلى نشوء مدينة كاملة بجانبه . . بمرافقها ومبانيها وسكانها الذين يعتمدون في أجورهم على هذا المصنع . . ويعتمدون في طعامهم على أقرب منطقة زراعية لهذا المصنع .

وبالإضافة إلى ذلك . . فإن زيادة إنتاجية الصناعة تؤدي إلى زيادة الدخل . . وبالتالي تؤدي إلى تزايد طلب هؤلاء العمال الصناعيين المحدد لمواد الطعام . إن هذه الظاهرة تبدو بوضوح أكبر في البلاد النامية بالذات . . حيث تؤدي الصناعة إلى تحقيق ارتفاع ملموس في أجور العمال . . وهذا الارتفاع يذهب جزء كبير منه إلى شراء طعام أكثر في الكمية وأفضل في النوع . .

وفي الوقت نفسه فإن الصناعات التحويلية تحتاج إلى مواد خام خاصة بها . . هي المواد التي ينتجها قطاع الزراعة أساساً . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك صناعة المنسوجات ، وصناعة الجلود ، وكل الصناعات الغذائية . . وغيرها ، فقيام المجتمع بتوفير هذه المواد الخام ذاتياً يؤدي في النهاية إلى توفير وارداته منها . . أو إلى استخدام حصيلة تصديرها من العملات الصعبة . . بحيث يمكن استخدامها في شراء مزيد من الآلات والمصانع

والمعدات الرأسمالية . . . وفي شراء السلع الاستهلاكية التي لم يبدأ المجتمع بعد في تصنيعها محلياً . . . وفي هذه النقطة لا بد أن نضيف أن توفير المواد الغذائية هو مسئولية كبرى يتحملها قطاع الزراعة . . . وبخاصة إذا علمنا أن نصيب الفرد في مصر يومياً من الأسعار الحرارية الناتجة من المواد المنتجة محلياً . . . لا يزيد عن ألف وخمسمائة سعر حرارى . إن هذا الرقم هو - مبدئياً - تحت المستوى الطبيعى اللازم للفرد فى أى مجتمع متقدم ، هذا المستوى هو ثلاثة آلاف سعر حرارى فى اليوم . إن هذا أمر يتطلب ، بل يحتم ، زيادة الإنتاج . . . وبخاصة الإنتاج من المحاصيل الزراعية الغذائية . . . وإلا كان البديل الوحيد الممكن لذلك هو سد النقص فيها عن طريق الاستيراد .

من هذه العوامل كلها - وغيرها كثير - نستطيع أن نصل إلى نتيجة رئيسية تصدق على كل مجتمع ، وتكون أكثر صدقاً على المجتمع المصرى . هذه النتيجة هى : أن تنمية الزراعة وتطوير أساليبها وتحسين وسائلها عملية تفرضها أسباب التنمية الاقتصادية المتوازنة . . . إن السماح بوجود زراعة متخلفة أو عاجزة أو كسيحة أو متجمدة . . . هو سماح بأن : نشاهد أمامنا فى النهاية اقتصاداً « أعرج » . . . حيث يؤدي اختلال توازنه فى النهاية إلى تحطيم قدرته على التنافس واللحاق بالاقتصاديات الأخرى المماثلة .

إن وجود التنمية الزراعية أمامنا كهدف رئيسى ، وجودها كتنمية متطورة وعصرية . . . هو الذى يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية لوحدة الأرض

ووحدة العمل . ومن ناحية أخرى يؤدي تحسين الطرق الزراعية ، وخصوصاً استخدام الآلات الزراعية المناسبة والحديثة ، إلى توفير فرص العمل في المدن . . لأنه يؤدي إلى تحريك جزء من قوة العمل في الريف سكانياً ومهنيّاً . . حيث تزيد إنتاجيته ، ويتحسن دخله تبعاً لنوع العمل الجديد . . . مما يؤدي في النهاية إلى أن يستفيد الاقتصاد القوي كله من هذا التغيير . وفضلاً عن هذا كله ، فإن تنمية الزراعة وتقدمها . . يؤدي بدوره إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الصناعية . . إن الزراعة المتخلفة والعاجزة تظل قيداً على القوة الشرائية في المجتمع كله . . مما لا يوفر في النهاية فائضاً في دخل العمال الزراعيين . . كان يمكن أن يذهب إلى شراء المنتجات الصناعية ويوسع أسواقها التي تعتمد عليها محليّاً . أما إذا كانت أسباب التنمية الزراعية مواتية . . فإن الفلاحين يستطيعون مبدئياً توفير كميات أكبر من إنتاجهم تعطيهم إياها مساحة الأرض نفسها . . مما يكفل لهم في النهاية دخلاً نقديّاً وقوة شرائية . . يستخدمونها على الفور في شراء المنتجات الصناعية المختلفة .

وحيثما نتقل من هذه الملاحظات المبدئية الشاملة التي تصدق على أي مجتمع . . لكي نناقش الصورة الزراعية المصرية بشيء من التفصيل . . فإننا سنجد أمامنا صورة رقمية أكثر تحديداً . . وأصدق تعبيراً . . عن مركز الزراعة في معركة التنمية الشاملة التي يخوضها المجتمع المصري . . وعن مدى مساهمتها حتى الآن في التقدم المصري العام . . وفي النمو الاقتصادي خاصة . .

. فمن الناحية الإجمالية بلغ صافي الدخل الزراعى فى سنة ١٩٧١/٧٠ حوالى ٨٤٧ مليون جنيه . . . وبنسبة مئوية تبلغ ثلث الدخل القومى المصرى تقريباً . وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الدخل المتولد فى القطاعات الأخرى ينتج من تسويق منتجات زراعية وتصنيعها وما يرتبط بذلك من دخل الخدمات الاجتماعية .

والحقيقة الإجمالية الثانية هى أن عدد العاملين فى قطاع الزراعة بمصر بلغ حوالى أربعة ملايين ومائة ألف فرد فى سنة ١٩٧٠ ، أى بنسبة تقدر بحوالى خمسين فى المائة من جملة القوة العاملة المصرية ، وهى التى بلغت ثمانية ملايين وثلاثمائة ألف فرد فى تلك السنة . . إن هذه الأرقام تمثل فقط الذين يعملون بصفة مباشرة فى قطاع الزراعة بمصر . . . ويزيد عليها طبعاً تلك النسبة الكبيرة فى القوة العاملة . . . والتى تمثل العاملين فى قطاعات أخرى ترتبط فى عملها ونشاطها بقطاع الزراعة .

ومن ناحية أخرى فإن قراءتنا للصورة المصرية تشير أيضاً إلى أن الزراعة هى المصدر الأساسى الذى يجد سكان المجتمع المصرى فيه احتياجاتهم المتزايدة من الغذاء والكساء . وباستثناء القمح والزيوت (اللذين نستورد منهما قدرأ كبيراً من احتياجاتنا) فإن معظم الحاصلات الزراعية تغطى احتياجات الاستهلاك المحلى بمصر . . . وبعضها يعطى أيضاً فائضاً كبيراً للتصدير ، كالأرز والبصل .

والزراعة فى مصر لا توفر الغذاء فقط . . بل إنها أيضاً — وهذا أمر طبيعى — توفر المواد الأولية للصناعات الرئيسية . . مثل صناعة الغزل والنسيج

التي تستهلك حوالى أربعة ملايين قنطار من القطن الشعر . . . وهي كمية تتزايد من سنة إلى أخرى . . . وكذلك الصناعات الغذائية التي تساهم بنحو ٣٣٪ من قيمة المنتجات التحويلية (ومن بينها صناعة السكر التي وصل إنتاجها إلى نحو ٤٥٠ ألف طن من السكر سنوياً) . . . ومن بينها أيضاً كثير من الصناعات الغذائية وصناعات استخراج الزيوت النباتية . . . فضلا عن الصناعات الأخرى التي تعتمد على منتجات زراعية كصناعة خلج القطن ، وطحن الحبوب ، وضرب الأرز .

والحقيقة الكبرى الخامسة هي أن الزراعة تعطى المجتمع المصري ستة جنيهاً في كل عشرة يحصل عليها في التصدير . . . لقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية من المواد الخام عام ١٩٧٢/٧١ نحو مائتين وعشرة ملايين من الجنيهاً . . . وهذا المبلغ يساوي ستين في المائة من جملة قيمة الصادرات ، التي بلغت في ذلك العام ٥٤٢ مليون جنيه . لقد كان من أهم تلك الصادرات الزراعية القطن والأرز والبصل والموايح والبطاطس . . . وفي الوقت نفسه ، بلغت قيمة الصادرات الزراعية المصنعة نحو تسعين مليوناً من الجنيهاً ، بنسبة ٢٦٪ وأهمها الغزل والمنسوجات القطنية . إن معنى ذلك في النهاية هو أن الصادرات الزراعية الخام والمصنعة نحو ثلثمائة مليون جنيه أي بنسبة ٨٦٪ من جملة قيمة الصادرات .

إننا لو بحثنا نصيب الزراعة في مصر من الواردات فإننا نجد أن قيمة الواردات الزراعية الخام والمصنعة قد بلغت في السنة (١٩٧٢/٧١) حوالى ١٤٠ مليون جنيه ، أي بنسبة ٣٧٪ من جملة الواردات التي بلغت نحو

٣٨٠ مليون جنيه ، وكان أهم تلك الواردات الزراعية القمح والدقيق والزيت النباتية والتبغ والشاي والأخشاب .

ومن هذه الأرقام الأخيرة يتضح لنا أن قيمة الصادرات الزراعية في مصر تزيد كثيراً على قيمة الواردات الزراعية . . بحيث إن الفائض الذي في الميزان التجارى للسلع الزراعية يبلغ نحو مائة وستين مليوناً من الجنيهات ، وهى مبلغ صاف من النقد الأجنبى . وبالطبع فإن هذا الفائض قد استخدم فى تمويل الواردات من السلع الإنتاجية اللازمة لتنمية الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد القومى المصرى .

والواقع أن الزراعة المصرية قد حققت تطوراً بارزاً خلال سنوات الخمسينيات وما بعدها . بل إن الزراعة المصرية قد واصلت تطورها فى السنوات الأخيرة ، وهى السنوات التى تميزت بمشاكل اقتصادية كبيرة وباختناقات متعددة تعرضت لها التنمية فى مصر بسبب تزايد الأعباء العسكرية التى ألقت بثقلها على ميزانية الدولة ومواردها بعد سنة ١٩٦٧ . . إن تلك الأعباء تزايدت سنة بعد أخرى . . ومع ذلك فإن ثمة تطوراً لا بأس به قد أمكن تحقيقه فى الإنتاج الزراعى على المستوى الوطنى . . وكذلك بالنسبة لمتوسط غلة الفدان من معظم المحاصيل الزراعية الرئيسية .

إن نظرة واحدة على الأرقام التفصيلية فى نهاية هذا الكتاب ، سوف تؤكد لنا هذه النتيجة . . ولكن قراءة سريعة فى الصورة الإجمالية سوف تعطينا انطباعات ودلالات متنوعة ربما يحسن أن نناقشها بطريقة موجزة .

أولاً : من الناحية العامة نلاحظ أنه قد تحقق في مصر تطور كبير وملحوظ في كمية الإنتاج الزراعي بالنسبة للمحاصيل النباتية ؛ وأن معظم هذه المحاصيل قد حقق زيادة في الإنتاج . . وأن بعضها قد حقق نقصاً في الإنتاج . . فمن المحاصيل التي حققت زيادة كبيرة في الإنتاج القمح والبقول والعدس والقطن والذرة الصيفية والذرة الرفيعة والأرز . . أما المحاصيل التي حققت انخفاضاً في كمية إنتاجها فهي البصل الشتوي والبقول السوداني .

وبالنسبة لمتوسط غلة القدان فإن هناك تطوراً واضحاً في زيادة هذا المتوسط للمحاصيل التالية : القمح - البقول - البصل الشتوي - العدس - القطن - الذرة الصيفية - الأرز - البقول السوداني .

وبما تجدر الإشارة إليه أنه توجد محاصيل حققت زيادة في كمية إنتاجها مع انخفاض متوسط غلة القدان ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة التي زرعت منها ، والعكس صحيح في حالة تعرض إنتاجها الإجمالي للانخفاض .

ويمكن القول إجمالاً أن المحاصيل الحقلية ، لم تبلغ بعد حداً من الكفاية الإنتاجية حسب ما يجب أن تحققه . حتى المحاصيل التي حققت زيادة في إنتاجها ومتوسط إنتاجيتها . . ما زالت دون المستوى . ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة من أهمها حالة الصرف وارتفاع مستوى الأرض . كما يمكن القول عن المحاصيل التي حققت انخفاضاً في مستوى إنتاجيتها ، إننا لا نطالب ببلوغ المستوى الذي كانت عليه بل تحقيق ما هو أفضل من ذلك بكثير .

ثانياً : توضح البيانات أن مساحة الأراضي التي زرعت نخسروات قد زادت حوالي ٣٧ ألف فدان ، بين متوسط الفترتين المذكورتين (أى ما بين ١٩٦٩/٦٧ وبين ١٩٧٢/٧٠) لكن لم تحقق هذه المحاصيل زيادة تذكر في متوسط غلة الفدان ، أما الفاكهة فعلى الرغم من زيادة مساحتها من ٢٠٦ ألف فدان سنة ١٩٦٧ ، إلى ٢٥٢ ألف فدان سنة ١٩٧٢ فإن كمية إنتاجها إن كانت حققت زيادة قدرها ٢٥٦ ألف طن بنسبة ١٨ ٪ فإن متوسط إنتاجية الفدان قد مال إلى الانخفاض القليل .

ولا شك أن محاصيل الخسروات والفاكهة في بلادنا لم تحقق بعد الإنتاجية المعقولة وأنها مازالت تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتركيز ، من أجل بلوغ مستوى مناسب من الإنتاج وهي بهذا المستوى تتضاءل في إنتاجها أمام إنتاجية المحاصيل المماثلة في كثير من الدول وأقل كثيراً مما هو متاح لها أو مما يجب بلوغه من إنتاج . إن الاهتمام بها لا يرجع إلى أهميتها في مجال الاستغلال الزراعي فقط ، بل أيضاً لحاجة الدولة إلى مزيد من إنتاجها من أجل زيادة حجم صادراتها لمواجهة احتياجات التصنيع . . . فضلاً عما ينشأ عن استغلالها زراعياً وتجاريّاً وصناعيّاً من معدل مرتفع للعمالة وللاستثمار أكبر كثيراً من المحاصيل الحقلية .

ثالثاً : من الواضح أن الإنتاج الحيواني ، سواء على مستوى الكم أو الكيف ، أو من ناحية متوسط إنتاجية الماشية أو الدواجن ما زال دون المعدل الاقتصادي الذي يجب بلوغه في أقصر وقت ، وبخاصة أن بلادنا

في حاجة شديدة ومتزايدة باستمرار إلى كميات أكبر من هذا الإنتاج من أجل مواجهة الزيادة السكانية من ناحية ، وارتفاع معدل الاستهلاك من ناحية أخرى .

من الصحيح أن إنتاجنا من لحوم الدواجن حقق أكبر معدل من الإنتاج . . ولكن من الصحيح أيضاً أن أماننا فرصة أكبر لتنمية هذا الإنتاج وزيادته عما هو عليه الآن ، ، ويمكن أن نشير إلى أن متوسط استهلاك الفرد من اللحوم ١٣٠ جراماً في السنة وأن مكونات الغذاء في بلادنا تشير إلى أن متوسط ما يحصل عليه الفرد من بروتينات سنة ١٩٧١ كان ٨١ جراماً ومن الدهون ٤٧ جراماً والباقي عبارة عن ألبان ومواد نشوية .

ومن هنا تبدو أهمية التركيز على التوسع في هذا الإنتاج ، وضرورة وضع خطة شاملة من أجل تنميته إلى أوسع الحدود الممكنة .

رابعاً : بلغ متوسط قيمة الدخل الزراعي خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٢ حوالي ٨٤٧ مليون جنيه ، وهو ما يعادل حوالي ٣٠٪ من مجموع الدخل القومي للدولة ، وهذه القيمة حققت متوسطاً بلغ حوالي ١٥٠ جنيهاً من صافي الدخل للفدان خلال هذه الفترة . . ولا شك أن هذا الرقم يعتبر من أعلى متوسطات الدخل الزراعي في العالم . ويرجع ذلك إلى أسلوب الاستثمار الزراعي الذي يستند إلى الزراعة الكثيفة ، والتي تشغل دورات زراعية متتالية ومتداخلة طوال السنة .

ومع هذا فإن أسلوباً متطوراً يستند إلى أحدث الوسائل العلمية والفنية ، وتغيراً جوهرياً في منوال الزراعة والتركيب المحصولي ، والاتجاه نحو التوسع في المحاصيل غير التقليدية ، يمكن أن يحقق معدلاً أكبر من الدخل الزراعي ، على المستوى القومي والفردى على حد سواء . . فضلاً عن زيادة صافي الدخل من الوحدة الأرضية ، والرأسمالية ، ومن الموارد البشرية ، التي تعمل في الزراعة سنوياً ، ويجب أن نلاحظ دائماً ترشيد عوامل الإنتاج والخدمات الزراعية على طول مراحله ، بما في ذلك ضبط التكاليف الزراعية وفق أسس اقتصادية سليمة .

وقد رأينا في الفصول السابقة أن جزءاً كبيراً من الزراعة المصرية المتطورة يعتمد على نوع وكية مستلزمات الإنتاج التي نستطيع أن نوفرها لقطاع الزراعة . في هذا المجال يصبح لنا أن نناقش مبدئياً الموقف الحالي للزراعة المصرية في هذا الصدد .

إن تكاليف الإنتاج الزراعي في مصر تعتمد على عناصر خمسة ، هي : التقاوى - الأسمدة - الأعلاف - الخدمة - المبيدات . . بجانب تكاليف العمالة الزراعية . ويؤثر ارتفاع سعر أى من هذه العناصر في حجم التكاليف ، وبالتالي يتأثر صافي الدخل الزراعي . وقد بلغت قيمة العناصر الخمسة في سنة ١٩٧١/٧٠ حوالي ٣٤٩ مليون جنيه ، وهو ما يمثل ثلث قيمة الإنتاج الزراعي الذي بلغ ١١٦٦ مليون جنيه في العام نفسه .

وقد كانت قيمة تكاليف الإنتاج الزراعي عام ١٩٧١/٧٠ على النحو الآتي :

التقاوى	٣٣,٣	مليون جنيه
الأسمدة	١٠٢,٧	»
المبيدات	١٢,٩	»
الأعلاف	١٨٢,٢	»
الوقود والصيانة	١٤,٨	»
إهلاك الآلات	٢,٦	»
الإجمالى	٣٤٨,٥	»

ونستطيع هنا أن نلاحظ ارتفاع معدل الاستخدامات السهادية في بلادنا ارتفاعاً مستمراً يفوق استخدام الدول العربية لها ، بل يفوق مستوى كل الدول النامية . وهذا المعدل آخذ في الارتفاع ويجب أن يستمر كذلك في ظل الزراعة الكثيفة ، على أساس اتجاه البلاد نحو تنويع الهيكل المحصولي مع غياب طمى النيل ونقص حجم الأسمدة البلدية .

وتوضح البيانات المتاحة أن الأسمدة الآزوتية تعتبر أهم مكونات التسميد في بلادنا ، حيث إنها تمثل أكثر من ٩٠٪ من قيمة الأسمدة الكيماوية التي استخدمت عام ١٩٧١ . وتقدر كمية هذه الأسمدة بحوالى ٢,٢٦ مليون طن على أساس معدل ١٥,٥٪ آزوت ، وإن كانت تبلغ نصف هذا الحجم على أساس ما هو مستخدم منها في صورة أسمدة مركزة مثل البوريا نترات النشادر الجيرى أو النشادر الجيرى ، وذلك بالإضافة إلى حوالى ٢٧٠ ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية .

إن ما نتوقعه حالياً هو زيادة حجم الاستخدامات الخاصة بالمبيدات والمبيكنة الزراعية وما يلزمها من وقود وصيانة وقطع غيار ، الأمر الذى يعكس أثراً مباشراً على حجم هذه المستلزمات وزيادة القيمة الكلية لها . ويلاحظ أن أهم المبيدات المستخدمة حالياً هي التى تستخدم فى مقاومة آفات القطن والى تمثل حوالى ٩٠٪ من جملة استخداماتها .

أما بالنسبة للآلات الزراعية ، فإن الاتجاه نحو التوسع فيها قد أصبح ضرورة حتمية فى ظل التركيب المحصولى القائم ، وتكثيف الإنتاج ، والرغبة فى سرعة إنجاز العمليات الزراعية . وأهم الآلات الزراعية التى تستخدم حالياً هي : ماكينات الري - الجرارات - آلات الدرس والدراسات ، موتورات رش المبيدات . ويلاحظ أن نقص حجم العمالة المتاحة فى الريف ، نتيجة التوسع فى التعليم واتجاه أعداد كثيرة من القوى العاملة إلى العمل فى الصناعة أو الخدمات أصبح عاملاً مؤثراً فى قوة العمل اليدوية المتاحة للعمليات الزراعية مما يستلزم تغطية هذا العجز عن طريق الميكنة الزراعية .

ومن الواضح أن أسعار جميع مستلزمات الإنتاج قد اتجهت إلى الارتفاع الحاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة . وقد بلغ سعر الوحدة من الأسمدة الكيماوية فى سنة ١٩٧٣ أكثر من مرة ونصف مرة عما كان عليه فى سنة ١٩٧١ ، لكنها فى نهاية ١٩٧٣ وعند إعداد ما يلزم البلاد من الأسمدة التى تحتاج إليها خلال مواسم ١٩٧٤ ، ظهر ارتفاع مضخم فى أسعارها يجاوز أربعة أمثال سعر سنة ١٩٧٢ فى بعض الأنواع مثل : البوريا ،

وخمسة أمثال السعر بالنسبة لسلفات النشادر . وقد بلغت قيمة الأسمدة لعام ١٩٧٤ الأسعار الآتية : بوريا عرضت بسعر ١٩٦ دولاراً للطن ، نترات النشادر ٣٣,٥٪ بسعر ١٤١ دولاراً للطن ، سلفات النشادر ٢٦,٥٪ بسعر ٨٥ دولاراً للطن . ويلاحظ أن المبيدات قد تعرضت لارتفاع كبير في أسعارها وعلى مختلف أنواعها ، بحيث يتجاوز هذا الارتفاع ٧٠٪ من قيمتها هذا العام بالنسبة إلى سعرها في سنة ١٩٧٢/٧١ ؛ وكانت جملة احتياجاتنا من المبيدات في تلك السنة حوالى ١١ مليون جنيه .

كل هذه الأمور يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقرير صافي الدخل من الأراضي الزراعية ، وذلك في ضوء الهيكل المصرى للمحاصيل الزراعية . ومع افتراض بقاء أسعار هذه المحاصيل على ما هي عليه ، على الرغم من ارتفاع تكاليف إنتاجها ، فإن ذلك سيؤثر بلا شك على فائض الدخل من الإنتاج الزراعى ، وهبوط هذه القيمة على المستوى القومى والفردى ، بنسب متفاوتة بينهما .

وسوف يكون من أهم الاعتبارات في الوقت الحاضر ، ولسنوات مقبلة ، كيفية تدبير هذه المستلزمات من مصادر إنتاجها في الخارج وذلك بالحجم المناسب وفي التوقيت الملائم لها . ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الطلب على الأسمدة والمبيدات ، بسبب انتباه كثير من الدول - وبالذات الدول النامية - إلى أهميتها في الإنتاج . وبخاصة أن حجم استهلاكها منخفض ويتجه حالياً نحو الارتفاع بمعدلات وكميات عالمية جداً .

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن أسعار هذه المستلزمات الأساسية في

تكوين الإنتاج الزراعى ، ارتفعت فى الوقت الحاضر ، وبصفة خاصة بعد الأزمة العالمية فى المواد البترولية ، التى تدخل فى تصنيعها وترتبط بها ، مع وجود احتكارات عالمية للمنتجات الكيماوية ، سواء فى الأسمدة أو المبيدات الحشرية والفطرية ، ومن المتوقع أنها سوف تستمر فى اتجاهها نحو الزيادة ، ولن تقتصر زيادة الثمن على سعر الوحدة من أى منهما . إن هذا الارتفاع فى أسعار الأسمدة سوف يرتبط فى الوقت نفسه بارتفاع آخر فى تكاليف شحنها ، لاعتبارات خاصة بسعر الوقود وسعر الفائدة على التأمين .

كل هذه الأمور ، تشير إلى أهمية هذه المستلزمات من ناحية ، وارتفاع أسعارها من ناحية أخرى ، مع حتمية تأمينها ووجودها بالكم والنوع المناسبين ، وضرورة وجود مخزون كاف ، تطمئن معه الدولة إلى عدم اضطراب عملية الإنتاج أو تأخرها فى أى مرحلة من مراحلها ، أو تعرضها إلى أزمات أو كوارث . . . ويسترعى ذلك انتباهنا إلى ضرورة وضع سياسة شاملة ومستقرة من أجل مواجهة الموقف من كل نواحيه .

بهذا الشكل نستطيع أن نقول إجمالا . . . إن الموقف المصرى يطابق إلى حد كبير الموقف فى الدول العربية ، التى تحتاج إلى هذه المستلزمات : وبالذات الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية مما يستلزم النظر إليها على أساس إقليمي ، وفى نطاق تنسيق وترابط شامل بين الدول العربية ، من ناحية تخطيط وتنفيذ مشروعات ضخمة بالاشتراك بينها ، وخاصة أن إمكانيات ذلك متاحة لديها ، وأنه من الأهمية بمكان أن تعطى أولوية فى برامج الشركات العربية المشتركة ، وهو الأمر الذى سوف تناقشه تفصيلا فيما بعد .

والذى لا بد أن نذكره هنا استكمالاً لعناصر الصورة . . هو أن .
الارتفاع لم يحدث فقط فى أسعار مستلزمات الإنتاج . . ولكن حدة الارتفاع
قد مست أيضاً المحاصيل الزراعية نفسها . إن مثل هذا الارتفاع سوف يكون
بالطبع ميزة كبرى حينما تكون الدولة فى جانب المصدرين . . كما أنه سوف
يكون عبئاً استنزافياً ضخماً لو أن الدولة فى جانب المستوردين .

إن الصورة المصرية هى بين بين ، فنحن «مصدرون» و«مستوردون»
فى وقت واحد . وإذا أردنا أن نحسب على وجه الدقة صافى حساب المزايا
والأعباء . . فلا بد لنا هنا أن نلقى نظرة إجمالية على موقف المحاصيل
الزراعية فى مصر .

من الملحوظ بصفة عامة أن احتياجات الدولة من مستلزمات الإنتاج
الزراعى ومن الواردات الزراعية الغذائية والصناعية ، ليست ميسورة
بالحجم المناسب الذى يغطى احتياجات المستهلكين ، والطلب عليها
فى السوق المحلى . وعلى الرغم من طلب بعض هذه السلع من الخارج فى
الوقت المناسب ، فإن الجهات الأجنبية ترفض توريدها كلياً أو جزئياً ،
وفى بعض الأحوال تشترط شروطاً قاسية من أجل الحصول عليها .

ومن الملاحظ أيضاً أن أسعار المحاصيل الزراعية المستوردة قد ارتفعت
ارتفاعاً شديداً ، ولا سيما القمح والذرة اللذين وصل الطن منهما إلى أكثر
من ثلاثة أمثال بالنسبة للقمح وإلى حوالى ٢٦٠٪ بالنسبة للذرة . ومع هذا
فإن أسعار كثيرة من المحاصيل الرئيسية التى تسوق تعاونياً مثل القطن ،
أو التى يتم توريدها حصص معينة منها للحكومة مثل : الأرز والقمح

والفول البلدى والفول السودانى ، تعرضت أسعارها إلى زيادة محدودة جداً على المستوى المحلى .

ويوضح هذا البيان تطور أسعار المحاصيل الرئيسية ، خلال السنوات الأخيرة :

متوسط الفترة ١٩٧٢/٧٠	متوسط الفترة ١٩٦٩/٦٧	
١٨,٨ جنيه	١٧,٥ جنيه	قطن - قنطار
٢٨, —	٣١,	أرز - طن
٥,٥	٥,١	قمح - إردب
٤,٤	,٤	ذرة رفيعة - إردب
٤,٨	٤,٦	ذرة شامية - إردب
١٦,٢	١٥	عدس - إردب
٢,٨٧	٢,٥٧	قصب السكر - طن
١٢٥, —	١١٦,٧	سمسم - طن

وبما لا شك فيه أن هذه الأسعار وبهذا المستوى تؤثر على دخل المنتج تأثيراً بالغاً ، فى ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وتكلفة العمالة المستخدمة فى هذا الإنتاج ، مما يجعل فائض دخله أقل مما يجب أن يحصل عليه .

هذا من ناحية أسعارها بالنسبة للفلاح ، أما من ناحية توفير هذه المحاصيل بالنسبة للمستهلك فإننا نواجه موقفاً معقداً ، يتمثل فى عدم مرونة المعروض منها ، وهى مواد أساسية للعداء والتصنيع . فضلاً عن ارتفاع سعرها فى الأسواق العالمية ، وكلا الوضعين لا يمكن التحكم فيهما بسهولة - الكميات

— المطلوبة وأسعارها — حيث نشأ ذلك نتيجة انخفاض الإنتاج العالمى وعدم توافرها فى الأسواق الخارجية ؛ مثلما تعرض له محصول القمح والأرز من انخفاض شديد سنة ١٩٧٢ على النحو الآتى :

الوحدة بالمليون طن		
سنة ١٩٧٢	سنة ١٩٧١	
٣٤٢,٤	٣٥٣,٨	الإنتاج العالمى
٢٧,٥	٤٧,٥	القمح — المخزون لدى الدول الكبرى
٢٩٦,٧	٣٠٩,٣	الأرز والشعير — الإنتاج العالمى
٧,٣	٧,٧	الأرز المقشور — الصادرات العالمية

ومن ناحية أخرى فإن هناك تطابقاً شديداً بين أزمة البترول وبين توفير هذه السلع للدول التى تحتاج إليها ، ومن المتوقع أن تستمر على هذا الحال ما استمرت أزمة البترول وما ارتفعت تكاليف إنتاجها ، الأمر الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار فى اتجاهات رئيسية هى :

أولاً : إعادة النظر فى التركيب المحصولى ، للملاءمة أوضاع المساحة المحصولية مع احتياجات البلاد من هذه المحاصيل بأقصى حد ممكن ، وعلى أسس اقتصادية تتيح أفضل أرباحية من استثمار الموارد الزراعية المتاحة من ناحية وتوفير حد استراتيجى مناسب من هذه المحاصيل من ناحية أخرى .

ثانياً : التوسع فى زراعة المحاصيل التصنيعية والتصديرية بقصد تحسين

الميزان التجارى للدولة ، وجعله فى أحسن وضع ملائم له ،
 مما يتيح للبلاد حصيلة من النقد ، سواء عن طريق تجهيزه
 هذه المنتجات أو تصنيعها محلياً لكى توفر أكبر قدر من
 تشغيل الطاقة البشرية العاملة كما توفر النقد الأجنبى
 اللازم للتنمية .

ثالثاً : إعادة النظر فى السياسة السعرية للمحاصيل أو ضرورة
 ترتيبها بشكل يتيح للفلاح والدواة الحصول على الدخل المناسب .
 وليس ثمة تعارض بين المصلحتين ، فهو فى الوقت نفسه
 مستهلك لقسم كبير من إنتاجه ، ويجب أن نلاحظ عدم
 الضغط على المستهلك لحساب المنتج أو العكس .

رابعاً : هذا الوضع يشير بلا شك إلى أهمية المشروعات المشتركة ،
 التى يجب أن نتجه إلى إنشائها والتوسع فيها ، من أجل توفير
 مستلزمات الإنتاج من ناحية ، وزيادة الإنتاج بالنسبة
 للمحاصيل الغذائية من ناحية أخرى .

هنا بالضبط نستطيع أن نصل إلى الدرس الكبير الذى يجب أن
 نخرج به من قراءة الصورة الزراعية والغذائية فى مصر . إن القراءة الأخيرة
 تخبرنا بأنه قد يكون من الأوفق أن تتجه الدولة ، وبأقصى طاقة ممكنة ،
 نحو الاستفادة الكاملة من الاستثمارات الضخمة التى أنفقت خلال الستينيات
 وهى تجاوز ٣٠٠ مليون جنيه ، لقد أنفق الكثير من تلك الاستثمارات على
 مشروع السد العالى ، ومشروعات استصلاح الأراضى حيث استوعبت

أكثر من ألف مليون جنيه ، وذلك بقصد إحداث دفعة قوية للتنمية الزراعية التي ستؤثر تأثيراً مباشراً في التنمية الصناعية . والحقيقة أن الناتج الكلي من هذه الأراضي ما زال دون المستوى الذي استهدفته الدولة منها . حيث إنتاجية الأرض ضعيفة للغاية . ومع زيادة معدل الإنتاج بشكل لا يتوازن مع غلة القدان ، يستلزم الأمر أسلوباً جديداً للاستثمار ، من جميع نواحي الإنتاج والهيكل المحصولي داخل الأراضي الجديدة ، ونوع الإنتاج وكيفية تنظيمه وإدارته وتوجيهه ، ونظام الإشراف وإدارة هذه الأراضي والتصرف فيها .

الفصل الثامن الأموال عربية والنصيحة أيضاً عربية

في مقال افتتاحي قالت إحدى الصحف الإنجليزية^(١) مؤخراً :
« إن المملكة العربية السعودية سوف تحصل هذا العام وحده على ٨٥٠٠ مليون
جنيه استرليني من بترولها . . وتشير البيانات المتاحة حالياً إلى أنه
لو استمرت الأمور على ما هي عليه فإن احتياطات المملكة السعودية
من النقد الأجنبي سوف تصل في سنة ١٩٧٦ - أي بعد سنتين اثنتين -
إلى تسعين ألف مليون جنيه استرليني - أي ما يساوي خمس عشرة مرة
رصيد الولايات المتحدة الأمريكية » .

وتنتهي الجريدة البريطانية إلى نتائج مختلفة في مقالها . . أهمها :
« أن السعوديين ومشايخ الخليج الفارسي - العربي ، يحتاجون إلى النصيحة
فيما يتعلق باختيار أحسن السبل لاستثمار ثروتهم من أجل تحقيق فوائد
طويلة المدى لشعوبهم ولشعوب الدول العربية الفقيرة بترولياً وباقي شعوب
العالم الثالث » .

(١) الديلي تلجراف - ١١ يونيو سنة ١٩٧٤

والواقع أن أشياء كثيرة ربما تكون قد فاتت الصحيفة الإنجليزية ، من أهمها أن مثل هذه « النصيحة » لا بد أولاً أن تكون عربية خالصة . . ولا بد ثانياً أن تعتمد على تحديد حقيقي لحجم مشاكل التنمية التي يواجهها العالم العربي ، وعلى ضوء الصورة التي نأملها جميعاً لمستقبله .

إن من الواضح أن الدول العربية تملك ثروات بترولية ومعدنية وزراعية كبيرة . . وهي مع هذا لم تستطع تحقيق النمو والتقدم الواجب أن تبلغه في ظل هذه الإمكانيات ومع وجود موارد بشرية وفنية عظيمة . كما لم تستطع تعويض ما فاتتها خلال السنوات الماضية من رقي وحضارة . وقد يرجع ذلك إلى الاستعمار وعدم الاستقرار السياسي من ناحية ، وإلى استنزاف ثرواتها ومواردها استنزافاً كبيراً وتعرضها لكثير من الضغوط الاقتصادية من ناحية أخرى .

لكن قد آن الأوان لهذه الدول أن تشق طريقها بثبات واتزان ومقدرة نحو النمو والتقدم وفي يدها مصادر ضخمة للثروة وقد أدركت طريقها بوعى ومعرفة ، وتبينت ذلك تماماً ، وبخاصة بعد حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . ويمكن أن يتم ذلك في نطاق تخطيط سليم ، وبأسلوب علمي دقيق ، من أجل السيطرة على مواردها وحسن استثمارها ، وتوجيه السلوك الاقتصادي في الدولة إلى الوجهة الصحيحة ، والتحكم في كفاية الأداء للوحدات الإنتاجية وكل أنشطة المجتمع ، نحو تحقيق أهداف المجتمع .

والتخطيط السليم ، هو الذي يستهدف إحداث توازن مناسب بين

القطاعات الإنتاجية وبين الخدمات على حد سواء . . أو إحداث التوازن داخل كل قطاع من هذه القطاعات . بحيث يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج القومي بها على ضوء ظروف الدواة وواقعها ، دون اندفاع في تحقيق الأهداف بأكثر مما يجب ، ودون بطء أو تراخٍ ، بل وفق حسابات دقيقة وواقعية . ولا شك أن هذا يستلزم إحصاءات صحيحة وتقديرات للأهداف والنتائج المرتقبة من الخطة مع مراعاة الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية وبشرية وتمويل محلي وأجنبي خلال مراحل تنفيذ الخطة .

ويتطلب التخطيط للمستقبل ، إجراء تقييم شامل للمشروعات الحالية من الناحية الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية المرتبطة بها ، وخاصة أنه من الواضح أن . . معيار اختيار كثير من المشروعات الذي بنى عليه برنامج التصنيع في مصر وبعض الدول العربية هو إنشاء المشروعات المنتجة للسلع التي تحل محل الواردات ، بمعنى أننا نستورد سيارات أو مركبات أو أجهزة تليفزيونية فعندئذ نتجه إلى إنتاجها محلياً . . فكان هذا الاتجاه متحيزاً نحو الإحلال محل الواردات ، أكثر من الاتجاه نحو إنتاج سلع تصديرية ، وقد ترتب على ذلك عدد من النتائج غير المواتية للتنمية بالمعدل المطلوب ، فضلاً عن حدوث كثير من الاختناقات ، ووجود طاقات معطلة عن الإنتاج ، بسبب قصور في المستلزمات السلعية أو الخامات التي تلزم لاستمرار الإنتاج بكفاية تامة .

وعند إنشاء الصناعات وفق هذا المعيار ، من حيث الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجات التصنيع ، وكذا الاتجاه إلى الصناعات

الاستهلاكية التي تفي بحاجة السوق المحلي على حساب إنشاء قاعدة صناعية تدفع إلى النمو الاقتصادي ، وجذب عملات أجنبية باتساع وكفاية أدى ذلك الموقف إلى أن تصبح زيادة إنتاج هذه الصناعات رهناً بزيادة حجم الاستهلاك المحلي حيث أنشئت أساساً لهذا الغرض ، ولم تستهدف التصدير للخارج ، وعند ما تتجه إلى التصدير فإنما تتجه بأسعار غير متناسبة وبنوعيه غير ملائمة للتصدير وغير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية .

إن من شأن هذه السياسة الإبقاء على هيكل الاستهلاك القديم السابق على عملية التنمية ، وبالرغم من أن هذا الهيكل في حاجة إلى تطوير من أجل إحداث تغيير كبير في البنيان الاقتصادي . ومن الملحوظ أن بعض الدول لجأت إلى فرض رسوم وضرائب على الصناعات الأجنبية من أجل فرض حماية على الصناعات المحلية ، وإن كان هذا مطلوباً ، فإنه يجب أن يكون مرحلياً ، حتى لا يترتب عليه إيقاف أو بطء عمليات التحسين في الإنتاج ، أو ارتفاع أسعار هذه السلع بحيث تصبح هذه الأسعار عبئاً ضاغطاً على تكاليف معيشة المستهلك .

ومن هنا ، ومن أجل هذا ، يصبح واجباً إجراء تقييم شامل للمشروعات القائمة ، سواء في القطاعات الزراعية أو الصناعية ، ابتغاء رسم سياسة جديدة للاستثمار في ميادين الإنتاج على أسس تتلافى بها كل هذا ، وبحيث تتلافى انخفاض الكفاية الإنتاجية أو على الأقل نحقق صمودها وحتى تنطلق برامج التنمية على أسس اقتصادية على طول مراحلها مع تزايد

معدلات نموها باستمرار .

ومن الأهمية للغاية أن يشمل التخطيط إضافة طاقات إنتاجية جديدة من أجل زيادة الإنتاج والدخل القومى معاً ، وتوسيع فرص العمل للمواطنين وزيادة متوسط دخل الفرد ، وتحقيق عدالة توزيع الدخل القومى ، وإتاحة الفرصة للناس كافة للانتفاع من الخدمات العامة وذلك كله بقصد رفع مستوى الرخاء والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. ولقد ناقشنا من قبل بشىء من التفصيل جانباً مهماً من جوانب التنمية فى البلاد العربية وهو جانب التنمية الزراعية ، ومع اتجاهنا الآن إلى وضع التنمية الزراعية داخل إطارها الأكبر ، وهو التنمية الشاملة ، فإنه ربما يكون من الأوفق هنا أن نناقش أولاً مبدى جدية الدول العربية فى توجيه استثماراتها نحو التنمية أصلاً .

لقد خططت الدول العربية خطوات لا بأس بها على طريق الاستفادة بأموالها ، فأنشأت « الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى » برأس مال بلغ ١٠٠ مليون دينار كويتى ، كما أنشأت البنك العربى الأفريقى عام ١٩٦٤ ، وغير ذلك من البنوك العربية والأوربية مثل : البنك الفرنسى العربى للاستثمارات الدولية واتحاد المصارف العربية والفرنسية (بوياف) واتحاد البنوك العربية والأوربية .

وقد كانت هناك ظروف فى الماضى ربما أدت إلى إغراء الأموال العربية بالهجرة خارج الدول التى تملكها ، أو إلى المساهمة فى بنوك أجنبية أو بنوك مشتركة . وهذا الاتجاه الأخير يرجع إلى عوامل كثيرة ، لعل

من بينها عدم وجود فرص واثية لاستثمارها ، أو عدم الاطمئنان على الحصول على عائد مجز للاستثمار ، أو صعوبة تحويل هذه العوائد إلى موطن أصحابها ، أو عدم مرونة التحويلات المالية . وذلك كله يرجع إلى جمود السياسات النقدية والمالية التي رسمتها دول المنطقة في مواجهة الانتفاع بهذه الأموال ، فضلاً عن عدم فتح ميادين اقتصادية للاستثمار بالمستوى الذي يستوعب هذه الأموال من ناحية ، واطمئنان أصحابها على جودة الاستثمار وضمان حصولهم على أرباح استثمارهم بكفاية تامة من ناحية أخرى .

إن أية دراسة موضوعية لمتطلبات التنمية في الدول العربية لا بد أن تخرج منها الحقائق الآتية :

أولاً : تحتاج الدول العربية إلى استثمارات ضخمة لتنفيذ خطط التنمية بها ، وقد تفوق قيمة هذه الاستثمارات أرصدها المالية في الوقت الحاضر ، وإن كانت الدول المنتجة للبترول قادرة على تكوين أرصدة ، وزيادة حجمها بشكل يفوق حجم الاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية التي تتضمنها خططها .

ثانياً : من المعام أن دول المواجهة مع إسرائيل تنفق جزءاً كبيراً من مواردها واعتماداتها المالية في عمليات تمويل المعركة ، مع حاجتها إلى برامج ومشروعات كثيرة . الأمر الذي يبرر أهمية القرار الذي صدر عن وزراء الاقتصاد العرب والذي يتضمن توجيه بعض الأرصدة العربية نحو المساهمة في تمويل خطط هذه الدول .

ولبيان حجم الاستثمارات التي ستفق على مشروعات التنمية في النصف

الأول من هذا العقد ، نورد الإحصائية الآتية :
قيمة الاستثمارات بالمليون دولار

الدولة	فترة الخطة	إجمالي الاستثمار خلال سنوات الخطة	متوسط الإنفاق السوى من الاستثمارات
السعودية	٧٠/٧١ - ٧٤/٧٥	٤٠٨٤٦	٨١٦٩
العراق	٧٠/٧١ - ٧٤/٧٥	٣٠٠٢٧	٦٠٠
الكويت	٦٧/٦٨ - ٧١/٧٢	٢٣٤٣٦	٤٦٨
لبنان	٧٢/٧٣ - ٧٧/١٩	٢٢١٥٤	٣٦٩
ليبيا	٧٢/٧٣ - ٧٤/٧٥	٤٦٣٧	١٥٤٢٣
المغرب	٧٣/٧٤	٢٤٢٥	٤٨٧
اليمن الديمقراطية	٧١/٧٢ - ٧٣/٧٤	١٠٣	٢٤٣
تونس	٧٣-٧٦	٢٣٦٨٧	٥٦٧
الجزائر	٧٠-٧٣	٥٤٨٧٠	١٣٧٢
الأردن سوريا مصر	مجموع استثمارات دول غير المواجهة		٦٤٧٧٥
	٧٣/٧٥	٥٠١	١٦٧
	٧١/٧٢ - ٧٥/٧٦	٢١٠٥	٤٢٥٢
	٧٣/٧٤ - ٧٧/٧٨	٧٠٨٥	١٤١٦٠
	مجموع استثمارات دول المواجهة		٣٠٠٨٢

ومن هذا يظهر أن الدول العربية ، التى وضعت لنفسها خططاً للتنمية تحتاج إلى ما يقرب من عشرة مليارات فى المتوسط سنوياً لتنفيذ برامجها ومشروعاتها . وهو مبلغ جد عظيم ، يستلزم حسن الاستفادة من

الأرصدة المالية المتاحة لديها وتوجيهها إلى أفضل أساليب اقتصادى لكى يستفاد منها بكفاية تامة ، لتحقيق أهداف التنمية التى تنشدها .

ولقد حاولنا من قبل أن نوضح أن الدول العربية ، تعتمد فى تنميتها الزراعية إلى حد كبير — على استيراد كثير من مستلزمات هذه التنمية من الخارج ، ومن الدول التى تصدر إليها البترول والمواد الخام ، بصفة خاصة ، سواء كانت هذه المستلزمات فى شكل أسمدة كيمياوية أو مبيدات أو آلات أو تقاوى . . . وهى فى الوقت نفسه تعتمد فى توفير احتياجاتها الغذائية على الاستيراد من الخارج .

كما يبدو واضحاً أن المستلزمات الزراعية والاحتياجات الغذائية ، أخذت أسعارها فى الارتفاع وتجمعت لكى تصبح عنصراً من عناصر الضغط والتهديد فى مواجهة التنمية الزراعية للدول العربية ، وفى مواجهة حاجة الناس من الغذاء . الأمر الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط التنمية الزراعية فى الدول العربية ، وتوجيه الاستثمارات نحو برامج ومشاريع هذه الخطط . ومن الأفضل أن توضع هذه الخطط فى مثل هذه الظروف — على أساس من التخطيط الإقليمى للمنطقة العربية .

ونعتقد أن الأسلوب الأمثل للتنمية الزراعية ، داخل الوطن العربى نراه من خلال تنفيذ يقوم على أسس ومبادئ من « التكامل الاقتصادى » ، وإذا كانت الدول العربية فى حاجة إليه فى الوقت الحاضر ، فإن هذه الحاجة ستبدو بشكل أكثر تأكيداً فى المستقبل . وهو ما يجب أن نوجه إليه سياسات هذه الدول وبرامجها وأن توليه الحكومات والقادة كل اهتمام وعناية .

وقبل أن نعرض لكيفية توجيه الاستثمار الزراعي في الدول العربية على أساس التكامل الاقتصادي ، فإنه يجدر بنا أن نذكر أن مقومات هذا التكامل وأسبابه ميسورة ومتوافرة بل ملزمة له . فإذا أخذنا الوطن العربي ككل مترابط ومتكامل ، فإننا نجد لديه مليارات من رؤوس الأموال النقدية وملايين من الأفدنة التي لا تستغل حالياً ، والتي يمكن استغلالها في الزراعة ، وملايين من البشر ومن الطاقات الفنية ، بالإضافة إلى موارد مائية ضخمة ، وظروف مناخية ملائمة ، مع موقع جغرافي مناسب ، حيث تقع الدول العربية في قلب العالم ، وتمتد حدودها إلى أكثر من ٦٠٠٠ كيلومتر عرضاً ، وأكثر من ٣٥٠٠ كيلومتر طولاً . . . وهي بهذا في موقع فريد مع إمكانيات وطاقات لم تتوفر لأية أمة في أنحاء العالم .

ولقد كان موضوع التكامل الاقتصادي موضع البحث والدراسة من مؤتمر وزراء الزراعة العرب في سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان موضوع الاستثمار الزراعي في الدول العربية محل البحث والدراسة خلال الشهور الماضية وقد أوضحت هذه الدراسات ما يأتي :

أولاً - وضع خطط التكامل الاقتصادي :

لا شك أن الهدف الرئيسي من وجود تكتلات أو مجموعات اقتصادية ، هو زيادة النفع الذي تحصل عليه كل دولة عضو ، على ما كانت ستحصل عليه من استغلال مواردها مستقلة عن الأخرى . ولعل هذا هو ما تسعى إليه الدول العربية ، وما تقصده من إنشاء وحدة اقتصادية فيما بينها .

لقد بدا واضحاً أن هذه التكتلات قد أصبحت أحد سمات هذا العصر ، ومن أجل هذا أنشئت تنظيمات اقتصادية مختلفة ، مثل : السوق الأوروبية المشتركة ، ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية ، ومنظمة العون الاقتصادي بين دول أوروبا الشرقية (الكوميكون) ، وجميعها تهدف إلى إقامة وحدات اقتصادية كبيرة ، وبالتالي التمتع بوفورات الحجم الكبير ، وتوسيع نطاق أسواقها والحصول على معاملة مفضلة بين الدول الأعضاء ، مع حرية حركة رأس المال والأيدى العاملة في نطاق من التكامل الاقتصادي .

وهذا التنظيم يمكن أن يؤدي إلى توطين الإنتاج في المواقع المثلى ، كما يؤدي إلى تقليل أثر التقلبات أو الضغوط التي تتعرض لها الدول بسبب اعتمادها على محصول أو منتج واحد (كالقطن أو الحبوب أو البترول) ، كما أن هذه التكتلات تؤدي إلى زيادة قدرة هذه الدول على المساومة في بيع وشراء منتجاتها مما يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري لصالحها والتي تعتبر أحد المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول العربية .

إن وضع خطة متكاملة للمنطقة العربية بصفة عامة ، على أساس من التكامل الزراعي بينها يعتمد بالدرجة الأولى على الأسس والقواعد الآتية :

١ - إلغاء الحواجز المانعة للتبادل التجاري أو تخفيضها .

٢ - إطلاق حرية انتقال رؤوس الأموال .

٣ - إطلاق حرية انتقال الأشخاص .

٤ - توحيد وتنسيق النظم والوائح المالية .

٥ - تنسيق السياسات المتعلقة بالإنتاج .

ثانياً — إنشاء شركات ومشروعات مشتركة :

وباستطلاع خطط التنمية التي تم إعدادها عن سنوات مقبلة لبعض الدول العربية نجد أنها بوجه عام خططاً طموحة وبالذات الاتساع ، سواء من ناحية ما خصص لها من استثمارات أو ما اشتملت عليه من مشروعات ائتمانية . وقد كان ملحوظاً اهتمام معظم هذه الخطط بنسبة الإنتاج الزراعي باعتباره إنتاجاً حيويّاً وأساسياً في التنمية الشاملة ، وبخاصة أن الغالبية من السكان في كثير من الدول العربية تشتغل في الزراعة وتعتمد عليها كمصدر للدخل . فضلاً عن أن إمكانيات النمو والتطور متاحة لهذا القطاع على المستوى الوطني في كثير من الدول وعلى المستوى القومي للوطن العربي .

ويمكن القول إجمالاً إنه من الميسور إحداث ثورة زراعية داخل المنطقة العربية ، لما هو متاح لديها من إمكانيات وظروف مواتية للتنمية — وهي فعلاً في مسيس الحاجة إلى تطور شامل في كل نواحي الحياة الزراعية .

هذا وتركز برامج التنمية الزراعية في الدول العربية على زيادة الإنتاجية من المحاصيل التي تدخل ضمن التركيب المحصولي القائم حالياً ، مع التوسع في زراعة بعض المحاصيل الأخرى غير التقليدية بقصد تنويع هيكل الإنتاج أو الاتجاه نحو المحاصيل التصديرية . أما مشروعات التوسع الأفقي فهي تتجه نحو إضافة أراض جديدة داخل الدواة وثمة تركيز كبير على الأراضي التي تروى ، باعتبارها أكثر استقراراً وإنتاجاً من الأراضي المطرية .

ويمكن القول إنه من الميسور ربط كثير من المشروعات الوطنية بعضها ببعض ، وتكوين مشروعات أكثر اتساعاً وخيراً عن طريق الإدماج أو المشاركة ، بقصد إنشاء مشروعات كبرى تخدم المصالح المشتركة لمجموعة من الدول . ومثال ذلك مشروعات قصب السكر أو بنجر السكر في مصر والسودان وسوريا ، ومشروعات التوسع في زراعة القمح في العراق وسوريا والسودان . ومشروعات التوسع في زراعة الخضراوات في مصر والجزائر ، ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية في السودان وليبيا والجزائر ، ومشروعات الدواجن في الكويت ودول الخليج ومصر ، ومشروعات الغابات والمراعى في سوريا والسودان والجزائر ؛ وغير ذلك كثير .

وإجمالاً ، فإن هناك عشرات من المشروعات الضخمة التي يمكن أن تقام في نطاق شركات أو وحدات اقتصادية مشتركة . ولا شك أن هذا هو الطريق الأمثل لمثل هذه المشروعات ، ويحقق مصالح اقتصادية واجتماعية للأطراف المعنية يمكن سردها بإيجاز كما يأتي :

- ١ - تكوين وحدات كبيرة الحجم مما يهيئ لها قدرة مالية مادية واسعة ، فضلاً عما يتيح لها من إمكانيات تكنولوجية متقدمة .
- ٢ - دعم القدرة المتنافسة لهذه الوحدات داخل الأسواق العالمية ، وهو ما تقصر عنه كثير من المشروعات العربية ، التي تتسم بطاقات مالية وفنية محدودة .

- ٣ - يمكن أن تجد هذه المشروعات ظروفًا سكانية ومناخية وبيئية أفضل مما لو أقيمت داخل دولة واحدة وهذا يتيح لها معدلات أكبر للإنتاج

مع كفاية إنتاجية متطورة .

٤ - إمكانية الاستفادة من الموارد البشرية والفنية بمرونة أكبر ، فضلاً عما يتيح ذلك من سهولة نقلها إلى موقع المشروعات ونشر المعرفة والخبرة في المنطقة المحيطة بها .

٥ - إتاحة ظروف أفضل لتطبيق مبدأ التخصص في إنتاج أنواع معينة ، وإتقان هذا النوع من الإنتاج بحيث يصبح له طاقة تسويقية عالية ، مع إمكانية الارتفاع بمستوى الكيف ، في ظل هذه المشروعات الكبرى . لا شك في أن أسلوب العصر ، الذي يتسم بالاحتكارات والكارتلات والشركات الضخمة ، قد أصبح يستلزم ضرورة قيام وحدات إنتاجية كبيرة . ولا شك أيضاً أن الدول العربية في حاجة إلى تجميع مواردها الرأسمالية والطبيعية والبشرية والفنية من أجل باو غ مستوى عال من الإنتاج وتوفير احتياجاتها في خضم من الضغوط الاقتصادية والسياسية ، ولعل ما بلغته الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية وجمهورية الهند بولاياتها المختلفة وكثير من دول أوروبا الغربية ، وما حققتة هذه الدول من تقدم ونمو ، كان ولا يزال يستند إلى قاعدة قوامها المشروعات الضخمة ذات الموارد المادية والفنية الكبيرة ، والتي اشترك فيها مساهمون أقرباء .

ولكن المشروعات الضخمة لا يمكن بدورها أن تقوم بغير أموال ضخمة . هنا بالضبط يبرز إلى المقدمة الدور الضخم الذي يمكن أن يلعبه التضامن الاقتصادي العربي .

إن التعاون والتضامن بين الدول العربية هو بغير شك من الدعامات

الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول . ويبدو ذلك بصورة واضحة : عند ما ننظر إلى خريطة الوطن العربي ، ونشهد عليها إمكانيات وطاقات ضخمة للتنمية ، ونلاحظ حاجتها الملحة إلى هذه التنمية ، فضلا عن أن الوحدات الإنتاجية الكبيرة أصبحت طابع العصر . هذه الضخامة في المشروعات سوف تزداد أهميتها مع الوقت . ولعلنا نلاحظ في الوقت الحاضر أن ثمة تعاونًا وثيقًا بين الدول حتى بين الدول الشيوعية والرأسمالية — من أجل إنشاء وحدات إنتاجية مشتركة وكبيرة ، حتى يتاح لهذه الوحدات فرصة أكبر ومتزايدة ، من ناحية زيادة حجم الاستثمار والإنتاج ، والارتفاع بمستوى الإنتاج والكيف مع زيادة قدرتها التنافسية وطاقاتها التسويقية في الأسواق العالمية .

ويزيد من أهمية هذا التعاون بالنسبة لمشروعات التنمية في الوطن العربي حاجتها إلى خبرات تكنولوجية ومهارات فنية ، وطاقات تسويقية كبيرة . وقد كان للقرار المهم الذي صدر عن مؤتمر وزراء الاقتصاد العرب في الجزائر في شهر ديسمبر ١٩٧٣ ، والذي يتضمن : إعطاء ضمانات كافية لصيانة الاستثمارات العربية وتأمينها ، وضمان تحويل الفوائد والأرباح ومخصصات الاستهلاك ، مع تبسيط معاملات السفر والإقامة والاستجابة لطلبات المستثمرين الخاصة بحرية الانتقال . وإنشاء هيئة تحكيم في نطاق الجامعة العربية للنظر في منازعات الاستثمار — كل هذه الأمور التي قررها المؤتمر ستمهد الطريق أمام التعاون العربي ، وتجعله واقعًا إيجابيًا ومفيداً لكل الأطراف المعنية والمرتبطة به .

ويمكن أن يتم هذا التعاون في أشكال كثيرة لكن المهم هو البدء في التخطيط والتنفيذ ، بحيث يصبح واقعاً حياً ، تستفيد منه الدول العربية ، بشكل إيجابي وفعال . وقبل أن نعرض لهذه الأشكال فإنه قد يكون من الأوفق أن نطلع على إمكانيات هذه الدول ومواردها ، حتى تتضح لنا قوتها الاقتصادية ومركزها في هذا العالم .

إن الذي لا شك فيه — كما عرفنا من قبل — هو أن البترول يمثل مصدراً ضخماً للأثروة وللدخل بالنسبة للدول العربية . ولا شك أيضاً في أنه يمكن أن يكون أفضل مما عليه في الوقت الحاضر ، وأشد فاعلية ، عندما تحشد الدول للإفادة والاستفادة منه . ويمكن سرد بعض المؤثرات التي توضح مدى أهميته وتأثيره من الناحية الاقتصادية ، وهي بإيجاز كما يأتي :

— يمثل البترول العربي ٤٠٪ من كل البترول الذي ينتج في العالم ، وحوالي ثلثي الحركة التجارية العالمية فيه ، حيث إن الدول الأخرى تستهلك من إنتاجها أكثر مما تستهلكه الدول العربية ، في شتى قطاعاتها الإنتاجية والمتعلقة بالخدمات .

— تقدر احتياطات الدول العربية من البترول بنحو ٦٠٪ من احتياطي العالم ، ولهذا السبب وللارتفاع المستمر في الاستهلاك مع تناقص الموارد البترولية في الدول الأخرى فإنه من المقدر أن يتحمل حوالي ٨٠٪ من حركة البترول التجارية في العالم في مطلع سنة ١٩٨٠ .

— تحصل الدول العربية المنتجة للبترول على نسبة من عائدات الإنتاج وصلت إلى قدر مناسب ومعقول إلى حد ما ، نتيجة تطبيق مبدأ المشاركة في هذه

العائدات ، لكنها يمكن أن تحصل على أضعاف هذه العائدات لو أنها دخلت مرحلة التكرير ، وتحملت مسئولية نقله عن طريق وسائل الشحن ، أو أنابيب تملكها لهذا الغرض .

— إن الأرباح التي تنشأ عن تصنيع البترول العربي ، من خلال صناعة البتروكيماويات ، يمكن أن تحقق مبالغ ضخمة . وفي تقدير أحد كبار الاقتصاديين العالميين ، أنه بينما يذهب حوالي ١٦ ٪ من ثمن البترول الذي يدخل سوق التجارة العالمية إلى أصحابه فإن الباقي كله يذهب إلى الشركات التي تستخرجه .

— تؤكد الأرقام الرسمية أن عائدات تصدير البترول العربي (عدا مصر وسوريا) بلغت في عام ١٩٧١ حوالي ٦٩٨٠ مليون دولار . ويتوقع لها أن تصل إلى أكثر من ٦٩ بليوناً من الدولارات عام ١٩٧٥ . . هذا بفرض عدم زيادة الأسعار أو عدم وجود قفزة جديدة بها كما حدث بعد حرب أكتوبر ، وإن كان واقع الحال يدل على أن هذه الأسعار قد ارتفعت ارتفاعاً شديداً .

— للموارد العربية من البترول أهميتها وتأثيرها على التنمية في كثير من دول العالم المتقدمة فما زال هو المصدر الرئيسي للطاقة في دول أوروبا الغربية واليابان ، فهو يمثل حوالي ٧٠ ٪ من احتياجاتها . وأحد المصادر المالية للشركات الأجنبية التي تعمل في الإنتاج وفي نقل البترول قدرت أرباح شركات الإنتاج في عام ١٩٦٧ بحوالي ٣٥ مليار دولار ، تضاعفت إلى أكثر من ذلك نتيجة زيادة أسعار البترول في نهاية ١٩٧٣ ، ذلك الارتفاع الذي

جاء مطابقاً لمصلحتها تماماً . فضلاً عن ذلك ، فهو أحد الموارد الرئيسية للرسوم الجمركية في دول أوروبا الغربية التي تستورد وتستهلك منه كميات كثيرة ، وقد قدرت الضرائب والرسوم الجمركية على البترول في عام ١٩٦٧ في هذه الدول وحدها بحوالى ١٠ مليارات دولار .

— وما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة كانت تحصل على نسبة ليست كبيرة من احتياجاتها البترولية من الدول الأجنبية لكن سيطرتها على الإنتاج ومصادره في الدول العربية عن طريق الشركات الأجنبية التي تملك امتيازات أو احتكارات ، هو الذي يجعلها تدير به عملية تجارية ضخمة ، بين البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة ، وهو أيضاً الذي يهيئ لها فرصة ضخمة في الحصول على الأرباح من خلال العمليات والصناعات المتتالية ، التي يدخل فيها البترول . وكذا من استثمار رؤوس أموال شركاتها وهي جد كبيرة .

— ويرتبط بالعوامل المحيطة بالبترول العربي موقف الأرصدة المالية التي تتولد أساساً عنه ، وحركة التجارة العالمية فيه . الأمر الذي جعل الأرصدة العربية تتضخم داخل بنوك أمريكا وأوروبا في صورة رؤوس أموال معطلة عن الاستثمار ، وإحداث التنمية المرتقبة داخل الدول العربية ، على حين يدعم التنمية في أمريكا وأوروبا ، وتنشأ حضارات بالغة النمو والسرعة . ولا شك في أن هذه الدول تستطيع به أن تبني الحياة ، وتصنع التقدم والحضارة على أرضها ، عن طريق استثمار مواردها البترولية ، وهي المورد الأساسي لأرصدها الضخمة ، والتي تتعرض قيمتها للانخفاض بسبب

تخفيض قيمة العملات المودعة بها ، بحيث خسرت في العامين الأخيرين مئات الملايين من الجنيهات . ويقدر أحد الإحصائيين قيمة الدعم المالى الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل بأقل مما تحصل عليه من عائد استثمار شركاتها فى إنتاج بترول الدول العربية وفى العمليات التالية لهذا الإنتاج ، سواء أكان ذلك فى مجال النقل أم التصنيع ، فضلا عن أرباحها الكبيرة التى تحصل عليها من استثمار الأرصدة المالية العربية الموجودة فى بنوكها ، بحيث تجاوز قيمة كل هذا قيمة دعمها للكيان الإسرائيلى بكثير . ولا شك فى أن استخدام الأرصدة المالية المودعة فى البنوك الأجنبية ، يمكن أن يدر عائداً مجزياً ربما كان أكثر ربحية مما يحصل عليه أصحابها بهذه الصورة . ومن الأوفق عندما ننظر إلى استثمار هذه الأرصدة أن نلاحظ أن عمر البترول يتفاوت من دولة إلى أخرى ، بل من منطقة إلى منطقة داخل الدولة نفسها ، وهذا السبب ثروة ضخمة جداً لكنها محدودة الأجل ، سوف تنضب ، أو تقل قيمتها إن آجلا وإن عاجلا . ومن أجل هذا يجب أن نحسن استثمار هذه الموارد فى أسرع وقت من أجل توفير الرخاء والرفاهية للناس فى تلك الدول ، وداخل الوطن العربى . — وما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم مما هو متاح حالياً من ثروة بترولية ودخول عظيمة ، تحصل عليها الدول المنتجة للبترول ، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن تحقيق مستوى معيشى لائق ، وإن كانت غالبيتها تبذل قصارى جهدها من أجل تعويض التخلف الذى سارت فيه زمناً طويلاً . ولهذا ، فإنه يجب أن يكون ملحوظاً ، أن استخراج البترول

وبيعه للعالم الخارجى عن طريق الشركات الأجنبية وبالأسلوب القائم أضعف من أن يحقق الرخاء والتنمية ، بالمستوى المرموق والواجب بلوغه .

— إن الطريق الصحيح والميسور لإحداث التنمية . هو الدخول فى المراحل التالية لعملية النضج ، وأن يرتبط ذلك بتنفيذ برنامج واسعة للاستثمار فى مياادين الزراعة والصناعة ، وذلك كله ، يمكن أن يحقق الرخاء والرفاهية مثلما فعلت أوربا وأمريكا . ونعتقد أن البترول يمكن ويجب أن يكون دافعاً للتنمية ومثيراً لنشاط اقتصادى واسع الحدود ، ذلك لأنه أعظم ثروة متاحة لكثير من الدول العربية ، وأضخم عملية تجارية وتصنيعية فى العالم ، ولا يوازيها ثروة كما لا تتساوى معها حركة المواد الغذائية — على أهميتها البالغة — فى قدراتها الاقتصادية والتجارية وتعدد علاقاتها وتشعبها .

— وفى هذا الشأن يقول دكتور « محمد عجلان » فى مقاله بمجلة الطليعة ، إن الاستراتيجية العربية ، يجب أن تتجه نحو استثمار الثروة المدفونة ، فى تنمية شاملة فى كافة المجالات على المستوى الوطنى والقومى ، لكى تهيئ الإمكانية لاستمرار الحياة بمستوى مرتفع لأبناء المنطقة ، وفى تعاون بناء مع الإنسانية العالمية .

— ويجب وضع هذه الاستراتيجية بوعى وحنكة ، ومن موقع الحرص على مصالح الدول العربية ، وأن تخطط بأسلوب مرن ودقيق فى كل اتجاهاته الاقتصادية والسياسية والإنسانية : وأن يكون واضحاً ، ويجب أن يكون واضحاً ، أن الحاجة للبترول العربى ملحة وضرورية فى الدول المتقدمة والدول النامية معاً ، وأنه ليس له من بديل ، على الأقل لعشرات السنين المقبلة ،

وربما حتى، نهاية هذا القرن . ولسنا في حاجة إلى تأكيد أهمية العمليات اللاحقة لاستخراج البترول، فهي مازالت ، وستستمر . المصدر الأكبر للاستثمارات والدخل ولتكوين الأرباح والثروات العظيمة . وهي محل التركيز والاهتمام من شركات البترول . بحيث أصبح تأمين مصادر استخراج البترول لا يلتقي معارضة شديدة ، ما دامت الشركات الأمريكية والأوربية — مهيمنة على الحركة البترولية العالمية ، وإن كان التأمين في كثير من المواقف ، هو نقطة الانطلاق التي يمكن أن تبنى عليها الدولة استراتيجيتها في تحقيق استثمار مواردها البترولية ، وإعطائها فرصة واسعة ومرنة لتحقيق التنمية والسير قدماً في سبيل التقدم .

— وما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن « منظمة الأوبك » التي أنشأها العرب مع بعض الدول المنتجة للبترول ، تعد نموذجاً صادقاً لما يمكن أن يحققه التضامن في مصالح الدول وشعوب المنطقة . ورغم تباین الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء بهذه المنظمة . أليس في الإمكان ، أن يتخذ العرب هذا النموذج الناجح ، ليكون أساساً للتعاون والاتحاد الأكبر ، من أجل تحقيق أهدافهم الكبرى ؟

الفصل التاسع الزراعة . .

والتنمية والانفتاح على العالم

إذا كنا قد وصلنا إلى نتيجة كبرى هي ضرورة الإسراع بتنفيذ خطة طموحة لتوفير الغذاء . . وإذا كنا قد لاحظنا أن تنمية الغذاء ، والتنمية الزراعية عموماً ، لا يمكن أن يتما بنجاح إلا في إطار تنمية شاملة أوسع حدوداً أو أبعد نظراً . . وإذا كنا قد وصلنا إلى أن مثل هذه التنمية الشاملة تحتاج أولاً إلى أن تكون عربية في تمويلها وعالمية في أسسها ، فإن العنصر الجديد الذي يجب أن تناقشه الآن هو علاقة هذا كله بالمتغيرات العالمية .

إن المتغيرات التي طرأت على الأوضاع الدولية ، قد أدت إلى تحول جوهري في العلاقات الاقتصادية . ولعل من أهم عوامل هذا التغير التقارب الشديد بين دول الكتلة الشرقية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، وبين دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد تنبّهت مصر مبكراً إلى ضرورة حساب هذه المتغيرات وأخذها في الاعتبار ، لأنها إن بدت متغيرات سياسية ، فإنها سرعان ما تنتهي إلى نتائج اقتصادية حاسمة. ربما كان هذا هو أحد المحركات الرئيسية للانفتاح الاقتصادي الجديد في مصر .

ولقد أصبحت هذه المتغيرات ، بالإضافة إلى حتمية التنمية في بلادنا ، تستوجب ضرورة إعادة النظر في هيكل الاقتصاد المصرى ، ومحاولة إرسائه على أسس جديدة . على أن يكون ملحوظاً أن هذا لا يعنى التحول عن الطريق الاشتراكى ، وإنما يعنى بالدرجة الأولى دعم الاشتراكية ، وترشيد قواعدها واتجاهاتها . فقد أثبتت التجربة أن الانغلاق الاقتصادى لا يخدم قضية الاشتراكية بأى حال من الأحوال ، بل إن هذا الموقف ينجم عنه العديد من الآثار الضارة ، التى يمكن أن تشكل عاملاً من عوامل التدمير ، وتشويهها للتجربة الاشتراكية نفسها .

ويكفى إلقاء نظرة على ما يحدث فى دول المعسكر الاشتراكى ، ومحاولاتها المتعددة نحو الإصلاح والانفتاح الاقتصادى ، لتدعيم الاشتراكية فى هذه الدول . وقد بدا واضحاً فى السنوات الأخيرة ، أنها عقدت كثيراً من الاتفاقات الاقتصادية ، مع دول المعسكر الرأسمالى . بدأ معاً فى تشييد كثير من المشروعات المشتركة سواء فى مجال التصنيع ، أو البحث عن موارد جديدة من البترول والمعادن ، وعدد آخر من المرافق والمنشآت .

ويعيننا هنا ، وفى بلادنا ، أن تتجه سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فى اتجاهاتها المثمرة والفعالة ؛ حتى يصبح إصلاحاً اقتصادياً شاملاً ؛ وسبيلاً إلى التنمية والرقى . ولعلنا نذكر هنا ؛ بعض النقاط الأساسية ؛ التى يمكن أن تكون موضع التقدير والاهتمام فى المرحلة المقبلة ؛ وهى بإيجاز كما يأتى :

أولاً : من الأهمية بمكان أن يكون هذا الانفتاح واسعاً وشاملاً

لكافة الكتل الاقتصادية بما في ذلك السوق الأوروبية المشتركة ، ودول الكوميكون ؛ وكذا أسواق اليابان والصين ؛ ودول عدم الانحياز حتى يتمكن الاقتصاد المصري من التفاعل معها جميعاً ، تفاعلاً يتسم بالمرونة والإيجابية وأن يهدف إلى تحقيق المصلحة القومية بالدرجة الأولى .

ثانياً : الاهتمام بصفة خاصة ، بعلاقاتنا مع الدول العربية ، وأن تكون نظرتنا إلى هذه العلاقات ، على أساس أسلوب التكامل الاقتصادي معها ، مما سيرد بحثه ومناقشته بشيء من التفصيل فيما بعد .

ثالثاً : أن الظروف التي واجهت بلادنا والدول العربية في مرحلة الإعداد للمعركة مع إسرائيل ، وخلال المعركة نفسها وفي المرحلة القادمة ، مما يستوجب سياسة انفتاح كامل على العالم كله ، من أجل التعمير والتشييد ، ومن أجل إحداث تنمية بأقصى معدلاتها وأحجامها ، حيث تحتاج بلادنا إلى ذلك كله لتعويض التخلف ، وبطء النمو والتقدم بسبب المعارك التي امتدت حوالي ربع قرن .

رابعاً : من الأوفق ، وضع أسس قويدة للاستقرار الكامل ، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل من الناحية التنظيمية . للهيكل العام للمؤسسات القيادية في الدولة ، وأن يتمشى ذلك مع ضرورة دعم الثقة بأسلوب واقعي وواضح

المعالم . وأن يتم هذا الاستقرار في ظل إجراءات ظاهرة وملحوظة ، ترتكز على القوانين التي أصدرتها أو تصدرها الدولة ، وفي نطاق برنامج العمل الوطني الذي حدد كل هذا منذ عامين .

خامساً : وضع سياسة متكاملة ، تربط الإنتاج والاستهلاك من جانب ، مع الأجور والأسعار من جانب آخر . . . وأن يتم هذا بشكل ينجم عنه تنمية ذات معدلات مرتفعة ، وتتسم بالتوازن والثبات ، مع البعد عن الهزات ، وكل أسباب التضخم أو الانكماش ، سواء من ناحية الاستثمار أو المدخرات أو العمالة .

سادساً : ضرورة العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية ، لقطاعي التنمية الرئيسيين وهما : الزراعة والصناعة معاً . ويتم ذلك - ويتسنى تحقيقه - عن طريق استثمار الموارد المتاحة ، أو التي يمكن إتاحتها للاستثمار ، وتشغيل الطاقات العاطلة والمعطلة ، في مجال الصناعة والزراعة والخدمات ، حتى تصل إلى حدودها القصوى . ويتأتى ذلك بتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية لكافة قطاعات التنمية ، وعلى أن تتوافر للقطاع العام والخاص على حد سواء ، بما في ذلك قطع الغيار اللازمة للتجديد والإحلال لمشروعات هذين القطاعين .

سابعاً : لعله من الأوفق ، ونحن نمر بمرحلة مقبلة واسعة الحدود والأبعاد من أجل إحداث تنمية لها سمات ومقومات جديدة ، تختلف عن وجوه التنمية السابق استخدامها في السنوات الماضية ، أن نقوم بإجراء تقييم شامل للمشروعات التي أقيمت خلال هذه السنوات ، سواء أكانت مشروعات صناعية أم مشروعات زراعية ، وذلك بقصد إنشاء المشروعات الجديدة على أسس اقتصادية سليمة مع الاستفادة من التجربة والخطأ والمشكلات التي واجهتها بلادنا في الفترة الماضية .

لعلنا من هذا العرض نقول ماسبق لكثير منا أن رده في البيانات التي تصدر عن الحكومة وعن المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية . ولكن ما نقصد هنا تأكيد هو أن المرحلة المقبلة يجب أن تتجه ببلادنا إلى أسلوب واقعي وإيجابي وصادق في كل نواحيه يستند إلى أحد الوسائل العلمية والتقنية . . . ويعنينا هنا ، وفي هذه الدراسة ، مناقشة دور القطاع الزراعي في التنمية الشاملة للدول العربية ، وبلادنا ، حيث إن هذا القطاع مطلوب منه تحقيق أهداف بعيدة المدى ، وتطوير واسع المدى ، ونمط جديد يقوم على أساس التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، ذلك التكامل الذي يجب الدخول فيه ، من أوسع الأبواب ، وفي نطاق تنظيم اقتصادي سليم من كل نواحيه .

ومن هنا يجب أن يتجه القطاع الزراعي ، سواء من ناحية توسعه

رأسيًا أو أفقيًا ، إلى نواح تخدم أغراض التنمية ، مع التركيز على النواحي التصنيعية والتصديرية التي ترتبط ارتباطًا قويًا مع مبادئ هذا التكامل وغاياته . . وأن تلحظ السياسة العامة للدولة خلق الحوافز التي تدفع بالإنتاج إلى أقصى طاقاته ، ذلك الإنتاج الذي يعتمد في الأراضي القديمة على الملكية الخاصة وفي الأراضي الجديدة — إلى حد كبير — على الملكية العامة . وتنمية القطاع الزراعي ومكوناته ومشروعاته .

إن ما نحن في حاجة إليه الآن قبل أي وقت آخر هو ثورة زراعية ، على مستوى العالم العربي كله . . أولاً لأننا في أشد الحاجة إلى مثل هذه الثورة . . وثانيًا لأن أزمة الغذاء العالمية لن يواجهها في السنوات القليلة القادمة سوى تفكير شامل وثوري . . وثالثًا لأن المواد العربية قد وفرت أهم ما كان يعترض مثل هذه الثورة في الماضي . . وهو عدم وجود رأس المال اللازم لها .

إن مثل هذه الثورة لا يمكن تحقيقها على مستوى عربي إلا إذا كان الأساس الأول في تنظيمها وإدارتها والاستفادة منها أساسًا عربيًا .

في هذا المجال يصح لنا أن نناقش وسائل تحقيق هذا الهدف — ما دنا قد ناقشنا من قبل أهمية الهدف نفسه . . واتفقنا عليه .

إن التنمية الزراعية العربية ، والتنمية الاقتصادية العربية عمومًا ، يجب أن تكون وسائلها أساسًا ووسائل عضوية تتيح من البداية مقاييس اقتصادية واضحة يمكن على أساسها قياس نتائج كل مشروع . . ومدى كفايته الإنتاجية . . ومدى أولويته على غيره . .

إن أول وسيلة تطرح نفسها أمامنا في هذا الصدد . . هي المشروعات المشتركة. وهي المشروعات التي لا تحصر تفكيرها ومواردها في دولة واحدة.. وإنما تنشأ وتتقدم وتتطور بمجهود دولتين أو أكثر .

إن من الممكن أن يتم تخطيط المشروعات العربية وتنفيذها على أساس تكوين اتحادات إنتاجية Consortium أو مجموعة من الشركات القابضة Holding Company ، وكلاهما يعتبر بمثابة وحدة اقتصادية كبيرة ، وتعتبر الشركة القابضة بمثابة «شركة أم» لعدد من الوحدات أو الشركات الفرعية التي تكونها الشركة الأصلية أو تنضم إليها في مرحلة تالية ، ويحدد نوع وحجم الوحدات أو الشركات الفرعية ، طبيعة العمل والإنتاج ويرتبط به تماماً .

إن مهمة الاتحاد أو الشركة الأم ، هي القيام بتخطيط المشروعات بوحدة واحدة ومتراصة في كل مراحلها ، وتتولى مسئولية تمويل هذه المشروعات وفقاً لدراسة علمية لكل مشروع ، وعلى أن تلاحظ كل منها دائماً مصلحة الأطراف المشتركة في تكوينها ومصلحة الدول التي تشترك في هذا المشروع . ومن المفروض أن تقوم كل هذه المشروعات على أسس اقتصادية بقصد تحقيق أقصى حد من كفاية الاستثمار، وأن تسير طبقاً لأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية ، وبحيث تعتبر عصرية بالنسبة لنظائرها في العالم الخارجي .

وإجمالاً فإن مهمة هذه الاتحادات أو الشركات الأم ، تتناول النواحي الآتية :

- ١ - دراسة أى مشروع يدخل فى نطاق أغراضه أو يشترك فى تمويله ، أو أى مشروع يرى المؤسسون إنشاءه أو إدماجه فى المشروع الأصلى .
 - ٢ - إقراض الشركات التى تقوم بتنفيذ مشروعات تدخل فى نطاق نشاطها ومسئوليتها طبقاً لشروط وارتباطات معينة مع هذه الشركات .
 - ٣ - استقطاب رأس المال العربى أو رأس المال الأجنبى لإنشاء مشروعات تهم الدول العربية والأفريقية وتخدم أغراضها القومية . .
 - ٤ - توفير الخبرة الفنية والمعرفة العلمية للمشروعات التى تقوم الوحدات أو الشركات الفرعية بإنشائها أو تلك التى تشترك فى تكوينها .
 - ٥ - تنسيق عمليات الإنتاج أو التجهيز والتصنيع والتسويق بعضها مع بعض بحيث تسير كل هذه السلسلة على أسس اقتصادية صحيحة من أجل تحقيق أفضل معدل لأربحية الاستثمار .
- ومن الطبيعى أن تنشأ هذه الاتحادات والشركات الأم ، بعد إجراء مسح شامل ودقيق للموارد المادية والأسمالية والفنية بحيث تقوم كل المشروعات على أسس سليمة مستندة إلى بيانات وإحصاءات صادقة . وأن تلاحظ باستمرار توفير المرونة الكافية لحركتها وعملها ، وأن يكون لها دائماً صفات وأوضاع القطاع الخاص ومقوماته ، حتى يتاح لها أكبر حد ممكن من الكفاية الإنتاجية .
- تتكون « الشركات الأم » برأس مال يحدد منذ البداية وفى صورة أسهم قابلة للتداول منذ البداية أو بعد مرور سنوات معينة . ويمكن تغطية رأسمالها على مراحل معلومة مرتبطة بحجم المشروعات وتقدمها . وليس ثمة مانع من

اشتراك رأس المال غير العربي في تكوين هذه المشروعات ، وذلك بحسب طبيعة المشروع ومصلحة المستثمرين العرب ، التي توضع محل التقدير والاعتبار جنباً إلى جنب مع مصلحة الدول المشتركة في إنشاء المشروع . ويمكن أن يتكون رأس مال الاتحاد أو الشركة الأم في صورة رؤوس أموال نقدية أو أراض أو أصول ثابتة أو حصة للإدارة وذلك كله بحسب طبيعة المشروع والشروط التي توضع له .

لقد أوضحت الدراسات التي قمنا بها أن هناك مشروعات مشتركة نحتاج إليها بعض الدول العربية وتشتمل عليها خطط التنمية بها ، وهي في مسيس الحاجة إليها وبأسرع وقت من أجل تحقيق أهداف التنمية بها ، ويمكن أن نذكر بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر كما يأتي :

١ - شركة كبيرة لإنتاج الخضروات والفاكهة ، داخل مزارع تملكها أو تستأجرها ثم تقوم بتجهيز وتعبئة هذه المنتجات للاستهلاك المحلي أو للتصدير ، كما تشتمل على وحدات للتصنيع والتسويق .

٢ - شركة كبيرة لإنتاج محصول القصب أو بنجر السكر ، تتولى كل العمليات السابق ذكرها أو بعضها .

٣ - شركة للإنتاج الحيواني ثم إعداد هذا الإنتاج وتصنيعه ، وتشتمل على مزارع ومراع ومصانع للأعلاف وأخرى متخصصة في منتجات الألبان وتسويق هذه المنتجات . ومثل هذه الشركات يمكن أن تتولى إنتاج لحوم الماشية ولحوم الدواجن على أساس من التخصص الدقيق .

٤ - شركة لإنتاج المحاصيل الزيتية تسير في خطوات التجهيز والتصنيع مرتبطة مع الإنتاج بأنواعه المختلفة . ومن المعروف أن معظم الدول العربية تستهلك كميات كبيرة من الزيوت التي تستوردها من الخارج .

٥ - شركة لإنتاج الأسمدة الكيماوية للاستهلاك المحلي أول للتصدير . والسبب عنصر بالغ الأهمية في التنمية الزراعية وتحتاج إليه كل الدول العربية باتساع متزايد . كذلك الحال بالنسبة للمبيدات الحشرية والفطرية مع وجود إمكانيات واسعة لتصنيع هذه المستلزمات داخل الدول العربية بفضل ما هو متاح لها من موارد بترولية أو غازات طبيعية أو موارد مائية .

ومن الأوفق أن تؤسس هذه الشركات على أسس تجارية يكون القصد منها بجانب استثمار الموارد المتاحة بالدول العربية ، تحقيق أقصى حد من أربحية الاستثمار لمصلحة أصحابه ، ووفق ضمانات كافية ، حسبما سبق توضيحه ، وربما كان من الأفضل أن تنشأ الشركات الأم أو الاتحادات بموجب اتفاقيات بين الدول العربية المعنية بهذه المشروعات ، وأن تغطي بضمان حكومي كاف ، بحيث تستثمر كل الموارد التي تدخل في نطاق كل مشروع في نطاق أوضاع ملائمة وأمنة .

ومن الطبيعي أن تولى الدول العربية هذه المشروعات كل عناية وتقدير ليس باعتبارها مشروعات عربية فحسب ، بل لأن هذه العناية وذلك التقدير يمكن أن يتيح لها فرصة ملائمة للتقدم والنجاح في مواجهة المشروعات

الأجنبية ، التي قاست منها هذه الدول الكثير من الضغوط والاستنزاف لموارد العرب ، ولم تكن تقصد سوى مصلحتها الخاصة دون اعتبار لمصلحة الدول العربية .

ومن هنا يصبح من الواجب إعطاء هذه المشروعات ميزات معينة من ناحية تقديم الدعم المالى والأراضى المناسبة أو الخبرات الفنية ، أو امتيازات ضرائبية أو إعفاءات فى بعض الرسوم الجمركية وفى ضرائب الدخل وأفضلية فى النواحي الخاصة بالتسويق .

ويثور الآن سؤال يتعلق بمدى أهمية دور القطاع الخاص فى مرحلة التنمية هذه . . . التى أصبحنا مقبلين عليها . . . إن لم يكن بحكم الرغبة . . . فعلى الأقل بحكم الضرورة .

لقد بدا واضحاً أن ثمة اتجاهًا نحو تدعيم القطاع الخاص ، ودعوته إلى تحمل مسؤوليته بفاعلية فى إحداث النمو والتقدم فى البلاد . وذلك من خلال تيسيرات كبيرة وعن طريق تنظيمات جديدة تهيئ له السبيل للانطلاق والعمل ، ولا شك أن هذا الاتجاه أمر موفق ، وقد أصبح ضرورياً فى المرحلة الحالية ، وفى المراحل المقبلة ، ليس فقط من ناحية فتح ميادين جديدة للاستثمار المالى والاستثمار البشرى والخبرات العلمية والفنية المتاحة لدى أفراد هذا القطاع ، ولكن أيضاً من أجل إحداث أسلوب جديد من التنافس والترشيد للقطاع العام ؛ حتى لا يتجه إلى نوع من أنواع الجمود والاحتكار ، أو السيطرة أو التمسك بالأساليب الروتينية أو النمط غير المنظور .

وهنا يصبح توجيه القطاع الخاص أمراً ضرورياً لدعم سياسة الاستثمار في الدولة ، وهذا يعنى وضع خطة لتنمية هذا القطاع وتشجيعه وتسهيل الافتتاح بيسر وبمرونة كافية . وعلى أن نلاحظ باستمرار أن أية هزة أو اضطراب يتعرض له الاستثمار داخل هذا القطاع ، يعكس آثاراً أوسع بعداً ، وأطول وقتاً من حجم هذا الاضطراب نفسه بحكم تخوف رأس المال دائماً من المخاطرة أو العنف في الإجراءات .

ويعتقد أن السبيل إلى تحقيق خطة لتنمية القطاع الخاص ، يشتمل على عوامل كثيرة يأتى في مقدمتها ، تخطيط عدد من المشروعات الاقتصادية وطرحها أمام المستثمرين المصريين والعرب معاً ، كأصحاب أولوية في تنفيذ هذه المشروعات جغرافياً ومكانياً وفق ترتيب يحقق المصلحة العامة ومصلحة المستثمرين على حد سواء ، وفي الوقت نفسه يحيط بهذه المصالح كل أسباب العدالة على أن تتوافق وتتكامل خطة هذا القطاع مع القطاع العام الذى يستمر مقدراً ومعزراً من الدولة .

ومن الأهمية بمكان أن تعيد الدولة النظر في تنظيم المدخرات ودعمها ، ودعوتها إلى النمو المتزايد بصفة مستمرة ، الأمر الذى يمكن أن يتأتى عن طريق زيادة أرباحية رموس الأموال ، التى تستثمر أو تدخر فى البنوك والمؤسسات العامة بشكل أكثر فاعلية ، مما هو عليه الآن . ومعلوم أن التنمية الاقتصادية ، وهى مقبلة على مرحلة من التوسع والنمو يجب أن يسندها دائماً تمويل كاف ومستقر . وهذا الحال يتطلب تشجيع الادخار والاستثمار وذلك حتى يقوم القطاع الخاص بدوره فى ميادين التنمية ، ويزيد من

استثماراته التي لم تتجاوز في مصر ٤٠ مليون جنيه بنسبة ١٠٪ من جملة استثمارات الخطة التي بلغت ٤٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٢ ، على الرغم من أن القطاع الخاص يحقق أكثر من نصف إجمالي الدخل القومي .

ومن الواضح أن القطاع الخاص يقوم بدور أساسي في كثير من الدول العربية وبالذات في الدول المنتجة للبتروöl . وما دمننا نسعى إلى الافتتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار فإنه من الضروري إيجاد تنسيق كامل مع الظروف الخاصة بتشجيع هذا الاستثمار وفتح الأبواب له باتساع . وما تجدر الإشارة إليه هنا أن القطاع الخاص في الفترة الماضية قد مر بمرحلة انكماش شديد ، أو ما يمكن أن يطلق عليها مرحلة انعزال عن كثير من نواحي التنمية : وقد يكون السبب في ذلك عدم إعطائه الفرصة كاملة ، أو عدم الاتجاه إلى تشجيعه وحمايته ، أو تعرضه لبعض الهزات العنيفة ، أو خضوع بعض قطاعاته إلى الحراسة التي كانت بمثابة اعتقال لتوسعه ولنشاطه . . مما يستلزم أسلوباً واتجهاً جديداً . وستلحظ الدولة - دون تردد - ألا يتجه هذا القطاع إلى أي نوع من أنواع السيطرة أو الاحتكار وهذا أمر يمكن ضبطه من خلال ضمانات كافية أصبحت معروفة ومدروسة .

إن ما يهمنا هنا أن نؤكد ونركز عليه ، ألا يستمر الناس - مصريين وعرباً - بعيدين عن الاستثمار أو متخوفين من دخول أبوابه ، والاندفاع نحوه بكل قوة وأمن وطمأنينة ، وألا يتجهوا إلى حبس الأموال داخل قطاع العقارات ، أو قطاعات لا تخدم التنمية على

المستوى الذى تطلبه الدولة وتسعى لتحقيقه . وما يذكر أن نسبة الاستثمارات التى يوجهها القطاع الخاص نحو تشييد العقارات بلغت أكثر من ثلثي مجموع استثمارات سنة ١٩٧٢ ، وأنه بهذا بعد كثيراً عن مشروعات التصنيع أو المشروعات الزراعية فى نواحيها الأفقية والرأسية . وقد يكون مثيراً للدهشة أن نلاحظ أن حجم المدخرات الإجمالية خلال السنوات الأخيرة بلغت أكثر من ١٥٠٠ مليون جنيه ، كان نصيب المدخرات الاختيارية المنظمة ١٨١ مليون جنيه ، أى ما يعادل ١٧٪ من مجموع المدخرات القومية ، وكان الباقي ونسبته ٨٣٪ للمدخرات الإجبارية ، التى تنحصر فى أقساط التأمينات الاجتماعية والمعاشات والضرائب والرسوم والعوائد . لهذا فإنه يمكن القول إن تكوين المدخرات القومية ضرورة حتمية من أجل تحقيق التنمية الشاملة ، وبلوغ أهدافها بكفاية وثبات وبمعدلات عالية ، ومن أجل الوفاء بأعباء الماضى والتزاماته التى ترتبت على الاستعداد للمعارك العسكرية طوال السنوات الماضية وعلى امتداد ما يقرب من ربع قرن .

ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق مشروعات وأنشطة ضخمة ، يرتبط بها ومعها وحدات إنتاجية وتصديرية تقف على قمة قطاعات الإنتاج الزراعى والصناعى ، وتعمل بكفاية تامة ، وبأسلوب الشركات السابق ذكره . ويجب أن نلاحظ أهمية الاتصال المباشر بالعالم العربى ، الذى أصبحت مشكلة بعض دوله وجود سيولة مالية ضخمة الحجم ، ومتوافرة باستمرار وتتصاعد سنة بعد أخرى ، حتى أصبحت بمثابة فيضان شديد . ونحن فى

حاجة إلى قنوات ، تقوم على أسس من الصدق والأمان والمعرفة ، والتقدير لهذه الأموال . ونعتقد أن فتح الطريق أمام القطاع الخاص يمكن أن يؤدي إلى أفضل النتائج التي قد تكون أكثر فاعلية من القطاع العام في جذب رؤوس الأموال من الخارج ، وبالذات رؤوس الأموال العربية . وقد لاحظنا ما فعلته هذه الأموال في لبنان من تقدم ورخاء . وما نود أن نلفت إليه النظر ، هو أن نتحرك، وإذا كنا نتحرك في الوقت الحاضر فإن الحركة يجب أن تكون أوسع مدى وأبعد حداً ، وأن نلاحظ دائماً مصالح أصحاب هذه الأموال ومكانتهم وشعورهم وفضلهم .

الفصل العاشر

طعام وتنمية لسنة . . .

بدأنا هذا الكتاب بطرح أزمة الغذاء العالمية القائمة حالياً . . والمهددة بالانفجار خلال سنوات قليلة قادمة . ونحن الآن على وشك أن نختم هذا الكتاب . . باستكشاف آفاق جديدة من التنمية مفتوحة أمام العالم العربى من الآن وإلى سنة ٢٠٠٠ ، وما بعدها .

إن الانفتاح الاقتصادى الذى بدأت بواكره حالياً هو جزء من الانفتاح العقلى الذى لا بد أن تشمل آفاقه كل شىء . . من الطعام إلى الكتابة إلى التعليم إلى الإدارة إلى التنمية .

وحتى لو حصرنا مجال بحثنا هنا فى حدود التنمية الزراعية فإن مثل هذه التنمية لا يمكن أن تتم فى فراغ . . ولا تتقدم فى معزل عن التيار العام الذى يمكن أن يزيد من سرعتها أو يعترض طريقها . . إننا مقبلون على فترة يجب أن يصبح توفير الغذاء الرخيص فيها هدفاً كاملاً الأولوية . إن الفرص المتاحة أمامنا حالياً لم تكن فى أى وقت يمثل هذا الاتساع ولا يمثل هذه الضخامة ، إننا نسمع فى عواصم كثيرة الآن عبارة واحدة : إن العالم لن يعود مطلقاً إلى ما كان عليه قبل حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وإذا كان مثل هذه العبارة يصدق فى حالات كثيرة ، فإنه يصدق أولاً على حالة مصر بالذات ، إن النظرة المصرية — والنظرة العربية عموماً —

إلى المستقبل يجب أيضاً أن تصبح أكثر موضوعية وتفاؤلاً مما كانت عليه .
 هذه الموضوعية ، وذلك التفاؤل ، يجب أن نترجمها إلى خطط محددة
 نضعها للمستقبل ، دروس محددة نخرج بها من الماضي . .
 إن تنقية وسائلنا الماضية في التنمية من الشوائب يجب أن تكون فرصة
 كبيرة لعلاج نقط الضعف والاختناق . . بمثل ما هي فرصة كبيرة لتنمية
 نقط القوة والتكامل .

في هذه الظروف يصبح دور التنمية الزراعية والتنمية الشاملة عمومًا ،
 هو وضع خريطة محددة للمستقبل المصري والعربي . صورة بدأت ملامحها
 الأساسية تتضح من الآن فعلاً .

مع هذا فإن من المفيد دائماً أن يكون أسلوب التنمية القادمة معتمداً
 على أسس واضحة يتيح لنا من البداية أن نعرف علامات الطريق . من هذه
 الأسس مثلاً إنه يحسن التركيز في هذه المرحلة على إعادة النظر في
 المشروعات الصناعية وتقييم كل مشروع منها وتحديد أولويات التشييد
 للمشروعات الجديدة ، وكذا أولويات التوسع فيما هو موجود حالياً ، مع
 العمل على رفع مستوى الإنتاجية منها والاستفادة من الطاقات العاطلة .
 ومن المسائل التي تحتاج إلى عناية كبيرة دراسة المشروعات على
 أساس تقدير مدى مساهمتها في تنظيم الدخل القومي ، وتحقيق
 حصيلة من النقد الأجنبي أو سد العجز الناشئ عن الواردات المتزايدة
 سنوياً مما يخفف العبء على ميزان المدفوعات ويسهم في تمويل المشروعات
 الاستثمارية الجديدة ، ويمكن النظر إلى هذه المشروعات ، في ضوء قدرتها

التنافسية للمنتجات الأجنبية الأمر الذى إن لم يؤخذ فى الاعتبار - على الأقل فى المدى الطويل - فسيترتب عليه صعوبات واختناقات ، أمام بعض الصناعات المحلية ، وربما ينجم عنه كسادها وبوارها .

ولاشك فى أن هذا يتطلب دراسة اقتصادية المشروعات الصناعية القائمة والجديدة دراسة واقعية تمكثنا من تخطيط برنامج التنمية المقبل تخطيطاً صحيحاً ، ووفق معايير سليمة من بينها معيار ما يغله المشروع من فائض حقيقى للدخل ، وعائد الاستثمار الأمثل لرؤوس الأموال التى أنفقت عليه ومعدل إنتاجية العامل ، وحجم العمالة التى ترتبت على إنشائه مقدار ما يدره من حصيلة صافية للنقد الأجنبى للدولة .

ونعتقد أننا فى حاجة إلى مزيد من التوسع والنمو لشتى القطاعات الإنتاجية والمرافق العامة بالشكل الذى يحقق أقصى معدل للنمو فعلاً فى الناتج والدخل القومى ، مع عدم الاتجاه إلى السياسة الانكماشية التى مرت بها البلاد خلال السنوات الأخيرة بسبب ظروف قاهرة وضاغطة . ويرتبط تنفيذ السياسة التوسعية بإعطاء أقصى حد من الفرص للملائمة لاستثمار المدخرات المحلية ، مع حسن توجيهها وصيانتها وتوازنها ، وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية وبالذات الاستثمارات العربية ، لتؤدى دورها فى التنمية من أجل مصالح مشتركة بين أصحاب هذه الاستثمارات وبين المجتمع المصرى .

ولا شك أن هناك موارد ضخمة للنمو ، لم تستغل بعد ، سواء من ناحية الاستثمارات التى أنفقت خلال السنوات الماضية أو من ناحية

الاستثمارات التي يمكن إتاحتها من مواردنا المحلية ، أو من الموارد العربية .
ومن الواضح أن بلادنا مرت خلال السنوات الست الماضية ، بمرحلة
شاقة وصعبة ، وهي مرحلة الصمود الاقتصادي . ولعل أهم ما تميزت به هذه
المرحلة من مظاهر يتلخص في النقاط الآتية :

١ - لقد كانت قدرتنا الذاتية التي استندت إليها إمكانيات البلاد وطاقاتها
من العوامل التي سندت هذا الصمود ، وكان للإنتاج الزراعي نصيب
كبير في هذا الدعم المادي .

٢ - دعم الدول العربية كان له فضل لا ينكر ، بل يذكر بالشكر
دائمًا ، مما مكن بلادنا من اجتياز كثير من الاختناقات .

٣ - توفير جانب لا بأس به من الاستثمارات للتنمية ، مع التركيز على
قطاعات الإنتاج على الرغم من إنفاق الدولة سنويًا اعتمادات كبيرة
على قواتها المسلحة ، وقد قدر ما تم إنفاقه عليها خلال تلك المرحلة
٥٠٠ مليارات جنيه ، وقد كانت هذه الاستثمارات - مع عدم توسعها -
دافعًا للتنمية وجعلها تسير ولا تتعطل .

٤ - المرونة التي اتبعتها الدولة في علاقاتها مع العالم الخارجي ، وحسن
التفاهم مع كثير منها ، وبالذات في الفترة الأخيرة . وقد كان
للاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول أثرها الحميد في مساندة التنمية ،
وانطلاق كثير من المشروعات وعدم توقفها .

وما تجدر الإشارة إليه أنه خلال مرحلة الصمود قد ارتفع الإنتاج
القوي ارتفاعًا لم يكن متوقعًا في ظل هذه الظروف . حيث وصل إلى ٦٣٠٦

مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٧٢ مقابل ٤٣٥٧ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ بزيادة تقدر بحوالى ٤٪ كما ارتفع الدخل القومى إلى ٣٠٧٩ مليون جنيه مقابل ٢١٨٠ مليون جنيه في الفترة نفسها . ولم يكن أحد يتصور أن يبنى الاقتصاد المصرى طوال هذه السنوات بحاجتنا في توفير متطلبات المعركة والتنمية معاً . على الرغم من قصور شديد في الموارد ، بسبب حرب ١٩٦٧ ، مثل إغلاق قناة السويس ، والموارد البترولية ، ومنجنيز سيناء ، وأعباء تهجير مواطنى قناة السويس ، وعجز شديد في المستلزمات السلعية . . ومع هذا استطاعت الدولة أن تدبر استثمارات بلغت ١٨٤٦ مليون جنيه خلال الست سنوات الصعبة .

لقد أصبح لزاماً علينا أن تتجه الدولة في المرحلة القادمة إلى التعمير والتشييد بأقصى طاقة ممكنة وفي نطاق خطة شاملة ، ومن الطبيعى أن خطة التنمية في هذه المرحلة ستأخذ في الاعتبار النواحي الرئيسية الآتية :

أولاً : تنفيذ برنامج شامل للتعمير — كهمة عاجلة وملحة — وهذا التعمير سوف يشمل برامج واسعة ومتعددة ، منها فتح قناة السويس وإعدادها للملاحة العالمية المتطورة وتعمير مدن القناة وقراها ، وتوفير المرافق العامة وتجديدها واستكمالها بعد ما أنهكت خلال السنوات الماضية بشكل ملحوظ كما يأتى في مقدمة مناطق التعمير شبه جزيرة سيناء التى أوضحت الدراسات أن بها موارد من الثروة الزراعية والمعدنية والبترولية يجب استثمارها بأقصى طاقة ممكنة ، ليس باعتبار وضعها الاستراتيجى فحسب ، بل بحكم ماعانته من سوء استثمار وعدم العناية بهذه الموارد ، فضلاً عن كونها

خط الدفاع الأول . كما تشتمل برامج التعمير على كثير من الإنشاءات السكنية التي يحتاج إليها الناس ويشكون قلتها ، وغير ذلك كثير .

ثانياً : لا شك في أن الزيادة الهائلة التي تواجهها بلادنا في عدد سكانها ، وسرعة نموها ، من الأمور التي يجب أن تكون محل الاهتمام في برامج الخططة ، ذلك أنها من ناحية تكون مشكلة سكانية كبيرة ، بما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القوي وتأثير ذلك على حجم المدخرات القومية ، وكذا الاستثمارات المتاحة للتنمية ، كما أنها تستلزم فتح ميادين جديدة للعمل من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة التي تدخل سوق العمل سنوياً ، وإنه ما لم تنعكس الزيادة السكانية على زيادة الإنتاج والدخل فإن هذا يعنى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية والحيلولة دون رفع مستوى معيشة المواطنين .

على أنه من ناحية أخرى يمكن الاستفادة من الطاقة البشرية المتاحة في نواحي التنمية ومشروعاتها ، وفي تعمير المناطق الجديدة واستثمار القوى العاملة والفنية في برامج التنمية الخاصة بالدول العربية والأفريقية في نطاق تنظيم سليم لفائدة الإنسان المصري وليس لاستغلاله ، ومن الواجب أن تنعكس هذه الزيادة السنوية على زيادة مماثلة في قوة العمل .

ثالثاً : من الأوفق أن تعمل الدولة على ضبط حجم الأجور مع حجم الإنتاج والدخل ، فحينما تزداد الأجور التي تدفع للعاملين سنوياً ، دون زيادة في الإنتاج فإن هذا ينجم عنه ارتفاع في الأسعار ويعرض الاقتصاد

القوى إلى التضخم ، وهذا أمر غير مرغوب فيه في المرحلة المقبلة . . وهنا يلزم التركيز على الطاقات التي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي من ناحية وزيادة فرص العمل من ناحية أخرى ، وعلى أن يرتبط ذلك بضرورة الارتفاع بمستوى إنتاجية العامل كعنصر أساسي في حسن استثمار الموارد المتاحة .

رابعاً : ضرورة الاهتمام بزيادة حجم المدخرات من أجل توفير أكبر حد ممكن من الاستثمارات وانطلاق حركة التنمية الاقتصادية . وتوضح الإحصاءات أن الاستهلاك القومي ما زال يمتص أكثر من ٨٦٪ من الناتج القومي الإجمالي مما يمثل خطراً واضحاً على التنمية الاقتصادية . ويرى كثير من الاقتصاديين أنه من الأوفق أن تكون نسبة الادخار إلى الناتج القومي في حدود ٢٠٪ إلى ٢٥٪ إذا أرادت الدول أن تحقق معدلات مرتفعة للتنمية بها . وبطبيعة الحال والظروف فإن بلادنا ستعتمد في المرحلة المقبلة على المتاح لها من الدول العربية من الاستثمارات ، التي يجب أن تدخل ضمن استثمارات التنمية وفق أحسن الأساليب الاقتصادية مع حسن توجيهها والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن .

خامساً : لا شك في أن التجارة الخارجية تعد من أهم المعالم الأساسية للتنمية ، كما أنها تعد انعكاساً حقيقياً لمزانة الاقتصاد القومي ، وسلامة هيكل إنتاجه ، كما تعتبر المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية التي تحتاج إليها التنمية وترتبط بها إلى حد كبير . إذا كانت وفي الفترات الأولى للتنمية الاقتصادية بالدول النامية تكون الواردات من الدول الخارجية أكبر من الصادرات إليها ، حيث تحتاج تلك الدول إلى

كثير من الواردات الرأسمالية والاستهلاكية وحتى السلع الغذائية ، وذلك لتنفيذ برامج الاستثمار فيها من ناحية وإيفاء حاجات المواطنين من ناحية أخرى ، لكن مع السير قدماً في طرق التنمية الاقتصادية يجب أن تتغير الصورة وتزيد قيمة الصادرات عن قيمة الواردات حتى يمكن للتجارة الخارجية أن تؤدي دورها في التنمية ، وحتى تتفادى العجز المستمر في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات . وقد بلغ العجز في الميزان التجاري عام ١٩٧١/٧٠ حوالي ٧٠ مليون جنيه لزيادة الواردات على الصادرات .

ولا بد من مواجهة هذه المواقف بالعمل باستمرار على زيادة الصادرات وتنويع هيكلها وتقليل الواردات ما أمكن ، وبخاصة من السلع الاستهلاكية والغذائية حتى يمكننا القضاء على هذا العجز وتحقيق فائض يحل محله ، كي يساعدنا على تنفيذ برامج الاستثمار بسهولة . وفي هذا المجال فإن الزراعة والصناعة معاً لا بد أن يقوما بدورهما في زيادة حجم الصادرات ونخفض حجم الواردات إلى المستوى المناسب الذي لا يعطل التنمية بل يدفعها إلى الأمام .

سادساً : مما لا شك فيه أن التنمية في المرحلة المقبلة ، تتطلب تخطيطاً سليماً من كل نواحيه يستند إلى دراسة شاملة ومفصلة ودقيقة ، وإلى إحصاءات وبيانات صادقة ، وأن يلحظ هذا التخطيط إيجاد توازن كامل بين قطاعات التنمية ، وألا تنحاز الخطة لمصلحة أحد القطاعات على حساب القطاعات الأخرى ، وأن يكون هدفها الرئيسي تحقيق أقصى حد من النمو عن طريق أفضل استثمار للموارد المادية والبشرية

المتاحة والتي يمكن إتاحتها .

ولا شك أيضاً أن بلادنا ستلحظ في كل برامجها ومشروعاتها ضرورة تتبع أحدث الأساليب العلمية والفنية . مع إتقان هذه الأساليب وتطورها بصفة مستمرة لكي تتمشى مع أساليب العصر الذي تعيشه ، والذي أصبح يستند إلى العلم وإلى التكنولوجيا الحديثة ، في كل مراحل الحياة . وإن المرحلة القادمة التي سيكون طابعها تحقيق تنمية شاملة وتعديراً واسع المدى يجب أن تكون كذلك .

سابعاً : ضرورة الاهتمام بمشروعات التصنيع الزراعى التى يطلق عليها علمياً « الزراعة المصنعة » Agro-Industrial Complex بهدف تحقيق الترابط والتكامل الزراعى الصناعى داخل الريف المصرى ، وعلى اتساع كل القرى ، بحيث تخلق داخله حركة واسعة من العمل المثمر عن طريق مشروعات لتصنيع الإنتاج الزراعى وخامات البيئة وعلى أساس من تنظيم الإنتاج الزراعى بما يخدم هذه المشروعات ويرتبط بها ، على مستوى القرية أو عدد من القرى ، وأن تنشأ فى صورة برنامج شامل ومخطط وليس فى شكل نماذج محدودة يمتد أثرها وتأثيرها لمجرد الرؤية أو المشاهدة الضيقة . وما من شك فى أن مثل هذه المشروعات يمكن أن تؤدى إلى تشغيل واسع المدى لأهل الريف ، وفى الوقت نفسه يتيح لهم الحصول على مزيد من الدخل نتيجة عملهم وتصنيع الخامات والمنتجات الأولية وتحويلها إلى سلع لها قيمة اقتصادية كبيرة . وثمة قرى مصرية أمكنها أن تحقق تطوراً مرموقاً فى هذا المجال ، مثل « قرية الحرانية » فى صناعة الأكلمة ، وقرية « طوخ الأقلام »

مركز السنبلاوين ، وقرية « كرداسة » ، وكثير من قرى مركز أخميم التي تنشط فيها صناعة النسيج اليدوى . ومن المعلوم أن كثيراً من الدول مثل اليابان والهند والفلبين أمكنها أن تحدث تطوراً ضخماً بين أهل الريف نتيجة تنفيذ مثل هذه المشروعات التي أصبحت لها شهرة عالمية فى الأسواق الخارجية وأصبحت موارد صادراتها .

ثمة نقطة أخيرة ، فى هذا المجال ، هى حتمية محاربة الإسراف ، والفقد ، والضياع الذى تتعرض له كثير من مواردنا وطاقاتنا ، وبصفة خاصة داخل وحدات القطاع العام .

ومن الواجب أن يكون ملحوظاً باستمرار أن الهدف الرئيسى من التنمية هو الإنسان ، وألها تقوم بهذا الإنسان ، ومن أجله ، ولتعزيز مكانته وتأكيد دوره فى بناء المجتمع . ومن هنا تصبح تنمية الإنسان شرطاً أساسياً من شروط التنمية الشاملة ، وبدون ذلك لا يمكن أن تخطو فى مسارها الصحيح . إن الإنسان العربى فى سنة ٢٠٠٠ هو الذى يجب أن يكون هدفنا الأول والوحيد

هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية

رقم تحت ١٩٧٤/٤٢١٤

مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٤

١/٧٤/٢٢٣

٤٠٤٢٣٠ / ٠١

هذا الكتاب

* عندما اختارت الأمم المتحدة المهندس سيد مرعى سكرتيراً لمؤتمر الغذاء العالمى الذى يعقد هذا العام فى روما . . فإنها كانت تعبر عن رغبة عالمية فى مناقشة مشكلة خطيرة للغاية . . إنها ليست فقط مشكلة « كيف نخفض أسعار الطعام ؟ » ولكنها أيضاً مشكلة « كيف نوفر الطعام . . أصلاً ؟ » .

* وفى هذا الكتاب يناقش المهندس سيد مرعى هذا السؤال بصراحة كاملة وأسلوب جذاب . هل انتهى عصر الطعام الرخيص ؟ ما هو موقع العالم العربى بين حزام الثروة الذى يهبط عليه من الشمال . . وبين حزام الجوع الذى يهدده من الجنوب ؟ إننا مهددون بمشكلة خطيرة . . مع أننا نملك حلاً كاملاً .

المشكلة تفرض نفسها علينا يوماً بعد يوم . . مع أننا نستطيع حلها لأنفسنا - وللعالم - سنة بعد سنة .

* ما هو الحل ؟ من أين نبدأ ؟ كيف نفلت من حصار حزام الجوع لكى نتمتع بحماية حزام الثروة ؟

* تلك هى الأسئلة التى يجب عنها المهندس سيد مرعى فى الكتاب . إنها أسئلة صعبة للغاية . . يجب عنها المؤلف أسلوب ممتع للغاية . . ضمن هذا العدد الممتاز الذى تنشره دار المعارف .

Bibliotheca Alexandrina



03600618